

محمد أبو زهرة

# تنظيم الاسلام للمجتمع

الناشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد نسيف  
القاهرة



محمد أبو زهرة

# تنظيم الإسلام للمجتمع

الناشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد علي  
القاهرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونَتُوبُ إليه ، ونَعُوذُ بالله من شرور  
أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضِل الله فلا هادي له ،  
ونُصلي ونُسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .  
د أما بعد ، فإن الدراسات الاجتماعية قد اتسعت آفاقها في معاهدنا العلمية ،  
وقامت لها معاهد خاصة تعنى بدراساتها ، والتعمق في تعرف الأسباب والنتائج  
التي تسير عليها المجتمعات الحاضرة ، وكانت تلك الدراسات المتخصصة مجاوبة  
لروح العصر الذي تعددت فيه المشاكل الاجتماعية ، وتعددت وسائل ملاقاتها ،  
وتنوعت الآفات الاجتماعية ، وتنوعت معها طرق علاجها ، وإن كل مشاكل  
الأمم الآن - للأحوال الاجتماعية دخل فيها ، حتى إن النزاع السياسي هو مظهر  
التباين الاجتماعي .

ومن أجل ذلك عقدت الحلقات الاجتماعية التي يتبادل فيها الرأي الخبراء  
بشئون المجتمع ، يدرسون الداء ويتعرفون موطنه ، ومصدره ومورده ، ثم  
يطبون له ، ويقدمون التوصيات لمعالجه ، كما يقدم الطبيب المختص للمريض  
تذكرة الدواء .

وقد عقدت جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مندوبين من الأمم المتحدة  
عدة حلقات لدراسة شئون الشرق الأوسط ، وقد اتجهت منذ الحلقة التي عقدت  
في ديسمبر سنة ١٩٥٢ إلى دراسة طرق العلاج المختلفة التي اشتغل عليها الفقه  
الإسلامي ، ووجدت في علاجها دواء يلائم البيئة ، ويوافق المجتمع العربي ، وذلك  
لأن كل مريض يداوى بعقاقير بلاده ، كما جاء في الطب القديم ، فإن هذه القضية  
إن لم تكن صادقة من كل الوجوه بالنسبة لطب الأجسام ، فهي صادقة كل

الصدق بالنسبة لطب النفوس والمجتمعات .

ولقد اطلع أستاذ علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا على علاج الشريعة الإسلامية لمشكلة الفقر والعجز ، فأعلن في حلقة سنة ١٩٥٢ التي نوهنا عنها آنفاً ، أن ذلك لا يصلح علاجاً للعرب فقط ، بل يصلح علاجاً لهذه المشكلة في كل العالم المتمددين . وأعلن أنه لم ير علاجاً أمثل منه ، يصور التعاون التام بين أحاد المجتمع .

انجهت الأنظار إذن في كل حلقة من بعد إلى تعرف علاج الشريعة للمشكلة التي تدرسها الحلقة ، وإنما ل ترى في ذلك نور الفكر الشرق متبثقاً هادياً .

ولهذه الاعتبارات ولغيرها سارع معهد الخدمة الاجتماعية العالي للفتيات . لمجل تنظيم الإسلام للمجتمع مادة دراسية أساسية فيه ، وعهد إلى أن ألقى دروساً فيه ، ولقد أقيمت على الطالبات دروساً ، وطلبت إلى إدارة المعهد الرشيد القاضية أن أكتب خلاصة ترسم الخطوط وتوضح المعالم للمجتمع الإسلامي ، وطرق الشريعة لمعالجة الأمراض التي تخلفها الطبيعة الاجتماعية ، وتنازع القوى في كل مجتمع حي ، كشأن كل كائن حي .

وفي هذه الخلاصة المجمة غير المفصلة بينا الدعائم التي قررها الإسلام للمجتمع الفاضل ، والدعائم التي يقوم عليها بناء الأسرة والروابط التي تربط بين أحمادها ، وخصوصاً الزوجين ، وبيننا ما حاط به الإسلام الأطفال من رعاية ، وخصوصاً الذين فقدوا آباءهم ، ثم بينا تعاون الأسرة فيما بينها ، فأشرنا إلى نظام الميراث ، وإلى نظام نفقات الأقارب الذي هو جزء من التكافل الاجتماعي .

وبيننا نظام الزكاة ، وكيف يطبق في عصرنا الحاضر .

وفي كل ما بينا توخينا الإيجاز الواضح ، وإنا نضرب إلى الله تعالى أن يوفقنا ، وإن يهدينا إلى الكلم الطيب ، إنه يسمع الدعاء .

محمد أبو زهرة

## تنظيم الاسلام للمجتمع

نمير في

### المجتمع قبل الإسلام

١ - في القرن السادس من ميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام . وما قبله كان العالم في اضطراب ، وكانت المجتمعات الإنسانية في تنازع ، والدول في تناحر ، وكل دولة تعتبر غير رعاياها مباحي الدم والنفس ، ليست لهم أى حقوق قبلها يسترقون إن أخذوا وياعون في الأسواق ، وكان ذلك مقررأ قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، حتى ان أفلاطون الفيلسوف اليوناني قد جرى عليه الرق في إحدى رحلاته في جزر البحر الأبيض ، واشتدت نوعة الاسترقاق قبل الإسلام حتى إن عمر ابن الخطاب رضى الله قبل الإسلام استرقه شخص في إحدى رحلاته إلى الشام ، فاستسلم له عمر ابتداء ، حتى تمكن من الافراد به ، فقتله وكان رضى الله عنه قوى الجسم ضخما .

وهكذا كانت كل دولة تعتبر رعايا غيرها قبيصة يستولى عليها إن وجد .

والمجتمعات في كل دولة قد فرق بينها نظام الطبقات تفرقا أذهب وحيتها ، وأضعف قوتها .

ولقد كان يحيط بالعرب دولتان لما حضارة ، وفيهما علم ، وفى إحداهما ميراث زاخر من الفلسفة والحكمة ، وتلك الدولتان هما دولتا الروم والفرس .

## المجتمع الروماني

٢ - وكان الرومان قد سادها نظام لا يجعل للضعيف حقاً بجوار القوى ، فقد كان لها قانون منظم ، بلغ أوج عظمته في الصياغة في القرن الخامس في عهد جوستينيان ، ولكن هذا القانون ، وإن نظم العقود والتعامل إلى حد ما . قد حى الاشراف ، وفرض لهم حقوقاً ليست للضعفاء ، فقد قرر ما يأتي :

(١) أن بعض الرعايا من ليسوا روماناً بالسلالة ليست لهم حقوق الرومان ، بل لأولئك طبقة السادة ، وللآخرين طبقة من تفرض عليهم السيادة ، فلم يكن اليهود وغيرهم من كانوا في ظل الحكم الروماني متمتعين بما كان يتمتع به الرومان من حقوق ، ولم تكن الأقاليم التابعة للدولة الرومانية كالشام ومصر متمتعاً بحقوق إلا ما كان مستعداً من قانون الغلب ، فهي رعايا مغلوب على أمرها تتحكم فيها الدولة الرومانية من غير معقب ولا محاسب ، وكانت خيرات هذه البلاد من زرع وشرع كلها تعود إلى الرومان ، ولا يبقى لأهلها إلا النزر اليسير ، فهم جميعاً كالعبيد يعملون لأجل الرومان ، ولتشبع بطونهم ، وحرّموا من كل الحقوق التي يفرضها القانون الروماني للسلالة الرومانية .

(ب) وفرض ذلك القانون أن العبيد لا يعملون معاملة الأدميين ، بل يعملون معاملة الأشياء التي سلبت الإرادة في أي شيء ، فليس على السيد مسئولية فيما يفعل مع عبده ، فإن ضربه بل إن قتله فلا تبعة عليه فيما يفعل .

وفرض ذلك القانون أن جريمة العبد تضاعف لها العقوبة ، وجريمة الروماني يخفف فيها العقاب ، فن زنى من أعضاء مجلس الشيوخ الروماني فعقوبة جرمته غرامة يسيرة تتفق مع مركزه الاجتماعي ، أي تصغر لمركزه الاجتماعي . وإذا زنى العبد من حرة فعقوبته القتل لا محالة ، وعقوبتها هي دون ذلك ، ولعلها هي التي أغرته .



(ح) ولم يعتبر ذلك القانون المرأة ذات شخصية مستقلة لها كيان مستقل ، بل اعتبرها وما لها في حكم المملوكة للرجل . لا يسأل عما يفعل بشأنها ، حتى لقد عبر بعض الكتاب الاجتماعيين عن ذلك بأن عقد الزواج عند الرومان كان عقد رق بالنسبة للمرأة ، وهي قبل ذلك كانت في رق أبيها ، فهي في كل حياتها تعيش عيشة الرقيق ، تنتقل من رق الأب إلى رق الزوج ، فلم تكن العلاقة بين الرجل والرجل والمرأة ذات حقوق وواجبات متبادلة ، بل للرجل الحقوق كلها ، وعلى المرأة الواجبات كلها .

(و) ولقد كان الأب له السلطان المطلق على بنيه ، فليست لهم حرية إلا ما يمنحها لهم أبوم ، فالابن ولو بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ليس له سلطان على نفسه ، بل ولايته كاملة في يد أبيه يعطيها إياه إن شاء ، وإن لم يشأ أبقاه في يده كالرقيق ، فينشأ غير مريد حتى في حق نفسه ، وأخص شئون أمره .

(هـ) ولقد كان ذلك القانون مادياً ، حتى إنه وصل في بعض أطواره إلى أن جعل للدائن حتى استرقاق المدين إن عجز عن الأداء ، وكان رقبته وحرته تكونان في نظير دينه .

ولا يوجد نظام يتحكم فيه الغنى في الفقير أكثر من ذلك النظام .

(و) ولم تكن الأسرة مع ذهاب الحرية الشخصية وتركيز السلطة المطلقة — في رب الأسرة — مستقرة ثابتة ، لأن الأب الذي له هذه الولاية المطلقة — في الأسرة — له الحق في أن يضيف إلى الأسرة من ليس منها ، فله بنظام التبني أن يجعل له ابناً من غير سلالته ومن غير ذريته ، ولو كان ذلك الذي تبناه له أب معروف ، ونسب ثابت ، فكان النسب سلعة تنتقل من حوزة إلى حوزة ، ولا شك أن ذلك الدخيل في الأسرة لا يمكن أن تربطه بيقية آسادهارابطة المودة والرحمة التي هي ثمرة للرحم الحقيقية ، والقرابة التي تنشأ من صلة اللحم والدم ، لأن تلك القرابة الصناعية التي تكونها إرادة رب الأسرة .

وإنه في الميراث يكون ذلك المصيق له حق مع الوراثين .  
( ز ) وإن نظام الميراث كان يتجه إلى تجميع الثروة في قريب واحد أو شعبة واحدة من القرابة دون سائرهما ، وبذلك تكون الثروة كلها في بعض القرابة ، ويحرم منها باقيا .

٣ — هذا قانونهم ، وإن شئت فقل إنه قانون الأقوياء لتنظيم التحكم في الضعفاء ، ولم يكن لإعطاء كل ذي حق حقه ، بل إنه يسلب حقوق الضعفاء ليزدادوا ضعفاً على ضعف ، ويعطيها الأقوياء ليزدادوا قوة على قوة .

وإن نظام الدولة جعل طائفة قليلة غالبة قوة ثرية ، والاكثرين ضعفاء فقراء مغلوبين ، ذلك أن كثرة الغزوات والفتوح التي قامت بها الجيوش الرومانية - جاءت بالأموال من الغنائم ، وكان يتوزع هذه الغنائم وتلك الأموال بما فيها العبيد والسبايا قواد الجند والأشراف والمقربون منهم والمزدلفون إليهم ، والآخرون لا يأخذون شيئاً ، وبذلك وجدت طبقة مَسْعُودَة ذات حظ وفير من المال ، والآخري محرومة لا تملك شيئاً من المال ، وكان هؤلاء ، ينظرون إلى الأولين نظرة الحاقد الحاسد الشقي بجرمانه ، والشقي برؤيته زغاريف المال ، ولعمان الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام لأولئك الذين أخذوها بغير حق ، وتحكموا في رقاب الناس بغير حق ، والناس لا يشقون لآلام ذاتية حَقَط ، بل يشقون مع ذلك بروية النعيم والبذخ في أيدي غيرهم ، وعدم قدرتهم على مجاراتهم .

٤ — هذا والفن الدينية كانت قائمة مستمرة ، فالوثنيون ابتدءوا باضطهاد المسيحيين ، حتى إن نيرون الطاغية الجبار الظالم ليصلي أجسام المسيحيين بالنار ، ويشعلها ، ويسيرونها في موكبه مشاعل إنسانية قضى أمام هكب الطاغية .

ولما دخل قسطنطين في المسيحية في أول القرن الرابع الميلادي انتقل

الاضطهاد من المسيحيين إلى اليهود ، ثم عاد إلى المسيحيين الذين يختلف مذهبهم عن مذهب الإمبراطورية ، فكان التفرق والانقسام ؛ وكانت المنازعات المستمرة بين مصر والرومان . فإنها هي التي جاهرت بمخالفة الرومان في الاعتقاد ، فأخذت بالمذهب يعقوبي ، وعالفت المذهب الذي كانت تسير عليه الدولة الرومانية ، وبذلك كان النزاع الديني ، ثم اشتد من بعد ذلك ، وكثر الجدل والنزاع ، وكلما اشتد الجدل في الدين ضعف الإيمان ، وضعف صوت الضمير الديني ، وصارت المقائد لا تذهب في تأثيرها إلى أعماق القلب ، بل لا تتجاوز إلا السطح ، وعندئذ يكون الإيمان مزعجاً قابلاً للتغير في أى وقت كان .

## المجتمع الفارسي

٥ - ويجوار ذلك الاضطراب في المجتمع الروماني كان المجتمع الفارسي ، ولم يكن التفرق فيه بين طبقات المجتمع أقل مما كان عند الرومان ، فإنه منذ أن فتح الإسكندر المقدوني أرض فارس ، والمجتمع الفارسي في اضطراب مستمر ، وإن الإسكندر وإن لم يدم حكمه طويلاً في فارس إلا أن أثره استمر طويلاً ، وهذا الأثر هو حل الوحدة الفارسية .

وذلك أنه عند مغادرته فارس وانسيابه إلى ماوراءها من بلاد الهند ، قد جزأ البلاد بين أشرفائها ؛ فجعل على كل مقاطعة شريفاً يحكمها ، ويستقل بحوزتها ، وبذلك تفرقت فارس سياسياً ، ومع التفرق السياسي كان التفرق الاجتماعي ، وإذا كان الحكم هو للأشراف فهو بلا شك مُدْك لتيران الحقد في قلوب الفقراء ، فإنه حيث اشتد التفرق الاجتماعي اشتدت معه الأحقاد ، وفسدت الأخلاق .

ولما اجتمع الفرس بعد التفرق في دولة واحدة وزال التفرق السياسي لم يزل التفرق الاجتماعي .

٦ - وإذا كان القانون الروماني قد قوسى نظام الطبقات وفرق ما بين المجتمعات ، فإن الدعوات الدينية في فارس كان بعضها يدعو إلى التشاؤم المطلق ، فهذا ما نى يدعو إلى فناء بني الإنسان ليتخلص العالم من شرورهم ، فقد دعا إلى تحریم الزواج ليتسارع العالم إلى الفناء ، ويقرر أنه لا خلاص لعنصر الخير في هذا الكون من الشر إلا إذا فنى الإنسان ، وكأنه يرى أن الإنسان لعنة في هذا الوجود ، لأنه لم يجد في مجتمعه إلا شروراً وآثاماً ، وقتاً وانقساماً .

ولقد جاء من بعده مزدك فوجد تلك المباغضة والعداوة المستمرة بين الناس بعضهم مع بعض ، وإذا كان ما نى عاج هذه المباغضة بالإفناء ، فزدك حاول أن يعالجها بالإبقاء ، ولكن على شر حال من الانحلال . ذلك أنه رأى الناس في مباغضة

وانقسام بسبب الاختصاص في الأموال والنساء ، خيازة طائفة من الأموال والتزوج بأجل النساء ، أو امتلاكهن بملك العيين ، يثير أحقاد غيره ، وإنه إذا كانت الحقد بين الناس سببه ذلك ، فإزالة هذا السبب تذهب بأحقاد الناس ، وذلك بأن تباح الأموال وتباح النساء ، وقد قال الطبرى في مذهب مزدك هذا : قال مزدك إن الله تعالى إنما جعل الأرض ليقسمها العباد بينهم بالتساوى ، ولكن الناس نطالموا فيها ، وزعموا أنهم يأخذون للفقراء من الأغنياء ، ويردون من المكثرين على المقلين . ومن كان عنده فضل من الأموال والنساء والأمتعة فليس هو بأولى من غيره ، فافترض السفة ذلك واغتموه وكانوا مزدك وأصحابه وشايعوم ، فابتلى الناس بهم وقوى أمرهم حتى كانوا يدخلوا على الرجل في داره ، فيطلبونه على منزله ونسائه وأمواله ، وحملوا قباز ( ملك الفرس ) على تزوين ذلك ، وتوعده بخلعه ، فلم يلبثوا إلا قليلا حتى صار لا يعرف الرجل منهم ولده ، ولا المولود أباه ولا يملك الرجل شيئا مما يتسع به .

انهار المجتمع الفارسى بذلك المذهب الفوضى الذى لم ينظم فيه شيء ولم ترتب فيه حقوق وواجبات ، وقد خلعت فيه كل القيود الاجتماعية والخلقية ، وانطلقت فيه الشهوات والنزوات ، وتفاقم الشر ، واشتدت البغضاء والعداوة .

ولم تخف حدة الفوضى إلا بعد أن قتل مزدك ، قتله الملك الذى تولى بعد قباز ، بل قيل إن قباز نفسه هو الذى قتله وقد استمر المجتمع الفارسى في اضطراب من بعده وكان ذلك قريبا من عهد ظهور الإسلام ، فظهر وآثار مزدك ما زالت تحمل العروة ، وإذا كانت شدة كبرى قد أخفت التملل والثورة ومنعت الانطلاق ، فإنه لا بد أن النفوس كانت منحلة بسبب ما تركه ذلك المذهب الذى خرب فارس حينا من الزمان .

## المجتمع العربى

٧ - الجزيرة العربية أراض واسعة تتخللها الجبال والأكام والصحارى ،  
زرعها قليل ، لأن ماءها نادر ، وقد قطعت أوصالها ، ولم تكن هناك روابط  
اجتماعية تجمع شملها ، وتضم متفرقها ، وهى واقعة بين هاتين الدولتين اللتين  
كانتا تتنازعا في ذلك الإبان ، وقد كانت أطراف أطراف الجزيرة المتاخمة لإحدى  
الدولتين يجرى في مجتمعا إلى حد ما يجرى على المتأولين من أصبيوا بسلطان هذه  
الدولة ، فأطرافها من الشمال كانوا تابعين للرومان ، وأجزاءها المتاخمة لفارس  
في الشرق كانت خاضعة لنفوذ الفرس ، وإن لم تكن تابعة لها تبعية مطلقة ،  
وبالجنوب كانت اليمن وقد تكون في هذه المجتمعات مزيج من البداوة والحضارة ،  
وكان فيها تفاوت اجتماعى خطير ، فبينما نجد فيها أمراء يعطون العطايا الجزيرة  
لمن يمدحهم من الشعراء نجد فقرا شديدا يصل إلى درجة العدم ويتجاوز حد  
الفقر ، وبينما نجد ثروا واسترخاء في النعيم نجد شقاء .

وفي وسط الصحراء كان يعيش البدو في الأخوية ، ومع ذلك كانت تتناثر  
في الصحراء مدن بين الجبال والوهاد منها مكة التى كانت بها الكعبة موضع تهاديس  
العرب أجمعين ، والتي كانت هى وما حولها حرماً آمناً يتخطف الناس من حولها ،  
وهم فيها آمنون ، ومنها يثرب التى كانت مزيجاً من عرب اليمن واليهود  
الذين آووا إليها ، ومنها الطائف التى كانت بها البساتين وكروم العنب  
والخشب والثروة .

وقد كانت مكة ويثرب ملتقى التجارة التى تجمى من الروم إلى الفرس  
عن طريق الشام ، والتجارة التى تجمى من الفرس عن طريق اليمن ، ولذلك كان أهل  
هاتين المدينتين في ثراء ، وكانت يثرب فيها ثروة زراعية ، بحوار ذلك العمل  
التجارى ، فكانت هذه المدن الثلاث إذن فيها ثراء ، وفيها التفاوت الشديد  
بين الفقراء والأغنياء .

٨ - هذه صورة لمداين تلك الجزيرة وأطرافها ، أما القبائل المتناثرة في صحرائها فقد كانوا ينتقلون فيها ، مسكنهم متن دابتهم ، وخيام من الورر يشدون بالأوتاد حيث يجدون عينا جارية ، أو واديا يجتمع فيه الماء ، أو كلاً ترعى فيه إبلهم أو أغنامهم ، حسبهم من العيش اللبن والتمر ، ومن الكساء ما تصنعه أيديهم من أصواف الغنم ، ومن المسكن ما تصنعه أيديهم من أوتاد يشد بها نسيج الورر ، ولذا قيل عن هؤلاء الطوائف في الصحراء أهل الورر ، وعن الذين يقيمون بالمداين كالخيرة ومكة والمدينة والطائف أهل المدر ، أى الذين يسكنون في بيوت من حجر ، وإن هؤلاء الأعراب في البوادي لم يكن في أيديهم ثروة تمد غنى ، وما لهم هو الإبل والبقرة والغنم ، حتى لقد قيل إن كلمة مال ما كانت لا تطلق إلا على هذا النوع من الأموال ، لأنهم لا يعرفون غيره .

٩ - ومن هذا التصور يتبين أنه لم يكن لهذه الأمة اجتماع يؤلف مجتمعا موحدا ، مؤلف العناصر ، بل كانت أجزاء متفرقة ، وكانت العادات أيضا متفرقة ، والأخلاق متباينة ، والفقر يسود الأكثرين ، والثروة في يد عدد قليل ، ولكن كان مع الفقر قناعة ، ورضا بالقليل ، لا يطمع الفقير في مال الغنى ، ولا يحسد على ما آتاه الله .

ولم يكن ثمة نظام جامع ، ولا قانون يحكم بين هذه القبائل ، وإن كانت كل قبيلة تدين بالطاعة لكبير منها يفصل في النزاع بين أحادها ، ولم يكن في الحقيقة نزاع في داخل القبيلة لسداجة العيش وقلة المطلب والرضا بالقليل ، ولأن القبيلة كلها تعتبر كأسرة واحدة إذ أنها يجمعها النسب والالتناء إلى رجل واحد مهم . يبعد الانسحاب إليه .

أما القبائل فيما بينها فكانت في نزاع مستمر ، تقع الحرب بين هذه القبائل لأسباب ، وإذا وقعت الحرب فإنها قد تستمر طويلا ، حتى توشك القبيلتان أن تغني كل واحدة الأخرى ، وتأكل الحرب شباب كلتا القبيلتين ، كما كان الشأن

بين عبس وذبيان ، وقد يختلف بيتان في قبيلة واحدة ، فينصلان ويكون واحد منهما شعبة ويتنافسان على الشرف في القبيلة ، وقد يؤدي التنافس على الشرف إلى القتل والقتال .

١٠ - ولم تكن المرأة ذات شأن في الكيان العربي إلا في بعض كبار القبائل إذا كانت المرأة تنتمي إلى بيت رفيع كما كان الشأن في بعض نساء قريش كهند امرأة أبي سفيان ، وكالسيدة أم المؤمنين خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ ، فقد كانت لها مكانتها قبل الإسلام ، وقبل الزواج من النبي ﷺ .

أما في غير هذه الأحوال الشخصية فلم يكن للمرأة اعتبار ، وكانت بعض القبائل تشد البنات خشية المار ، وكانت حالمهم كما ذكر القرآن الكريم عنهم : « إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ، ألا ساء ما يحكمون ، » .

ولم تكن المرأة تأخذ ميراثاً ، بل كان الميراث للذكور ؛ لأنهم الذين يكونون بهم النصر ، ولم تكن قرابة الأم ذات اعتبار ، بل كانت الاعتبار كله لقرابة الأب .

ولكن من الإنصاف أن نقرر أن المرأة لم تكن في بيت الرجل كالامة ، أو أمة بل كانت أعلى من ذلك .

١١ - وكانت الأسرة في كثير من الأحوال ، أو في أغلب الأحوال تقوم على الزواج ، ولكن النسب كما كان يثبت بالنكاح ، كان يثبت بالسفاح ، ولذلك كان الرجل له عدة أولاد من علاقات مختلفة أحياناً ، فبعضهم من زواج صحيح ، وبعضهم من سفاح ، والجميع ينتمي إليه ، ويعدون أخوة ، ولا شك أن هذه الأخوة تكون متأثرة بذلك التفاوت ، فتفاوت الأمهات في المنزل والاعتبار فليست الحلية كالخليفة ، لتفاوت أسباب العلاقة ، وليس النكاح كالسفاح .



ولذلك كانت النفرة في كثير من الأحوال بسبب ذلك بين الأخوة ، كما كانت النفرة بين بيت هاشم وبيت عبد شمس ، فقد كان ذلك بعض أسباب الخلاف بين البتين اللذين ينسبان إلى أب واحد وهو عبد مناف .

وكانت المنافسة بينهما ، وكان بيت هاشم له الشرف ، وله الرئاسة ، وقد حرم أولاد عبد شمس من هذا ، فكانوا يحقدون عليهم في الجاهلية ، وبدأ الحقد في الإسلام .

وكان النسب كما ثبت بالنكاح والسفاح يثبت بالإلحاق ، فكان للتبني سائداً عند العرب ، كما كان سائداً عند الرومان ، فكان الرجل يلحق بنسبه من يشاء ، ومن يلحقه بنسبه يكون ابناً له ، له من الحقوق ما لكل الأبناء لا فرق بينه وبين أى واحد من أبنائه من نكاح أو غيره ، وكان ذلك عادة متأصلة فيهم كما كانت متمكنة عند غيرهم .

١٢ - وكان الرجل أن يتزوج إلى أى عدد ، لا يقيد بعدد من الأعداد ، فبهم من كان يتزوج عشرة ، ومنهم من كان يتزوج أكثر من ذلك ، من غير حد ولا قيد يقيده .

ولم تكن الزوجة ذات كرامة في أسرة زوجها ، حتى إن بعض القبائل كان الرجل إذا مات فيها ، وله أولاد كبار من غير زوجته التي مات عنها يرثونها كزوجة لا كبريم من غير عقد ، واستمر ذلك حتى حرمه الإسلام ، ونزل قوله تعالى :  
« يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها . »

١٣ - هذه نظرات عاجلة ألقيناهما على المجتمع العربي ، والمجتمع الذي يحاوره ، وقد تأثر العرب ببعضه ، وهى نظرات لا بد منها ، قبل أن نخوض في بيان المجتمع الإسلامى ، فإن المجتمع الإسلامى كصرح متين البنيان لا يمكن أن يراه الرأى على وجهه الصحيح ، وأن يعرف مقدار ارتفاعه ، واتجاهه إلى السماء إلا برجعة إلى الوراء ، فإن هذه الرجعة تكشف عما جاء فيه ، وعما ارتفع به .

## المجتمع الاسلامى

### مصادر العلم بنظمه

١٤ - لا بد قبل أن نخوض في بيان المجتمع الإسلامى العادل الذى ألف بين القوى الإنسانية ، ونظم العلاقات على أسس قوية من العدل والحق والمودة - أن نبين المصدر التى استقى منها النظم التى تحكمه .

وهذه المصادر فى لها دينية لأن الإسلام دين وقانون ؛ أو إن شئت فقل إنه دين ينظم علاقة العبد بربه على أساس أن أشد قربة إلى الله أن يحسن إلى خلق الله تعالى وألا يسئ إليهم ، فإن الإساءة إلى الخلق إساءة إلى الخالق ، وإيذاء العبد بُعد عن الرب ، ولذلك كان التعامل الفاضل متلازماً مع العبادة السليمة ، وكل عبادات الإسلام تودى إلى تأليف اجتماعى يقوم على الفضيلة والخلق المستقيم .

١٥ - ولذلك كانت مصادر التنظيم للمجتمع الإسلامى مصادر دينية ، وما يكون من اجتهاد للمجهدين فهو مبنى على هذه المصادر الدينية ، ولذلك تقسم المصادر لهذه الأحكام إلى قسمين : نصوص دينية ، واجتهاد المجهدين بالبناء على هذه النصوص .

والنصوص الدينية هى القرآن الكريم الذى نزل بحروفه ومعانيه على النبي ﷺ ، والسنة النبوية ، وهى أقوال النبي ﷺ التى تكون بياناً للأحكام الإسلامية ، وشرحاً للقرآن الكريم ، وكذلك أفعاله التى يكون القيام بها عبادة ، كصلاته وحجه أو غير عبادة كعاملته لأعدائه ، ولأوليائه ، ومثل ذلك ما كان يُقره عليه أصحابه من أقوال وأفعال ، ولذلك قسم العلماء السنة إلى أقوال ، وأفعال ، وتقريرات ، والتقريرات ما ذكرنا من أن أحد أصحابه يقول قولاً ، أو يفعل فعلاً فيقره عليه .

والتصور الدينية هي المصدر الأول ، واجتهاد المجتهدين يجب أن يكون مبنياً عليها متفقاً مع مقاصدها وغاياتها ، وهو لا يكون إلا إذا لم يكن نص ، ولقد أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل قاضياً باليمن ، فقال لهم تقضى ؟ قال : بكتاب الله ، قال الرسول : فإن لم يكن ! قال بسنة رسول الله ، قال فإن لم يكن ! قال اجتهد رأيي ولا ألو ، أي لا أقصر .

١٦ - والتصور قد اشتملت على جملة الأحكام المنظمة للمجتمع ، وأما الاجتهاد فهو في تفصيل هذه الأحكام ، وقد اشتملت أحكام النصوص على ما يأتي في تنظيم المجتمع الإنساني .

#### ١ - المعاملات المالية :

فقد اشتمل القرآن الكريم والسنة النبوية على بيان أسس التعامل المالي بين أفراد المجتمع كله تنظيمها يقوم على أسس عادلة من شأنها أن تمكن كل امرئ من أن يعمل ، ومن أن تكون له نتائج عمله قلت أو كثرت ، وقد نهى القرآن والسنة عن أن يأخذ إنسان مال الآخر بغير رضاه ، وأن يأكله بالباطل ، ومن الأكل بالباطل الرشوة ، وما وجدت الرشوة في مجتمع إلا أفسدت موازينه ، وإذا فسد الموازين اضطرب أمره ؛ ولذا قال تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » .

ومن الأكل بالباطل الربا ، فإن التقدي لا يله التقدي ، فكيف يأخذ مائة ويرد مائة وعشرة ، فهل ولدتها ، وإذا كانت نتيجة استغلال ، فإنه يجب أن يشترك مئة في الكسب والخسارة ، لا أن يكون له الغنم دائماً ، والآخر عرضة وحمى للغنم والفرم مما .

وإن الربا يحل للمجتمعات ، ويجعل المستدين ينظر إلى الدائن على أنه آكل له ، فيكون الحق ، وتكون البنضاء ، وتحل الروح المادية بدل المادة الواصلة

الرابطة بين الأحاد ، وهو آفة من الآفات الاجتماعية ، تترتب عليه الأزمات الاقتصادية ، حرمة الأديان السماوية كلها .

وبما أحاط به الإسلام المعاملات لتكون في دائرة الفضيلة التي ينمو المال بظلمها — الأمانة ، فقد أمر بها لكل إنسان لا فرق بين مسلم وغير مسلم ، وغنى وفقير ، وعدو وولى ، فالكل سواء في أن له الحق في المحافظة على ماله بأمانة الله تعالى .

### ٢ — تنظيم الأسرة تنظيمًا اجتماعيًا :

١٧ — وقد نظمت النصوص مجتمع الأسرة من حيث العلاقة بين الزوجين ، وعلاقة الآباء بأولادهم ، وربطت ما بين الأقارب ، وفصلت الحقوق والواجبات لكل واحد قبل أقاربه الأقربين وغيرهم ، وتعرضت للواجبات الأدبية والحقوق المادية ، فنظمت التوارث ، وتصدى لبيان التفصيل القرآن ، ونظمت العلاقة بين الفقير والغنى في الأسرة ، فأوجبت على الغنى النفقة على الفقير .

وجعلت أساس الحقوق والواجبات في الأسرة المودة والرحمة والتواصل ، وينت أنها إذا فقدت الرحمة أو المودة تقطعت أوصالها ، وغير ذلك مما سنفصله عند الكلام في مجتمع الأسرة .

### ٣ — تنظيم المجتمع الصغير بعد الأسرة :

١٨ — تعرضت النصوص لتنظيم المجتمعات الصغيرة ، فنظمت فيها العلاقة بين الجيران والخططاء في مصلحة واحدة مشتركة ، وذكرت أن التعاون أساس الروابط الوثيقة بين أعضاء هذه المجتمعات مما سنفصل القول فيه عند الكلام على تنظيم الإسلام للمجتمعات الصغيرة .

### ٤ — تنظيم المجتمع في الأمة :

١٩ — نظمت النصوص العلاقة بين المستظلين بظل الدولة الإسلامية

على أساس من الفعنية ومن العدل ومن التعاون ومن المساواة في الحقوق والواجبات بحيث يكون كل حق في مقابله واجب ، واعتبرت الجميع سواء أمام القانون وأمام القضاء ، لا فضل لمسلم على غير مسلم ، ولا لعربي على أعجمي ، والمعوقات الإسلامية تشمل الكبير كما تشمل الصغير ، لا ينفى منها كبير لكبره ، ولا تنزل بصغير لصغره ، بل الجميع أمامها سواء .

وقد نظمت التعاون بين الثنى والفقير ، وعملت على تهيئة الفرص لكل عامل في أرض الدولة ، وسهلت السبيل لمزاولة نشاطه في الطاقة التي يستطيعها ، وتيسرها له مواهبه .

كما نظمت النصوص العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين الحاكم في الدولة الإسلامية على أساس العدل والمساواة ، وأن يكون اختيار الحاكم على أساس الشورى ، وحكمه على أساس الشورى ، كما أن على الحاكم أن يلاحظ مصلحة الجماعة المادية والأدبية ، فلا يهتق أحداً من أمره عسراً ؛ ودعا إلى رفق الوالى برعيته ، وإن على الحاكم أن يحصى المجتمع من الرذائل ، والمفاسد ، وهكذا نجد تلك النصوص قد أقامت المجتمع في الدولة الإسلامية التي تضم المسلم وغير المسلم على أساس من العدالة والرفق ، والشورى والمصلحة والتعاون ، ومنع الفساد والآثام التي تفتك بالمجتمع .

#### ٥. — المجتمع الإنساني :

٢٠ — نظمت النصوص الإسلامية العلاقة بين بني الإنسان بعضهم مع بعض وعلاقات الدولة الإسلامية على أساس من التكريم للإنسان ، ليجرد أنه إنسان ، لا فرق بين لون ولون ، وجنس وجنس ، وعالم وجاهل ، ومتقدم ومتخلف ، فإن كان فيهم متخلف ، فعلى المتقدم أن يأخذ بيده ، لا أن يجعله مستقلاً ومقنناً له ولا يضمن عليه بحق الحياة العزيزة الكريمة التي هي حق للإنسان بمقتضى إنسانيته ، وإذا كان العلم له فضل ، فهو يفرض واجباً على صاحبه أيضاً ، لأنه ما من حق

في الإسلام إلا تعلق به واجب . وقررت النصوص الإسلامية وجوب العدالة مع الأعداء من الدول ، ووجوب دفع الاعتداء بحيث لا يتجاوز دفع الأعداء المقاتلين الذين يحملون السيوف ، فلا يتجاوزهم إلى غيرهم فلا يقتل زارع في زرع ، ولا عامل في عمله ، ولا امرأة في بيتها ، ولا طالب في معبده ، فليست الحرب خراباً ودماراً ، ولكنها دفع للخراب والدمار .

وأمرت النصوص بالفضيلة مع الأعداء والأولياء ، ولو كان الأعداء لا يلزمون هذه الفضيلة ، فإن الفضيلة كمال للفاضل ، وليست معاملة بالمثل ، فلا يقدل الفاضل الشرير ، وإلا زالت الفضائل من هذه الأرض .

٢١ - ولقد فصلت النصوص ما فصلت من حقوق وواجبات بين الآحاد بعضهم مع بعض ، وبين الأسرة التي تعد البنية الأولى في البناء ، ثم في المجتمعات الصغرى والكبرى ، حتى تضمنت التنظيم الاجتماعي للأسرة الإنسانية كلها ، في مثل قوله تعالى : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم .

ولقد جاء من بعد ذلك المجتهدون ففسروا هذه النصوص تفسيراً علياً ، استخلصوا منها مقاصدها وغاياتها ، والبواعث عليها ، وبنوا على ما استنبطوا أحكاماً لما لم يرد فيه نص ، ولم تعرض له النصوص من بيان جزئى ، وطبقوا النصوص والقواعد التي استنبطوها بما يلائم المجتمعات في عصرهم .

هذا وإن الدارس للنصوص الدينية من حيث مقاصدها ، يجد أن لها قوانين جامعة في النظم الاجتماعية التي سبقتها وهي الفلسفة التي يقوم عليها المجتمع الإسلامى ، والأهداف التي يقصدها .

## الأهداف الاجتماعية في الشريعة

تهذيب الأفراد :

٢٢ - للشريعة الإسلامية أهداف اجتماعية لا بد أن تتحقق في كل مجتمع ، ولو بين الأحاد بعضهم مع بعض ، إذا جمعهم فئة ، ولو كان جواراً في سفر ، أو جلوساً في مركب ، أو اجتماعاً في معبد ، أو استراحة في ناد ، أو لقاء عابراً ، لا استقرار فيه .

كما تتحقق هذه الأهداف في المجتمعات المستقرة كالأسرة ، والمجتمع الصغير ، والمجتمع الكبير في الأمة الواحدة ، أو في الأسرة الإنسانية كلها .

وإن الشريعة الإسلامية تتجه في كل أحكامها إلى تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية ، وهي المقاصد العليا للشريعة الإسلامية ، فقد جاءت لتكوين مجتمع فاضل يضم الأسرة الإنسانية كلها ، قاصياً ودانها . وابتدأت فاتهاج إلى تربية المسلم ليكون عضواً في مجتمع ، والعبادات الإسلامية ، والفضائل التي دعا إليها الإسلام تتجه نحو تحقيق هذه الأهداف ، وتوجيهه إليها .

فالعبادات شرعت لتهذيب النفوس ، وتربية روح المساواة ، وروح الاجتماع الذي لا اعتداء فيه ، وإذا كانت العبادة لا تحقق تلك الأهداف ، فهي ليست عبادة ، ولا يقبلها الله ، وهي تجلب النعم لصاحبها ولتضرب لذلك مثلاً بالصلاة التي هي أوضح العبادات الشخصية ، فقد وصفها القرآن الكريم بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، فقال سبحانه : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » . فإن لم تؤد إلى هذه الناية فهي ليست مقبولة فإذا كان يصلى ، ويأكل مال الغير ، فهي ليست صلاة مقبولة وهو محاسب عليها ، والويل له من الله ، ولذا قال سبحانه : « ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراءون ويمنعون الماعون ، أى يمنعون الزكاة التي بها العون من التقي الفقير .

والزكاة تعاون اجتماعي يجعل للفقير حقاً معلوماً في أموال الغني ، فهي تكليف اجتماعي خالص ، ومصرفها اجتماعي خالص ، ونظامها في الجمع والتوزيع لا يذل الفقير . ولا يجعل الغني يشعر بمرته فوقه ، ولذا قال الفقهاء بالإجماع إن ولي الأمر هو الذي يجمعها ، وهو الذي يوزعها على مصارفها ، وقد قال النبي ﷺ : « خذنها من أغنياءهم وردّها على فقرائهم » .

٢٣ - ولقد جعل الإسلام كفارات الذنوب تعاوناً اجتماعياً ، فمن أظفر في رمضان ف عليه عتق رقبة ، أو صيام ستين يوماً أو إطعام ستين مسكيناً ، ومن قال لامرأته أنت حرام عليّ كأمي لا يقربها إلا إذا أعتق رقبة ، أو صام ستين يوماً أو أطعم ستين مسكيناً ، ومن حلف وحنث في يمينه كان عليه عتق رقبة ، أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم .

وهكذا نجد الكفارات للذنوب تعاوناً اجتماعياً ، وكان الذنب الذي يرتكب ، أو التقصير في عبادة هو اعتداء اجتماعي ، فلا يكفر الاعتداء الاجتماعي إلا تعاون اجتماعي يمد النقص ويزيل الخلل ، ولقد اعتبر كل إعطاء للفقير مكفراً للسيئات ، مطهراً من المعاصي ، ولذا قال عليه السلام : « الصدقة تطفيء المعصية ، كما يطفىء الماء النار » ، إذ كل معصية ضلّك أو كبرت ، أعلنت ، أو أخفيت - تعد اعتداء اجتماعياً فلا تزول إلا بتعويض للمجتمع ، فالكذب والبيعة والغيبة وغير ذلك من الآفات الاجتماعية التي قد تحدث من الأشخاص من غير اكتشافها ، أو وضع رقابة مستمرة عليها هي معاص اجتماعية ، ويجب لتكفيرها أن يتوب صاحبها ، ويقطع عنها ، وأن يقدم للمجتمع معونة بقدر ما قدم من أذى على طاقته .

### فضائل الإسلام الاجتماعية :

٢٤ - ولقد حث الإسلام الأحاد في سبيل تطهير المجتمع من المفاصل العلنية على أمرين .

أولها - الحياء إذ هو أساس اللياقة في المجتمعات ، فالحياء يوجب على المرء



ألا يظهر منه ما ينفر منه الذوق الخلقى السليم ، ولقد قال النبي ﷺ لكل دين خلق ، وخلق الإسلام الحياء ، وقال عليه السلام . « الحياء خير كله ، وقال عليه السلام : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت ، وإن أولئك الذين تلقاهم وأنت تعبر الطريق ، أو تركب معهم مركباً عاماً فترى فيهم مشية لا يراعى فيها حق الغير ، أو مجلساً ينافى الذوق واللياقة - هؤلاء قد فقدوا الحياء ، وإن هذه الهيئات تدل على نفس غير متألقة مع المجتمع ، وإذا تربى الحياء في النفس كان للشخص من يألف ويؤلف ، ولذا قال عليه السلام : « المؤمن مألوف ، فلا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف ، ولا بناء يقوم على أساس اجتماعى سليم إلا إذا كانت لبناته جميعها متألقة ، يتناسك بعضها في بعض .

الأمر الثانى - أن الإسلام في سبيل أن يكون المجتمع في مظهره فاضلاً ، أوجب أن تستر الجرائم ، ولا تعلن ، فلا تكشف أستار الجرائم ، أمام الملا من الناس ، وقد تكون العقوبة علنية ، ولكن الجريمة يجب ألا يعلن على الناس أمرها ، لأن إعلانها يفسد الجو الخلقى للمجتمع ، ويجعل الشر معلناً ، وإعلانه يفرى باتباعه ، ويُشبع فساد بين الناس ، فالفاحشة إذا أعلنت اتبعت ، وكل نفس تميل إليها ، وتجد ما ينمى ذلك الميل ، وتأخذ عما أعلن سيلاً للتنفيذ ، ولذلك اعتبر الإسلام من يرتكب جريمة ويعلنها قد ارتكب جريمتين : جريمة الارتكاب وجريمة الإعلان ، ومن أعلن جريمة غيره فقد شارك في إثم ما ارتكب بمقدار ما أعلن .

ولقد صاح محمد بهذه الحقيقة فقال عليه السلام : « أيها الناس من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ، ومن أبدى صفحته أفتنا عليه الحد ، فالعقوبات المشددة في الإسلام تكاد تكون للإعلان لا لأصل الارتكاب ، ولقد قال النبي ﷺ أيضاً : « إن من أبعد الناس منازل عن الله يوم القيامة المجاهرين ، قيل ومن هم يا رسول الله قال ذلك الذى يعمل بالليل وقد ستره الله عليه ، فيصبح ويقول فعلت كذا وكذا يكشف ستر الله ، .

## تكوين رأى عام فاضل :

٢٥ — وإنه في سبيل تهذيب الأحاد أوجب أن يكون هناك رأى عام مهذب  
لاثم ، يحث على الخير ، وينهى عن الشر ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ،  
فإن الرأى العام له رقابة نفسية تجعل كل شرير ينطوى على نفسه فلا يظهر ،  
وكل خبيث يجد الشجاعة في إعلان خيره ، فلا يذهب الأحاد إلا الرأى العام  
الفاضل ، ولا يفسد الجماعة إلا الرأى العام الذى يتقاعد عن نصرة الفضيلة ،  
ويترك الرذيلة تسير رافعة رأسها .

ولذلك حث الإسلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فأوجب  
الإرشاد العام ليمتنع الضال عن شروعه ، بإرشاد الفاضل وهدايته ، ولتكون  
الجماعة في فضيلة ظاهرة ، ولقد اعتبر القرآن الكريم الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر عنوان الأمة الفاضلة ، فقال تعالى : « كتم خير أمة أخرجت للناس  
تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » .

واعتبر الجماعة كلها تكون آئمة إذا سكنت على الإثم وهو يسير رافعاً رأسه ،  
ولذلك اعتبر الله سبحانه وتعالى بنى اسرائيل إذ تركوا الأمر بالمعروف  
آثمين فقال تعالى : « لمن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داوود وعيسى  
ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ،  
لبئس ما كانوا يفعلون » .

٢٦ — واعتبر الإسلام الآثمين هدامين لكل بناء اجتماعى سليم ،  
وأن الفضلاء إذا لم يأخذوا على أيديهم سقطوا جميعاً في الرذيلة ، ووراء الرذيلة  
الهاوية التى لا تقوم بعدها للأمة قائمة إلا أن يغير الله سبحانه وتعالى حالها ،  
ويبدل من أمرها ، ولقد قال النبي ﷺ في ذلك :

« مثل المُنْذِرِينَ في حدود<sup>(١)</sup> مثل قوم استهموا في سفينة ، فصار بعضهم

(١) الممنون في حدود الله هو الذى لا يقيم الحق ، ولا يخفض الباطل بجمالة أو ملقا  
أو تهاونا فلا يمنع الواقع في منكر منه .

فى أسفلها ، وبعضهم فى أعلاها ، فكان الذى فى أسفلها يمر بالماء على الذى فى أعلاها ، فتأذوا به ، فأخذ فأسا فجعل ينقر أسفل السفينة ، فأثرو فقالوا مالك ؟ قال تأذيتم ولابد لى من الماء فإن أخذوا على يديه أنجوه ونجوا بأنفسهم ، وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم .

وإن هذا مثل يصور تعاون المجتمع فى عبارة الآفات الخلقية والاجتماعية ، ويبين أن الرشيد عليه أن يهدى الضال ، وأن العالم عليه أن يبين للجاهل ، ولقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه : « لا يسأل الجاهل لم لم يتعلموا حتى يسأل العلماء لم لم يعلموا » .

٢٧ - ولقد بين الإسلام أن السكوت عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يودى إلى تدابر الأمة وتنازها . ويقطع ما بين أحادها من روابط الرحم والقرباة والجفنية والدين ، وذلك لأن الإثم مفرق ، والخير جامع موحد ، وما تفرقت الجماعات إلا بسيادة الرذيلة فى جموعها ، وعموم الظلم لربوعها ، ولقد قال عليه السلام : « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يدي الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا<sup>(١)</sup> » ، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض » .

وذلك لأن الذى يرتكب المعاصى يعتدى ، فإذا أهمل الاعتداء تفرقت الأمة ، واضطرب جبل الأمور فيها ، وصارت من غير روابط تربطها ، ولا وحدة تجمعها ، وإننا نرى ذلك واضحا كل الوضوح فى الأمم التى انهارت فى أول صدمة فى الحرب الأخيرة ، فلقد قال زعيم لإحداها : إنها انهارت لفساد أخلاقها ، وذهاب مكارم الأخلاق بين أحادها .

---

(١) أى تحملونه حملا .

## العلاقات الاجتماعية

٢٨ - فلنا إن الأساس الأول لبناء المجتمع هو الأخلاق الفاضلة وقد عمل الإسلام على تربيته بالعبادات أولاً ، ثم بمنع ظهور الشرور وكتبتها ثانياً ، ثم بتكوين رأى عام فاضل ثالثاً ، ولذلك حق للنبي ﷺ أن يقول : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وفي هذا الحديث النبوى إشارة بيّنة إلى أن مكارم الأخلاق هى دعوة النبيين أجمعين ، وكل نبي ساهم في بناء ذلك الصرح الشاخ الذى تتكون به الحضارات الإنسانية العالية ، ولقد جاء النبي ﷺ من بعدهم ، فآتم ما بعدهم ، وإن الانحلال الاجتماعى في هذا العالم اليوم ، إنما وقع لأن الفضيلة قد ذهبت في علاقات الأحاد ، وفي علاقات الجماعات ، وفي علاقات الدول . وإنه لا ائتلاف بين جماعة ، كما أنه لا ائتلاف بين الجماعات في أمة إلا على ببيان من الفضائل .

وإن الفضائل ليست هى التى تولف بين الأحاد في الأمة الواحدة ، بل هى التى تولف أيضاً بين الأمم ، فإنه إذا غلبت فكرة العدالة التى هى قوام الأخلاق بين الدول فإن الحروب تختفي والأحقاد تموت ، ولا يحكم قانون الغلبة ، كما عبر بعض الساسة ، وإنه إذا كانت الصداقات الحقيقية التى تنبى على الألف الروحى الفاضل هى التى تربط الدول ، كما تربط بين الأحاد ، فإنه بلا شك نختفي الروح المادية الشرسة التى تجعل الدول تتغالب على موارد المال ، كما تتغالب الوحوش على فرائسها ، وتريد المال للقلب والقهر ، لا للارتفاع بخيرات الأرض .

٢٩ - وإن المجتمع الذى ينظمه الإسلام يحكم بقواعد عامة ، وهذه القواعد تبدو في الأسرة ، وفي الجماعات ، وفي الدولة ، وفي العلاقات الإنسانية بين الناس مهما تختلف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم ، وهذه القواعد تتلخص في المحافظة على الكرامة الإنسانية ، والعدالة بكل صورها ، والتعاون العام ، والمودة ، والرحمة بالإنسانية ، والمصلحة ، ودفع الفساد في هذه الأرض .

## ١ - الكرامة الإنسانية

٣٠ - اعتبر الإسلام الإنسان أكرم من في هذا الوجود ، واختاره للخلافة .  
في الأرض ، وسخر له كل ما فيها ، من جبال ووهاد وزرع وضرع ، بل سخر له  
ما في السموات وما في الأرض ، وأعطاه من العلم قدراً يستطيع أن يسخر له كل  
ما يقرب منه لمصلحة نفسه ؛ وإن التصوص الدينية القطعية لتذكر أن الملائكة  
قالوا لرب العالمين عند ما اختار أن يكون آدم وبنوه الخلفاء في هذه الأرض :  
« أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك » ،  
فقال الله لهم : « إني أعلم ما لا تعلمون » ، وعلم آدم الأسماء كلها ، ثم عرضهم  
على الملائكة ، فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ، قالوا سبحانك لا علم  
لنا إلا ما علمتنا ، إنك أنت العليم الحكيم ، وآدم بما علمه الله ، أعلمهم بهذه الأسماء  
جميعاً ، وليس ذلك العلم إلا الاستعداد الفطري في عقل كل إنسان لمعرفة حقائق  
الأمياء ، والأسرار الكونية التي بها يستطيع أن يسيطر على ما في هذه الوجود  
بما أعطاه الله تعالى من علم .

فأول تكريم للإنسان كان بإعطائه تلك القوة العقلية المسخرة للكون ، وهو الذي  
قتله بموضنة من بموض هذا الكون ، كما قال تعالى : « وخلق الإنسان ضعيفاً » .  
ولقد صرح القرآن بهذا التكريم المطلق في قوله تعالى : « ولقد كرمنا  
بني آدم وحملناهم في البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من  
خلقنا تفضيلاً » .

٣١ - لاحظ الإسلام هذه الكرامة الإنسانية وأن الإنسان يستحقها  
بمقتضى كونه إنساناً لا لونه ولا لجنسه ، ولا لدينه ، ولا لكونه شريعاً ،  
أو ذا حسب أو ذا جاه ، بل هي حق الإنسانية ذاتها .

( ١ ) ولذلك كانت التعاليم الإسلامية كلها تدور حول هذا القطب  
الذي يرمى إلى المحافظة على كرامة الإنسان ، فلم يفرق الإسلام بين حر وعبد  
في هذه الكرامة ، وظهر ذلك في أحكام جزئية كثيرة :

(١) منها أن النبي ﷺ أمر بالابتداء السيد عبده ياعبدى ، وأن يقول العبد للمالك ياسيدى ، بل يقول المالك فتاى وفتاى ، وأن يقول العبد مولاي ، أى صديق الذى أواليه وأنصره .

(ب) وأمر بأن يأكل العبد مما يأكله مالكه ، ويكسوه مما يكسوه به نفسه وأولاده ؛ وقد قال عليه السلام : « إخوانكم خولكم<sup>(١)</sup> ملككم الله إياهم ، ولو شاء الملكهم إياكم ، أطعموهم مما تطعمون ، واكسوهم مما تكسون ، ولقد دخل عمر بن الخطاب على قوم من أهل مكة فوجدهم يأكلون ، ومواليهم (أى عبيدهم) لا يأكلون معهم ، فغضب رضى الله عنه ، وامتنع عن أن يأكل معهم ، وذكرهم بأنه لا عزة لقوم لا يأكل مواليلهم معهم .

(ج) ومنها أن النبي ﷺ منع أن يضرب العبيد ، أو يظلبوا ، وقال عليه السلام : « من لطم عبده فكفارته عتقه ، ولقد قرر بعض الفقهاء أن من لطم عبده يعتق عليه .

(د) ومنها أن نصوص القرآن عامة تفيد أن نفس العبد كنفس الحر ، فالحر يقتل بالعبد إن قتله ، ولو كان القاتل سيده .

(هـ) ومنها أنه جعل للعبد حق الشكوى من سيده ، ويخاصمه بين يدي القضاء إذا كلفه مالا يطيق ، أو كله فى أى أمر من الأمور .

(و) ومنها أنه أوجب على المالك نفقة مملوكه ، ولو كان كلاً لا يعمل شيئاً . وقد يقول قائل ؛ أما كان الأولى أن يمنع الإسلام الرق مادامت الكرامة الإنسانية حقاً ثابتاً لكل إنسان من غير نظر إلى لون أو جنس أو دين ، ونقول فى ذلك ؛ إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإقرار الرق ثبت من كثرة أوامره بالعتق ، ولم يثبت أن النبي ﷺ أقر إنشاء رق على حر ، لا فى حرب ، ولا فى سلم ، وإن الرق الذى أنشأه الخلفاء فى الحروب من بعده كان لعدم وجوده ، كما أنه لم توجد إجازة ، وكان ذلك من قبيل المعاملة بالمثل فى الحروب ، وهو

---

(١) معنى هذا خولكم ومكنكم من رقائهم .

تطبيق لقوله تعالى : « فن أعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله . واعلموا أن الله مع المتقين » ، وقد كان الأعداء الذين يحاربونهم يسترقون ، فكان من المعاملة بالمثل أن يسترقوا مثلهم ، فإذا لم يسترقوا لا يسوغ للمسلمين أن يسترقوا ، لأن ذلك يكون اعتداء والله يقول : « ولا تعتدوا » .

وإن الإسلام قد فتح باب العتق على مصراعيه ، فإذا حلف المسلم ميئاً وحنت وجب عتق رقبة ، وإذا حرم امرأته على نفسه وجب عتق رقبة حتى يقر بها ، وإذا أفطر في رمضان متمداً وجب عتق رقبة ، وإذا قتل مؤمناً خطأ وجب عتق رقبة مؤمنة ، وإذا لطم عبده كانت الكفارة عتقه ، وإذا اتفق العبد مع سيده على أن يتركه يسعى حتى يكسب قيمته فيسله إليها ، وجب على السيد قبول ذلك ، وجعل الإسلام من مصارف الصدقات مصرفاً خاصاً بشراء العبيد وإعتاقهم ، وهكذا لو نفذت هذه الأمور على وجهها ما بقي رقيق الحروب في الرق أكثر من ستة . وإن الذين يعجبون كيف سكك الإسلام على الرق فلم يلفه ابتداء عليهم أن ينظروا إلى أسرى الحروب الأخيرة وكيف يعاملون ، وإلى الآن لم يفك أسر الكثيرين منهم مع أن الحرب انتهت منذ أكثر من اثني عشر عاماً .

(٢) ومن احترام الكرامة الإنسانية احترام النفس الإنسانية من غير نظر إلى دينها أو جنسها فنفس غير المسلم على سواء في المعاملة مع نفس المسلم ، يروى أنه مرت جنازة على النبي ﷺ فوقف لها ، فقيل له إنها جنازة يهودي ، فقال النبي الكريم : « أليست نفساً » .

(٣) ومن ملاحظة الكرامة الإنسانية ألا ينظر إلى الألوان ، ولا أن يحتقر الجهلاء ، فالمتخلفون في الحضارة أو المدنية يعلمون ، ويكون على المتحضرين أن يعلموا المثبتين ، ولا فضل لعربي على أعجمي بالتقوى .

ومن الكرامة الإنسانية التسوية المطلقة بين بني آدم في التكريم ، لأنهم جميعاً متساوون في هذا القدر الذي يستحق التكريم ، وأين هذه المعاملة الكريمة معاملة الأوربيين للبلونين ، ومعاملة الأمريكان للهنود الحمر ، ومعاملتهم إلى الآن للزنج .

(٤) ولقد كرم الله تعالى الإنسان حياً وميتاً ، ففي الحياة أعطاه العزة والكرامة ، وبعد الوفاة أوجب تجهيزه وتكفينه ، ومنع المثلة ، فلا يشوه أى جزء من أجزائه بعد وفاته ، ولذا قال عليه السلام : « لا يك المثلة » ، ولقد كان بعض أعداء النبي ﷺ يمثل يقتل المسلمين ولم يعاملهم عليه السلام بالمثل لأنه ما كان يقاتل انتقاماً ، بل كان يقاتل دفعاً للشر ، ومنعاً للأذى وحفظاً للحرمان ، فإذا قتل في الميدان فقد ذهب أذاه ، وأصبح أى تشويه يلحق جسده إمانة للإنسانية في ذاتها .

(٥) وإن الإسلام في سبيل حماية الكرامة الإنسانية منع الإكراه في العقائد ، وعمل على إزالة الفتنة في الدين ، وكان أكثر القتال لتحريم الإرادة الإنسانية ، وتحمي العقائد الدينية من أن يضار امرؤ في دينه ، ولذا قال سبحانه وتعالى لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ، وغير المسلمين الذين كانوا يعيشون مع المسلمين كانوا لا يضارون في دينهم ولا في أحوالهم الشخصية ، وأمر المسلمين بتركهم وما يدينون .

وفي سبيل احترام الكرامة الإنسانية أباح حرية الفكر وحرية القول إلا ما يكون خادشاً للناموس الاجتماعي العام من القول غير الحسن ، والبارات الجارحة للحياة .

وحرية العمل حق للإنسان ، فيمنع الاعتداء عليه ما دام يعمل العمل المباح الذي يختاره ، وكل وما يريد إلا أن يمنع غيره من عمل يقوم به أو يحد من نشاط غيره بغير حق .

(٦) وحماية الكرامة الإنسانية منع الولاة من أن يضربوا أحداً إلا أن يكون ذلك بحكم قضائي عادل ، وفي سبيل تنفيذ ذلك كان عمر بن الخطاب يضرب الولاة الذين يفعلون ذلك بمقدار ما ضربوا رعاياهم ، بل إنه في هذا السبيل منع الولاة من أن يوجهوا سباً لأى أحد من الرعية ، ووضع لذلك عقاباً ، منه أن يضرب الشخص الذي سبه الولى - واليه فيروى أن عمرو بن العاص رمى مسلماً بالنفاق فشكا الرجل إلى عمر ، فأمر بأن يعاقبه عمراً بأن يضربه المشتوم ، وأصر الرجل على تولى العقاب حتى تمكن منه ، ثم عفا .



## ٢ - العدالة

٣٢ - نريد من العدالة هنا العدالة بكل ما تشتمل عليه ، وإنه إذا كان لكل نظام شعار خاص به فشعار النظام الإسلامى العدالة المطلقة ، أو العدالة النسبية فى هذا الوجود ، وقد كان عنوان الإسلام هو العدل ، فعندما سأل سائل عن كلمة جامعة لمعانى الإسلام تلا النبى ﷺ قوله تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون » ، والقسط شعار الديانات السماوية كلها ، فقد قال سبحانه وتعالى : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس » ، فالقسط بمقتضى هذا النص العام الشامل شريعة التبيين أجمعين .

يبد أن العدالة تتنوع وتفرع ، وهى أساس فى كل تنظيم آحادى أو جماعى ، أو دولى ، فهى توزيع القوى الإنسانية فى هذا الوجود ، بحيث تسير كل قوة فى مسارها الذى ارتسمته ونهجه ، حتى تلتقى القوى المختلفة فى نهايتها فى نقطة واحدة هى مركز القوى فى الأمة ، أو القوى فى الإنسانية كلها ، فيحقق الإنسان خلافته فى هذه الأرض على أكل وجه ، أو على وجه قريب من الكمال ، أو على وجه يظلب فيه الخير المتنج ، بدل الشر المفسد .

وإن العدالة على هذا لها شعب : العدالة القانونية ، والعدالة الاجتماعية ، والعدالة الدولية .

### العدالة القانونية :

٣٣ - نقصد بالعدالة القانونية أن يكون القانون يطبق على الجميع على سواء ، لا فرق بين غنى وفقير ، ولا لون ولون ، ولا جنس وجنس ، ولا دين ودين ، ولا جاهل ومتعلم ، بل الجميع أمام القانون سواء ، فلا تفاضل بين الناس فى التطبيق

القانوني ، إنما التفاضل بالقيام بالفضائل الإنسانية ، ومن أحسن ما قرأت في ذلك قول سعد زغلول : « إنا تتفاضل فيما بيننا ، ولكننا أمام القانون سواء » ، هذا تلخيص جيد لفكرة الإسلام في العدالة القانونية ، فأبو بكر خليفة رسول الله أفضل من أعرابي من أعراب البادية بخلقه ودينه ، ولكنه أمام القانون يتساوى معه .

ولقد صرح النبي ﷺ بالمساواة المطلقة أمام الأحكام الشرعية ، فقال عليه السلام : « كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، ولقد قال عليه السلام : « الناس سواسية كأسنان المشط » .

ولقد شدد النبي ﷺ في تطبيق الأحكام الشرعية ومنع من أن يحابي الحبيب النسب ، ويظلم الضعيف غير النسب ، وإنه يروى في هذا أن امرأة من قريش سرق عصب فتح مكة ، فأمر قريشاً أن عمداً سيقطع يدها ، وفي ذلك سبة الأبدي على قبيلتها ، فنفذوا إلى الرسول أسامة بن زيد ، وكان حبه ، مع أنه ابن عبده الذي أعتقه ، فذهب إلى النبي يستشفع لها . فقال له : أتشفع في حد من حدود الله ، ثم وقف بين الناس خطيباً ، يقول : « ما بال أقوام يشفعون في حد من حدود الله ، إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

٣٤ - ولقد كان الصحابة من بعده في عهد أبي بكر وعهد عمر وعثمان يطبقون ذلك النوع من العدالة أكل تطبيق ، حتى إن عمر يصيح في وسط الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يقول : « القوي منكم ضعيف حتى أخذ الحق منه » ، والضعيف قوي ، حتى أخذ الحق له ، وقد نفذ ذلك القول تنفيذاً دقيقاً ، وكان يخشى أن يستطيل بنوه وقرابته على الناس لصلتهم به ، فكان إذا أمر أمراً ، أو نهى عن أمر أحضر بنيه وقال لهم : « لقد أمرت الناس اليوم بكذا ، والله

لا أوق بمخالف منكم إلا ضاعفت له العقاب ، ولقد قال لآبي موسى الأشعري  
عند ما ولاه القضاء : «سو بين الحصين في مجلسك وإشارتك وإقبالك ، .

ويروى عنه في معاملة الناس جميعاً بالمساواة القانونية أن أميراً من أمراء الفساستنة  
كان يطوف بالبيت فوطي" إزاره شاب من فزارة ، فطمه الأمير فجدع أنفه ،  
فذهب الفزارى إلى عمر ، وشكا الأمير إليه ، فقال عمر : له القصاص أو يمفوعتك  
فقال : كيف وأنا أمير وهو سوقه ، فقال عمر : لقد سوى بينكما الإسلام  
فلا تفضله إلا بالقوى والعافية ، فأخذ الأمير يسترضي الشاب الأعرابي ، فلم يرض  
إلا بأن يلطم الأمير كاطمه ، وعلم أن عمر لا حالة سيمكن الأعرابي من القصاص ،  
فقرّ إلى الروم ، وارتد عن الإسلام ، وما أم عمر ذلك ، فإنه خير للإسلام  
أن يخرج منه ألوف لم يعمر الإيمان قلوبهم من أن يقر ظلماً ، أو يأخذ بالهوادة  
ظالماً ، فالظلم ينفر أهل الحق ، والعدل يقرب ذوى القلوب الطاهرة التي تتجه  
إلى الحق بتبنيه ، وهؤلاء مهما قل عددهم أوفر خيراً ، وأعظم أثراً .

٣٥ - وإنه لم يسوّ فقط في العقوبة بين القوى والضعيف ، بل نظر نظيرة  
أخرى لم يسبق إليها نظام ، ولم يلحق به إلى الآن نظام ، وذلك أنه بالنسبة للعقوبة  
قرر أن الجريمة تكبر من المجرم الكبير ، والعقوبة تناسب الجريمة ، فيجب أن تكبر  
مع كبر المجرم .

ولقد وضح ذلك وضوحاً تاماً بالنسبة لعقوبة العبيد وعقوبة الأحرار الحر: فإنه  
جعل عقوبة العبد بالنسبة للعقوبات التي قبل القسمة ، على النصف من عقوبة الحر ،  
ولذا إذا زنا الحر جلد مائة جلدة ، وإذا زنا العبد جلد خمسين جلدة ، وإذا شرب  
الحر خمرأ جلد ثمانين ، والعبد يجلد أربعين ، وكذلك الأمة عقوبتها على النصف  
من عقوبة الحرة ، ولقد قال تعالى في ذلك : « فإذا أحسن » ، فإن آتين بفاحشة  
فعلين نصف ما على المحسنات من العذاب ، .

، وإن القانون الروماني كان على عكس ذلك تماماً ، فالزنى من العبد يوجب

القتل ، والزنى من عضو الشيوخ يوجب غرامة مالية ، وإن نظرة صغيرة تبين أن حكم الرومان ظلم لا عدل معه ، وحكم الإسلام هو العدل الحقيقي ، ذلك لأن الجريمة في ذاتها هوان نفسى ، والعبد مهين بمقتضى ملكية رقبته ، ومن يهن يسهل الهوان عليه ، فمن هبطت نفسه نتجه نحو الإجرام ، أما الكبير ذو الخطر والشأن فإنه لا هوان عنده ، فارتكابه الجريمة لا يكون إلا بانحدار شديد من مكانته إلى مستوى هبوط الجريمة ، فكانت الجريمة منه أكبر خطراً ، وأعظم أثراً ، وأوغل في الإيذاء النفسى والاجتماعى ، فلا شك أن زنى ذى الخطر تخرىض لمن دونه عليه ، وزنى من لا شأن له لا يخرىض أحداً ، وهكذا كل الجرائم ، ولذلك كبرت الجريمة في نظر الإسلام بكبر المجرم ، وكبرت معها العقوبة بكبره أيضاً .

وإن ذلك سمو في التنظيم القانونى لم يسم إليه إلى الآن قانون ، وإن أكثر القوانين ، وإن كان يسير على أساس المساواة القانونية التى لا تفاضل فيها ، نرى التطبيق يتجه إلى تصغير جرائم الكبراء ، وتكبير جرائم الضعاف ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٣٦ - والإسلام في العدالة القانونية أتى بمبدأ لم يسبق به قط ، وذلك أن أكثر القوانين الحااضرة لا تجعل الجريمة من رئيس الدولة لها عقوبة ، لأنها لا تفرض أنه يقع منه جريمة ، والقوانين الوضعية إلى عهد قريب كانت تعتبر ذات رئيس الدولة مصنوعة لا تمس ، وترفعها إلى مرتبة تشبه مرتبة المقدسين ، وكانت عبارات بعض القضاة ووكلاء النائب العام تعبر أحياناً بالذات المقدسة التى لا تمس . وإذا كانت قد زالت تلك الملكية التى كانت تفرض لنفسها نوعاً من التقديس ، فإنه لم يزل أثرها ، فإن ذات رئيس الدولة الأعلى مازالت محوطة بذلك الحق إن لم يكن من نص القانون ، فمن الواقع في ذاته .

ولقد برى الإسلام من كل هذا ، فإن الفقهاء قد أجمعوا تقريباً على

أن الولاة والإمام الأعظم ، مؤخذون في الاتصية كسائر الناس ، لافرق بينهم وبين أحد من الناس ، فإذا قتلوا إنساناً حتى عليهم القتل إن كان بغير حق ، وإذا أكلوا مالا بالباطل حتى على القاضي أن يأمر بأخذه منهم ، لافرق بين الإمام الأعظم الذي هو الخليفة وبين أحد من الناس إذا ارتكب جريمة ، وإن قيامه على شئون الدولة لا يعفيه من العقاب .

وقد يقول قائل كيف ينفذ عليه القضاء الحكم ، أو كيف يحكم عليه ، وهو الذي ولاه القضاء ، ومكنه من السلطان ، وقد أجاب عن ذلك بعض الفقهاء إجابة حكيمة ، فقد قالوا إن القاضي إذا تولى قد صار نائباً عن جمهور الناس ليوزع العدل بينهم ، وليس نائباً عن الحاكم الذي ولاه ؛ إذ ليست تولية الحاكم إلا تمكيناً لمن عنده أهلية القضاء العدل العفيف من سلطان القضاء ، كما يمكن الأستاذ من إلقاء درسه ، وهو في ذلك ليس نائباً في هذا الإلقاء عن ولي الأمر .

٣٧ — هذه نظرات سريعة إلى العدالة القانونية والقضائية في الإسلام غير فارقة بين الطوائف الدينية ، فقير المسلم الذي يعيش مع المسلمين تطبق عليه الأحكام التي تطبق على المسلمين ، بلا فرق بينهما بأى وجه من وجوه التفرقة . إلا ما يتعلق بأحوالهم الشخصية في الزواج والطلاق ، فإنه يطبق عليهم فيها أحكام دينهم الذي ارتضوا ، وذلك لأن هناك أمرين يحكان العلاقة بينهم وبين المسلمين . أولاً — أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وهذه تقتضى تطبيق الأحكام التي تنظم التعامل وتوزع العدالة ، كما يعامل المسلمون على سواء .

والثاني — أننا أمرنا بتركهم وما يدينون ، فلا يصح لمسلم أن يتعرض لهم في عبادة ، ولا في زواج أو طلاق ، لأن هذه للنظم مشتقة من الدين ، فكان من مراعاة الحرية الدينية أن يتركوا ، يتولون شئونها بأنفسهم .

العدالة الاجتماعية :

٣٨ — يقتضى هذا النوع من العدالة أن يعيش كل واحد في الجماعة العيشة

الكريمة غير محروم ولا ممنوع ، وأن يمكن من استغلال مواهبه بما يفيد نفسه .  
وبما يفيد الجماعة ، ويكثر إنتاجها .

وليست العدالة الاجتماعية موجبة لإلغاء الفقر في هذا الوجود ، بل هي توجب تخفيف ويلاته النفسية والمادية ، فلا يحقد على الفنى فيكون الخراب ؛ ولا يحرم من القوت والكساء والإيواء ، فتضيع قوى عاملة كان يمكن أن تعمل ، وتدر على الجماعة بعملها خيراً ، وتدفع عنها وعن نفسها ضرراً .

وذلك لأن الفقر في ذاته لا يقبل المحو من الوجود ، ولا يزال الناس مختلفين فقرأ وغنى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ولا يمكن أن يزول الفقر من الوجود إلا إذا اتحدت القوى ، واتحدت أسباب الرزق ، واتحدت الأجواء المادية والفكرية التي تظل المتجين ، وإن الناس في ذلك متفاوتون في قوام تفاوتاً كبيراً ، ولذلك ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « الناس كابل ، مائة لا تجد فيها راحلة ، فالمتازون امتيازاً مطلقاً في تفكيرهم وقوامهم بشكل عام نادرون ، وهم أعلى القمة ، ومن دونها أوسع منها قليلاً ، ثم يتسع المقدار كلما قاربنا السفح ، وسطح الأرض ، وبذلك يتبين أن القوى الإنسانية كشكل هرمي متدرج في الارتفاع والاتساع ، أضيقه مساحة أعلاه ، وأوسعها أدناه .

وله لو اتحدت القوى الإنتاجية عند كل إنسان في الجماعة ، فإنه لا يمكن أن تتحد أسباب الثروة ، فقد يوجد عند شخص من الأسباب ما لا يوجد عند غيره ، كان يكون لهذا من المعينين ما ليس لذلك .

وعلى فرض اتحاد القوى واتحاد الأسباب ، فإن الإنتاج ليس مؤكداً إذا انخفضت كل أسبابه وتوافرت القوى العامة المنتجة ، فقد يحدث أن توجد كلثة لهذا فلا يتجر ماله ، ويسلم لهذا إنتاجه ، ومثل رجال الأعمال في النتائج لأعمالهم ، كمثل الزراع ، يتحدون في الزرع والسماد وحيطة الزرع من كل آفة ، ولكن يحدث ما ليس في الحسبان بالنسبة لأحدهم ، فيحدث لمن هو قريب من النهر الجاري

فيضان على أرضه ينجو منه البعيد ، أو يتمكن من النجاة برعه ، قبل أن يطنى عليه ، فكون من نجا زرعه له فضل من المال ، ومن غرق زرعه يصيبه القل .

٣٩ - اعتبر الإسلام لهذا أن الفقر والغنى حقيقتان ثابتتان ، وقرر أنها من طبيعة ذلك الوجود الإنساني ، ولقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة الثابتة ، فقد قال تعالى : « نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا »<sup>(١)</sup> ولكن الإسلام مع ذلك لم يجعل الطبقات بسبب الغنى ، فليس في الإسلام نظام الطبقات ، كما رأينا من تطبيق الأحكام الإسلامية في العدالة القانونية ، وقد عمل على ألا يستلغى غنى على فقير لفتاه ، فقد قرر أن الفضل عند الله بالتقوى ، وأن الرفعة بالعمل الصالح ، ولذلك يقول ﷺ : « إن الله لا ينظر إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » . ولقد كانت أعمال النبي ﷺ توجه إلى ألا يكون الناس طبقات لكل طبقة معاملة ونظام ، فلقد كان يتمتع التامى بالنسب ، وقد كان ذلك هو الذى يتخذ في العرب التمسى ، وروى أن بعض الصحابة غير آخر بأمه ، فقال له النبي عليه السلام أعيرته بأمه ؟ إنك امرؤ فيك جاهلية ، وروى أنه قال له : « أجاهلى أنت ، وقد قال عليه السلام : « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وكل ذلك لتكون الجماعة

(١) هذا النص جزء من آيات هي : وقالوا لولا أنزل هذا القرآن على رجل من الفريقين عظيم . أم يقسمون رحمة ربك ، نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفقنا بعضهم فوق بعض درجات ، لينتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ، ورحمة ربك غير بما يحممون ، وقد فهم بعض الناس أن هذا النص يقرر الفقر والغنى ، ويقرر وجود الطبقات بسبب الغنى لقوله تعالى : « ورفقنا بعضهم فوق بعض درجات » ، وذلك الفهم خطأ ، لأن مؤدى هذا أن يكون اعتراض المعارض بأن القرآن كان يجب أن ينزل على رجل غنى - وارداً ، إنما يكون المعنى أن الله سبحانه وتعالى قسم المعيشة بين الناس ، وأن رفع الدرجات قسمه أخرى غير قسمة المعيشة ، ولذلك قد يكون رفيع الدرجة فقيراً ، فيرسل رسولاً ، وإن كان ذلك يؤدى إلى أن ينتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ، بأن يسخر الغنى الذى لم يؤت درجة رفيعة من الفقير الذى نالها .

الإسلامية كلها متدرجة ، ولتندمج في غيرها من نبي الإنسان .

ولقد كان الأحكام في سبيل محو الطبقات يؤثرون الضعفاء الفضلاء بتقريبهم إليهم .  
ولذلك روى أنه استأذن على عمر بن الخطاب بلال الحبشي وأبو سفيان مع نفر من  
كبار قريش ، فدخل إلى عمر الواقف على بابة يقول بالباب أبو سفيان وبلال ،  
فغضب الإمام النبي ، لأنه قدم أبا سفيان على بلال في الذكر ، وقال له قل بالباب  
بلال وأبو سفيان ، وأذن لبلال ولم يأذن لأبي سفيان .

وفي سبيل منع الطبقات منع عمر كبار قريش من أن يذهبوا إلى الأقاليم لكيلا  
يكونوا فيها طبقة إشراف يتحكمون في الناس باسم السلطان .

وقد عمل الإسلام على محو نظام الطبقات من النفوس بالعبادات الإسلامية ،  
ففي الصلاة يقف الفقير بجوار الغني مجتمعاً الخشوع للديان ، ويقولان معاً  
« الله أكبر » ، يشعروا جميعاً بالتضامن وقوة الله وجبروته ، وفي الحج تحمى  
كل الفروق الاجتماعية بين الأجناس والألوان ، والفقراء والأغنياء ،  
إذ الجميع يكونون في ضيافة الله تعالى في بيته الحرام بملايس واحدة من القطن ،  
وهكذا كل العبادات الإسلامية تتجه نحو تربية القلوب على المساواة ،  
بلا تمييز بين فقير وغني ، أو نسب وغير نسب ، بل الجميع أمام الخلاق العليم على  
سواء ، كما بدأهم سبحانه وتعالى .

٤ - اعترف الإسلام بالحقيقة الواقعة ، وهي أن الناس منهم الثرى ومنهم  
الفقير ، وقد طالع الفقر ، ومنعه من أن يذل صاحبه ، فكون الطبقات التي تقطع  
الجماعة ، وتلقي بالحق في نفس الفقير ، ووراء الحق التردد على النظام  
بالسرفات والاختلاس والاعتصاب ، وقطع الطرق ، وقد يمتد الأمر  
إلى قلب النظام الاجتماعي كله رأساً على عقب .

وطرق علاج الفقر كانت على نواح كثيرة منها :

( ١ ) تمكين كل قوى من أن يعمل بإعداد أسباب العمل ، فإن لم يكن قادراً



على عمل ذي خطر في نظر الناس أو لم يمكن منه ، كان عليه أن يعمل بيده . وقد شجع النبي ﷺ العمل اليدوي ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام : « ما أكل ابن آدم طعاماً خيراً من عمل يده » ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده ، وذكر نبي الله داود بالذات ، لأنه كان قائداً عظيماً ، ولأنه كان ملكاً ذا سلطان ، وتحت يده خزانة الدولة ، لو أخذ منها ما يكفيه وأهله بالمعروف ما كانت عليه غصاضة فيها يأخذ ، ولكنه آثر أن يأكل من عمل يده ، لينال ذلك الكسب الطيب الذي هو خير كسب .

ولقد جاء رجل إلى النبي ﷺ يطلب منه صدقة من بيت المال ، فوجده النبي ﷺ قوياً قادراً ، فلم يعطه مالا ينفق منه ، ولكن اشترى له فأساً ، وأعطاه إياها ليحتطب بها ، ويأكل من عمل يده ، وقد حث النبي ﷺ الأقوياء على العمل ، وروى عنه أنه قال : « لأن يحتطب أحدهم بفأسه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .

ولقد حث النبي ﷺ على العمل اليدوي وكرمه لكيلا تكون غصاضة ، وليكثر العمال الذين يحملون ، والصناع الذين يصنعون بأيديهم ، ويراغبون أدوات الصناعة الكبرى ، وإن العمران يحتاج إليهم ، ولا يستغنى عنهم فلو نفرت الجماعة كلها من الأعمال البدوية ما قام عمران ، ولا شيد بنيان ، وما انتظمت صناعات ، وإن تكريم العمل اليدوي كما في الحديث الأول يمنح الناس من أن يحتقر بعضهم بعضاً ، فلا تكون طبقة عامة تنال الاحتقار ، وأخرى غير عاملة تنال التقدير والاعتبار .

٤١ - (ب) ومن علاج الفقر في الإسلام تهيئة الفرص بأن يمكن كل ذي موهبة من الاتفاف بموهبته على قدر طاقته ، فلقد قرر فقهاء الإسلام أن كل ما يقوم عليه العمران من هندسة وطب وفتح الأرض ، وإقامة المصانع ، والجهاد في سبيل الله تعالى دفْعاً للأذى وحماية المحوزة — واجب على الأمة ، وهو واجب

على وجه الخصوص على من كان قادراً بالفعل على واحد من هذه الأمور ،  
وواجب على العموم على الأمة متمثلة إرادتها في ولي أمرها ، والقائمين  
على شئونها ، ووجوبها على العموم من قبيل الكشف عن ذوى المواهب من بين  
شبابها ، وتوسيد كل أمر لمن هو أهل له ، والكشف عن أصحاب المواهب بتهيئة  
الفرص لكل ذى موهبة من أن تظهر موهبته ، ولقد قرر بعض فقهاء المسلمين  
أن السبيل لتهيئة الفرص للجميع هو أن يكون التعليم درجات ، فالتعليم في المرحلة  
الأولى يكون للأمة كلها ، ومن كانت عنده الكفاية الحقيقية لأن ينتقل  
إلى المرحلة الثانية انتقل إليها ، ومن وقفت به مواهبه عند المرحلة الأولى ، وقف  
عند أمر يحتاج إليه العمران ، فمن هؤلاء يكون العاملون بأيديهم في الأرض  
وفي المتاجر ، وفي الصناعات اليدوية ، وفي إدارة المصانع بأيديهم ، وغير ذلك  
عما لا يحتاج إلى مدارك فنية عالية .

وإذا قطعت المرحلة الثانية ، فمنهم من تكون عنده الكفاية لأن يتجه  
إلى المرحلة الأخيرة حيث يكون التفاني في علم من العلوم ، أو التخصص في قيادة  
الجيش ، أو المكوف على إقامة العدل بين الناس ، وغير ذلك مما لا تقوم الجماعة  
إلا بمختصين فيه ، ومن قصرت همته عن تجاوز المرحلة الثانية ، فإنه يقف في موضع  
تحتاج الأمة فيه إلى من يكون على هذه الشاكلة ، فالعمران يحتاج إلى من يقيدون  
الحساب ، ويحسون الأعمال ، ويحتاج إلى صنّاع فنيين يراقبون المصانع ، ونحو ذلك  
عما لا يكفي فيه التعليم في المرحلة الأولى .

وإنه إذا اتبع ذلك النظام تهيأت الفرص لكل إنسان ، وكشفت  
المواهب ، ولم يوسد أمر لغير أهله ، ولا يطلب الجليل من الأعمال من ليست  
عنده الكفاية له <sup>(١)</sup> .

---

(١) بين هذا الشاطبي في كتابه الموافقات عند الكلام على الفروض الكفائية ،

٤٢ - (ج) ومن علاج الفقر تسهيل أسباب الحياة للعاجزين عن الكسب ، فإنه إذا كان قد تمكن العامل من أن يعمل ، وكل ذى موهبة من أن تكشف موهبته ، فإنه هناك شيوعاً أقدم ثقل السنون من أن يعملوا ، ونساء أضعفتن أنوثتهن عن أن يخرجن إلى الحياة عاملات كادحات ، ويتأى فقدوا العائل ، فكان حقاً على الإسلام أن يرتب لهؤلاء أسباب الحياة ، وقد فعل ولم يقصر ، فقد قال محمد بن عبادة ورسول الله : « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً فإلى وعلى » ، أى من يموت عن مال فإنه يوزع على ورثته ، ومن ترك أشخاصاً كان يعولهم . ولا مال ينفقون منه فإن محمد الكريم قال إنه يتول إليه ، ونفقته عليه ، وإنما كان اليتيم يتول إليه ؛ لأن اليتيم قوة المستقبل ، إذا قامت الدولة بحق رعايته ، وأعطتهم العناية التى تجعل من كل يتيم رجلاً عاملاً . وهو على النبي ﷺ ، لأن نفقته تكون بتدبير من أحكام الإسلام وقد دبر الإسلام سد حاجة المحتاجين من أبواب ثلاثة متلاق فلا تجعل لفقير عاجز حاجة لم تسد .

(١) وأولى هذه التنايع بيت المال ، فإن كل موارد بيت المال للفقير حق فيها يجب أن يعطى منها بانتظام .

(٢) الزكاة فإنها يتبدأ من الصرف منها للفقراء والمساكين وأبناء السبيل الذين انقطعوا عن أموالهم ، وكانوا فى أماكن لا مورد لهم فيها ، فيحق على بيت المال أن يعطيهم من مال الزكاة .

(٣) فى نظام نفقات الأقارب ، فإن الإسلام أوجب على القريب القنى نفقه قريبه العاجز .

وستتكمّل عن هذه الأمور الثلاثة فى موضعها من بحثنا هذا إن شاء الله تعالى .

المرج

## العدالة الدولية

٤٣ - تقوم العلاقة بين المسلمين وغيرهم على أساس من المودة ابتداءً ، ولذلك قال تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين » ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين ، وأخرجوكم من دياركم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون .

فالودة هي أساس العلاقات الإنسانية دائماً كما سنين ، ولكن إذا كانت العداوة ، ووقعت الحروب واشتجرت السيوف أو لم تشتجر ، فإن العدالة تكون هي الفصل الحاكم ، فعلى المسلمين أن يعدلوا مهما تكن درجة العداوة ، ولذلك قال تعالى : « ولا يجرمنكم شتان قوم على ألا تعدلوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى . » أى لا يحملكم بغضكم الشديد لقوم على ألا تعدلوا فيهم ، فالعدالة حق مقدس . قرره الله تعالى يشترك فيه الولي مع العدو ، ولذلك إذا اعتدوا كان قانون العدالة يوجب رد الاعتداء بمثله من غير شطط ، ولذلك قال تعالى : « فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا إن الله مع المتقين » ، وإذا لم يمتدوا ، لم يكن للمسلمين حق القتال إلا إذا علموا أنهم يمدون العدة ، يأخذون الآهة ، فإنه لا يسوغ للإسلام للمسلمين عندئذ أن ينتظروا حتى ينقضوا عليهم ، بل عليهم أن يماجلوهم قبل أن يبدؤهم ، وخير الدفاع ما كان هجوماً إن ظهرت واضحة أمارات الاعتداء .

٤٤ - وإنه في سبيل تحقيق العدالة الدولية أوجب الإسلام الوفاء بالعهد إذا عقد عهداً مع أعدائهم ، ولذا قال سبحانه وتعالى : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً » ، ولقد أشار الإسلام إلى أن الوفاء بالعهد في ذاته قوة ، ولذا شدد في وجوبه ، وهذه آية من آيات الوفاء بالعهد صريحة في كل هذا ، فقد قال تعالى : « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ، ولا تكونوا كالكافين نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، تتخذون

أيمانكم دخلاً بينكم ، أن تكون أمة هي أربي من أمة ، إنما يلوك الله به ، وليبين  
لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، ولو شاء الله لجلسكم أمة واحدة ، ولكن  
يضل من يشاء ، ويهدي من يشاء ، ولتسلأن عما كنتم تعملون ، ولا تتخفوا  
أيمانكم دخلاً بينكم فقل قدم بعد ثبوتها وتدفعوا سوء بما صدتم عن سبيل الله ،  
ولكم عذاب عظيم .

وإن هذا النص يدل على ثلاثة أمور :

أولها — أن العهد الذي يوثق هو عهده تعالى فن ينقضه ، فإنما ينقض .  
عهد الله تعالى .

وثانيها — أن العهد في ذاته قوة والتزامه قوة ، ولذلك شبه من ينقضه بحال  
الحقهاء التي تنزل غزلاً ثم تنقضه أنكاثاً ، أى أجزاء صغيرة ، وذكر أن النكث  
فيه زلل للقدم بعد ثبوتها ، فالعهد تثبت للسلم ، وفي السلم قوة وثبات ، والنقض  
إزاله لهذا الثبات المستمر .

وثالثها — أنه لا يصح أن تكون كثرة الأرض وكثرة السلطان سبباً  
في الغدر ، ولذلك ذكر بواعث الغدر الباطلة ، فقال : « أن تكون أمة هي أربي  
من أمة » أى أكثر عدداً وأوسع أرضاً .

هـ — وإن هذا التشديد في الوفاء بالعهد هو في ذاته عدالة ، لأن العهود فيها  
مقاسم الحقوق وتوزيعها ، وهي كما يقول القانونيون شريعة التعاقد ، فالوفاء بها تطبيق  
للعادلة النسبية التي اشتمل عليها ، وإنه لا يخالف العهد لتوهم النكث من جانبهم ،  
ولا يصح أن يكون الاستعداد وأخذ الأمانة من العدو سبباً في ذاته للنقض إلا أن تثبت  
نية الخيانة وتقوم الإشارات عليها ، ولقد روى أن المؤمنين شكوا إلى النبي استعداد  
المشركين بعد صلح الحديبية ، فقال عليه السلام : « وفوا لهم ، واستعينوا الله عليهم » .  
ولكن إذا قامت أمارات الخيانة وظهرت بوادرها وجب أن ينبذ إليهم عهدهم  
ويعملوا بذلك ، وهذا ما دل عليه قوله تعالى « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ  
إليهم على سواء ، أى يرد إليهم ، عهدهم ، ويعلمون بذلك .

### ٣ — التعاون الإنساني

٤٦ — قال الله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ، وهذا مبدأ عام في كل المجتمعات الإسلامية ، فالأحد يجب أن يتعاونوا بعضهم مع بعض في دفع الكرب وفي الشدائد ، وفي جلب المصالح ، فالتبي يقول : « الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » ، ولقد ورد أنه عليه السلام قال : « من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب الآخرة » ، فالتعاون في جلب الخير ودفع الشر أمر مقرر في الحقائق الإسلامية .

وإن التعاون يثبت في الأسرة ، فالعلاقة بين الزوجين تقوم على التعاون المطلق . في قطع هذه الحياة ، والمرأة هي السكن والظل من حُرْمٍ هذه الحياة ، وهو لها الحامى في هذه الحياة ، هي منه المواسى في الشدائد ، وهو المتحمل لهذه الشدائد ، وهما يتعاونان في رعاية تلك الثمرة التي أودعها الله تعالى ، وهي الأولاد ، ينشأ عنهم تنشئة صالحة طيبة ، ويريان فيهم روح الائتلاف الاجتماعي ، حتى تكون منهم قوة في المجتمع تآلف وتؤلف .

٤٧ — وإذا تجاوز المؤمن أسرته وجد نوعاً آخر من التعاون ، وهو التعاون مع جيرانه ، فعليه أن يرعاهم ويواسيهم ويعاونهم في الخير ، وفي دفع الشر ، ولا يكون منه لهم إلا ما يكون به صلاح أمرهم ، ولقد اعتبر النبي عليه السلام إبناء الجار خلفاً للإيمان ، ولذا قال عليه السلام : « واه لا يؤمن ، واه لا يؤمن ، واه لا يؤمن ، قيل من يا رسول الله ؟ قال ذلك الذي لا يأمن جاره بوائقه » ، أى أى لا يأمن أسباب الأذى الذي تأتى إليه منه ، وإن ذلك يشمل الجار في الدار ، والجار في المزرعة ، والجار في المركب في سفر ، ولقد قرن الله تعالى الإحسان إلى الوالدين والأقارب بعبادة الله ، وقرن الإحسان إلى الأقارب

بالإحسان إلى الجار فقال تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والجار ذي القربى ، والجار الجنب ، والصاحب بالجنب وابن السبيل ، والجار الجنب هو المجاور لك في مسكنك ، أو في أى سبب من أسباب المجاورة ، والجار ذو الجنب أى الذى يجاور من مجاورك ، حتى لقد اعتبر من الجيران من يتجاورون إلى حد الأربعين أو يزيدون .

وإن الإحسان إلى الجار يكون بأنواع شتى أدناها منع الأذى عنه ، وأعلىها مشاركته في السراء والضراء ، والتعاون الكامل في استغلال الأموال والانتفاع بها ، وإن هذا المعنى يتسع ، حتى يصل إلى التعاون بين زراع المنطقة الواحدة وتجار السوق الواحدة ، وبذلك يتجمع المجتمع الصغير على أساس من التعاون السليم .

ولقد أوصى محمد عليه السلام بالجار وشدد في الإيصال إليه ، حتى لقد قال : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، وإن هذه الوصية واسعة في معناها ، حتى تصل إلى تكوين المجتمع الصغير كما أشرنا .

وإن الجار الذى يتمتع بهذه الحقوق هو الجار بوصف كونه جاراً وإنساناً ، لا فرق في ذلك بين جار مسلم وغير مسلم ، وقريب وغير قريب ، إلا أن المسلم له مع حق الجوار حق الإسلام ، والقريب له مع حق الجوار حق القرابة ، ولذلك ورد في بعض الآثار عن ابن عباس أن النبي ﷺ قسم الجيران إلى ثلاثة أقسام : جار مسلم ذو رحم ، له حق الجوار ، وحق الإسلام ، وحق القرابة ، وجار مسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، وجار مشرك له حق الجوار .

٤٨ - وإذا تجاوزنا الجيران الذين يتكون منهم المجتمع الصغير ، وجدنا المجتمع الكبير في الأمة ، ووجدنا التعاون أساس بنيانه ، تعاون كل طوائفه

في جهودها المختلفة ، لتتلاقى تلك الجهود المختلفة عندما يرفع شأن الأمة ، ويعلى قدرها ، وكان تلك الجهود أنهار مختلفة تلتقى عند مصب واحد لا يذهب فيه الماء هدراً ، بل تنتج الحصب وأطيب الثمار .

فكل طائفة قوة في ذاتها ، فهرة الصناعات ، ومهرة الزراعة قوة متعاونة ، والعلماء يمدون الجميع بالمعارف ، وهكذا تعمل هذه القوى متعاونة متضافرة .

وقد ذكرنا عند الكلام في العدالة الاجتماعية كيف تتضافر قوة الأمة لتهيئة الفرص لكل ذي موهبة من أن تظهر وترى وتنتج ، وإن ذلك بلا شك تعاون وتضافر على الخير .

وإن تعاون الأمة كما يكون في الماديات يكون في المعنويات ، فيجب أن يعمل الجميع على منح العظم وحماية الفضيلة . ولقد ورد أن النبي ﷺ قال : « انصر أهلك ظالماً أو مظلوماً ، قالوا هذا المظلوم فكيف تنصر الظالم يا رسول الله قال أن تنمعه من العظم . ولقد نفذ النبي أكبر تعاون أدبي ومادى في الجماعة بعقد الإخاء الذي عقده بين المهاجرين والأنصار وبين المهاجرين بعضهم مع بعض والأنصار بعضهم مع بعض ، وكان لذلك الحلف قوة حتى لقد كان سبباً للتوارث قبل أن ينظم القرآن أحكام الموارث تنظيمه الخالد إلى يوم القيامة ولم يكتف بذلك ، بل عقد منذ حل المدينة التعاون بين اليهود والمسلمين بالمواثيق عقدها ، ولكنهم نكثوا في أيامهم وأرادوا أن يضربوا المسلمين من ظهورهم ، فرد الله تعالى كيدهم في نحورهم .

وإن الإسلام بلغ حداً من التعاون في الجماعة ، لم تبلغه شريعة من قبله . ولا من بعده ، لقد جعل التعاون في أداء الديون واجباً ، وقد جعل ذلك مصرفاً من مصارف الزكاة ، فقد جعل من هذه المصارف سداد الديون عن القادتين الذين عجزوا عن وفاء ديون اقترضوها في غير إسراف ولا سفه ، بل إن من هذا المصروف تسدد الديون التي تحملها أصحابها في سبيل الصلح بين الناس ، ولو كانوا



قادرين على أدائها ، لأن هؤلاء قاموا بأمر اجتماعي ، فتحمل الدولة الأداة بالنيابة عنهم ، ولو كانوا قادرين ، وإنه يروى في ذلك أن عامل الصدقات بأفريقية شكأ إلى عمر بن عبد العزيز أنه لا يجد فقيراً يعطيه من الصدقات ، ويبت مال الصدقات تلوه ، فكتب إليه سدد الدين عن المدينين ، فسدد ، ثم شكأ إليه أن في بيت مال الصدقات فضلاً ، فكتب إليه : « اشتر رقاباً واعتقها » .

٤٩ - ولئن انتقلنا من الأمة إلى الجماعة الإنسانية نجد أنه يجب أن يكون التعاون أساس الاجتماع الإنساني ، ولذا قال تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، فأساس العلاقات الدولية هو التعارف ، ومع التعارف يكون التعاون على الخير ، ولقد اعتبر الإسلام بني الإنسان أمة واحدة كان يجب أن تتعاون ، ولكنها اختلفت ، ومع اختلافها يجب أن تتلاقى في ناحية التعاون الإنساني العام . وقد قال تعالى : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتاب بالحق والميزان ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم » .

٥٠ - ولقد نفذ النبي ﷺ مبدأ الاتحاد الدولي عند ما هاجر إلى المدينة ، فقد عقد كما أشرنا مع اليهود الذين كانوا يجاورونه عهداً كان أساسه التعاون بينهم وبين المسلمين في دفع الأعداء وإقامة الحق ، أو ما يسمى في عرف العصر ما يسمى بالتعايش السلمي ، ولكنهم نقضوا عهدهم إلى عاهدوا النبي عليه كما ذكرنا ، فالأمر حنبة ذلك بما أنزل الله بهم من عقاب على يد النبي وأصحابه .

وكان يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنساني ، لإعلاء المعاني الإنسانية ، وكان يجب كل تعاون على الخير ، ويمنع كل تعاون على الشر ، ولقد ذهب إلى مكة حاجاً ، فلم أن قريشاً تريد منه ، فديد المسألة إليهم وهو قول :

« لو دعيت إلى أمر فيه رفعة لليت الحرام لأجبتهم » .

ولقد كان يحث عليه السلام على التعاون على حماية الضعيف ، ودفع القوى ، ولقد حضر وهو شاب في العشرين من عمره حلفا لقريش عقد في دار عبد الله بن جدعان تعاقد فيه رجالات من قريش لينصرون الضعيف على القوى ، فسر بذلك سروراً ظهرت آثاره في الإسلام ، فقد قال ﷺ بعد أن استقر الإسلام في المدينة : « لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفا ، مايسرنى به حمر النعم ، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت » .

٥١ - وقد يقول قائل : كيف يكون الإسلام قد وضع مبدأ الحرب وغاوض النبي ﷺ وصحابته غمارها ، ومع ذلك يقرر أن أساس العلاقة الإنسانية هي التعاون بين بني الإنسان ؟ وإن الجواب عن ذلك أن هذه الحرب العادلة هي من قبيل التعاون ، وإحدى ثمراتها ، فليس التعاون على الإثم والعدوان ، إنما هو تعاون على البر والتقوى ، والمحافظة على الكرامة الإنسانية ، وأن الإسلام مائلٌ سِيفاً على طالب حق ، وما اعتدى على أحد ، ولكن كان اعتداء غاشم عليه ، وكان ملوك أرهقوا رعاياهم ، وضيقوا عليهم ومنعواهم أن يصل إليهم نور الحق ، وقتلوا من آمنوا بالحق الذي أدركوه ، والذين ارتضوا ، فكان قانون التعاون ، أن يرد كيد الظلم ، وأن يرفع عن تلك الشعوب المنكوبة بحكم الطغاة نير العبودية والاسترقاق ، وقد كانت الحرب لذلك ، وإن السكوت في هذه الحال ليس من التعاون ، بل والحرب العادلة هي من التعاون ، لأنها تمنع الفتنة في الدين ، ولأنها تمكين للضعفين من أن يتنسّموا نسيم الحرية ، ولذلك قال سبحانه : « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وإن الله على نصرهم لقدير ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ، ولينصرون الله من ينصره إن الله لقوى عزيز » .

« وهذا يتبين أن هذه الحروب التي تولاها محمد ﷺ ، وتولاها من قبله موسى

وداود وسليمان كان القرض منها التعاون على الحق ، وأنه لولاها ما قامت عبادة في الأرض ، قهدهم البيع والصوامع وهي معابد التنصاري ، والمساجد وهي معابد المسلمين .

٥٣ - وإن كلمة الحرب إذا ذكرت في عصورنا ذكر معها الخراب والدمار واستباحة الحرمات ، ونشر الفساد والانحلال والانفلاق من كل الروابط الإنسانية ، حتى إنه ليؤخذ بجزائرها الآمن في سرية والحامل لسيفه ، لافرق بينهما في شيء ، وإنه لا يسلم منها الفرارى الضعاف ، ولا الزراع الذين يفلحون الأرض ، بل إن ولايتها نعم ولا تخص ، يكون التدمير في موضع البرء وموضع السقم على سواء ، ولكن حروب التبيين والمهديقين والشهداء والصالحين كانت حروباً فاضلة نظلها التقوى ، فلا يقتل إلا من يقاتل بنفسه أو بتدبيره ، أما الزراع والعمال فلا تمتد إليهم يد باذى ، ولذلك يقول ﷺ لبعض جيوشه : « سيروا على بركة الله لا تقتلوا وليداً ولا امرأة ولا عيباً ، والمسيب هو العامل الأجير . ولقد كان المسلمون يدعون إلى التعاون بالمعاهدة يعقدونها معهم ، أو بالإسلام يرتضونه ديناً مختارين لا مكرهين ، ولذلك كانوا إذا اضطروا إلى مهاجمة دولة منما لأن يُمتدى عليهم دعوماً إلى إحدى خصال ثلاث ، إما الإسلام وإما العهد ، وإما القتال ، وليس العهد في ذاته إلا تعاوناً على التعايش السلى كما يبر ساسة هذا العصر وكتابه . وكان أولو الأمر يشددون في حمل قوادهم على تكرار هذه الدعوة كلما ساروا بلداً وأحاطوا به .

ولقد حدث أنه عندما أغارت جيوش المسلمين على « صغد » من أعمال سمرقند لم يدعهم القائد إلى إحدى هذه الخصال الثلاث ، فشكوا إلى عمر بن عبد العزيز ، فكتب عمر إلى والى سمرقند ، يقول له : « إذا أناك كتابي هذا فأجلس لهم القاضي نلنظر في أمرهم ، فإن قضى لهم ، فأخرج العرب من معسكرهم ، وقد قضى القاضي لأهل سمرقند ، وخرجت الجيوش الإسلامية من البلاد التي استولت عليهم ليعرض القائد هذه الخصال من جديد .

## ٤ - الرحمة والمودة

٥٣ - اعتبر الإسلام أساس العلاقات الإنسانية كلها الرحمة والمودة ، فالمودة الإنسانية قانون شامل لكل العلاقات الإنسانية ، ولقد اعتبرها الصلة التي تربط كل من في هذه الأرض من بني الإنسان ، سواء أكانوا متصلين بالشخص بمقتضى روابط الأسرة ، زوجية أو قرابة ، أم كانوا متصلين به بحكم الجوار ، أم كان اللقاء في المجتمع الصغير أو الكبير ، أو في المجتمع الإنساني العام ، ولذلك اعتبر النبي ﷺ شعار الإسلام السلام وإطعام الطعام ، فقد سئل عليه السلام عن أحسن الإسلام ، فقال النبي الكريم : « أحسن الإسلام أن تطعم الطعام وأن تقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » . فحق على المسلم أن يلقى السلام على من عرفه ، ومن لم يعرف ليلقى إليه بالمودة ، وليستدر مودته .

ولقد اعتبر سبحانه أشد ما يفعله العناد والجحود أنه يقطع المودة التي أمر الله سبحانه وتعالى بوصلها ، فقد قال تعالى في شأن الجاحدين : « والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض ، أولئك عليهم اللعنة ولهم سوء الدار » .

٥٤ - وإن المودة تحكم الأسرة ، ولا رابطة أقوى منها في الأسرة ، فالنظم والقوانين مهما تكن موثقة محكمة لائحكم الأسرة ، ولذا قال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » . وقد قال في الارتباط القنسى التي يربط بين الزوجين : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » ، وإذا لم تسد المودة بين الأسرة تقطعت أوصالها ، فإذا عمت المودة بين الزوجين كان الواجب إنهاء العلاقة الزوجية ، إن لم يكن سبيل إلى إعانة المودة والرحمة بينهما .

وجعل للمودة أساس العلاقة بين الأقارب بعضهم مع بعض ، فعلى القريب أن يصل قريبه بالمودة ، وإن حاول قريبه أن يقطعها - وصلها ، ولذا قال ﷺ :

« من أراد منكم أن يبارك له في رزقه ، ويفسأ له في أثره فليصل رحمه ، وأمر بأن يصل المؤمن رحمه عند القطيعة ، فقال عليه السلام : « ليس الواصل بالمكافئ ، إنما الوصل من يصل رحمه عند القطيعة » .

وما نبى الله سبحانه وتعالى عن الشرك ، وأمر بالوحدانية إلا قرن بهما الإحسان إلى الأقربين وإلى ذوى القربى ، ولتقف عند آية واحدة من هذه الآيات ، وهي قوله تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين ، وابن السبيل ، والجار ذي القربى ، والجار الجنب ، والصاحب بالجنب وابن السبيل ، وما ملكت أيمانكم » .

وإن وقفة قصيرة عند هذه الآية تكشف لنا عن دعوة إلى مجتمع متواد تربط المودة والإحسان آحاده ، تبتدىء بالإحسان إلى أقرب الناس إليه ، ثم بالإحسان بمن سيكونون قوة في المجتمع إن ارتبطوا بالمودة . وألقى المجتمع إليهم بها ، وهم اليتامى الذين فقدوا كافلهم وراعهم ، ثم بالجيران ، ثم بالمجتمع الإنساني كله ممثلاً في ابن السبيل الذي انقطع به الطريق ، ولا مأوى له .

هـ - وإن الناظر في القرآن الكريم يجدد قد شدد في الإيحاء باليتامى ، فما من آية ذكر فيها الإحسان إلا كان لليتيم حظ كبير فيها ؛ وحث النبي ﷺ على إكرام اليتيم ، واعتبر من يكرم اليتيم ويكفله له منزلة الدين ، ولذا قال عليه السلام : « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » ، وأشار بضم أصابعه إلى أنهما في منزل في الجنة واحد ، وبارك النبي ﷺ كل بيت يكرم فيه يتيم ، فقال عليه السلام : « خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه ، وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه » .

وقد يقول قائل لماذا حث الإسلام على إكرام اليتيم هكذا ؟ والجواب عن ذلك أنه خصه بالإحسان والرحمة ؛ لأن اليتيم فقد الراعى الذي يكفوه وهو أبوه ،

وقد كان أبواه يريان فيه روح الائتلاف بالجماعة التي يعيش فيها ، إذ أنهما بفيض  
الحنان والمطف الأبوى كانا يثيران فيه توازع الرحمة بغيره ، ويأثراهما له يعثان .  
فيه حب الإيثار بطبيعة المحاكاة ؛ فإذا لم يستعص عن ذلك بالكلاءة الرحيمة  
العاطفة من يتصلون به خرج نافراً من الناس ، لا يحس بأنه تربطه بهم جامعة  
مودة ورحمة ، فينظر إليهم نظر الخائف الحذر ، أو نظر العدو المترص ، وكلاهما  
لا يجعل فيه قوة عاملة ، وفي الثانية تكون منه قوة هادمة ، فأكثر الذين يرتكبون  
جرائم في المجتمع من الذين يحسون بالنفرة منه ، لأنهم منبذون لم يذوقوا الرحمة  
من غيرهم ، فظروا إلى المجتمع نظرة عداوة لا مودة فيها ، إذ أنهم يحسون بأنه لفظهم  
ابتداء ، فلم يرحمهم بما لفظهم . واليتامى عرضة لذلك ، فكان حقاً على المجتمع  
أن يحميمهم ، وينش عواطف الالفة فيهم بالمود يلقى إليهم بها ، ولقد قال عليه  
السلام : « من مسح رأس يتيم لم يمسحه إلا الله كان له بكل شجرة تمر عليها  
يده حسنة » .

٥٦ - وإن المودة ليست واجبة بالنسبة لأبناء الأمة الواحدة ، بل هي  
واجبة للمخالفين في الدين ماداموا لم يعتدوا على المسلمين ، ولم يعادهم ، ولقد بين  
الله سبحانه وتعالى تلك الحقيقة ، وهي القانون العام في معاملة المؤمنين لغيرهم :  
« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤم .  
وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوك في الدين .  
وأخرجوكم من دياركم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » .

فالبر ثابت للؤمن ولغير المؤمن مادام لم يعتد ولم يظلم .

وإنه في مدة الحديبية بلغ النبي ﷺ أن قريشاً نزلت بهم جماعة ، فأرسل مع  
حاطب بن أبي بلتعة خمسمائة دينار إلى أبي سفيان بن حرب ليشتري بها برأ ،  
ويوزعها على فقراء قريش ، فالمودة ثابتة حتى للشركيين .

وإنه في أثناء الحرب تنقطع المودة مع المقاتلين فقط ، أما غير المقاتلين

عن لم يشتركوا في القتال بأى نوع من أنواع الاشتراك ، فإنه لا تقطع المودة بينهم وبين المسلمين إن قامت أسباب المودة ، ولذلك لا يمنع قيام الحرب من وجود مستأمنين من تجار الدولة المحاربة ، والمستأمنون هم الذين يقيمون في الدولة الإسلامية مدة معلومة لقصد الانحياز .

وإذا كانت التجارة مظهراً من مظاهر الود المتصل بين المسلمين وغيرهم ، فإنها لا تنقطع في مدة الحرب ، ولقد قرر أبو حنيفة أنه يجوز قتل البضائع الإسلامية إلى ديار الأعداء في مدة الحرب ، ولا يمنع قتل شيء إلا الحديد فإنه يتخذ منه السلاح ، وقال الشافعي يمنع الحديد والأقوات لأن الأقوات تتخذ منها قوة ، والحديد يؤخذ منه السلاح .

والخلاصة أن الإسلام لا يقطع المودة في أثناء الحرب إلا مع المقاتلين بالفعل أو من لهم رأى في القتال ، أما غيرهم فإنه يفرض أنه لا رأى لهم في الاعتداء ، ولذلك لا يضارون ، ولا تقطع عنهم المودة والرحمة ، وبسبب هذا نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والذرية والشيوخ الفارين ، ومن لا رأى لهم في القتال ، كما نهى عن قتل المسفء ، وهم العمال ، والزراع وغيرهم من عامة الشعوب الذين لا يقاتلون ، وقد يكونون وقود القتال .

٥٧ - وإذا كانت المودة هي الرابطة التي تربط بين الإنسان بحكم الإسلام وسائر الأديان فإن الرحمة تنبعث منها ، وهي تلازمها ، ولذلك كانت الرحمة قانوناً إسلامياً واجب الانبعاث ، ولقد قال عليه السلام : « لا تزع الرحمة إلا من شق » . وقال ﷺ : « الراحمون يرحمهم الرحمن ، ادحوا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .

ولست الرحمة التي يطلبها الإسلام هي تلك الشفقة الشخصية فقط ، بل إن رحمة الإسلام تشمل ذلك ، وتشمل الرحمة بالعامّة ، وهي مقصد الإسلام الأعلى ، ولذلك قال تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ، ولقد

أكثر النبي ﷺ من الخس على الرحمة ، فقال بعض الصحابة : يا رسول الله .  
إنا نرحم أزواجنا وأولادنا ، فقال عليه السلام ما هذا أريد ؛ إنما أريد  
رحمة العامة .

ورحمة العامة التي هي مقصد الإسلام الأعلى توجب إقامة العدل ، ولذلك  
نرى أن العدل في أدق معناه هو من الرحمة ، فإن الرحمة بالجماعة توجب أن يتصف  
للمظلوم من الظالم ، وإن القصاص هو من الرحمة للعالية ، ولذا قال سبحانه وتعالى :  
« ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » ، وإذا كان القصاص فيه حياة سعيدة  
مأداة يأمن الشخص فيها على نفسه وولده ، فإن ذلك من الرحمة .

ولقد ظن بعض العلماء أن الرحمة لا تتفق مع العدل ، فقال : العدل فوق  
القانون ، والرحمة فوق العدل ، وإن القضية الأولى سليمة سلامة مطلقة ،  
فالقوانين البشرية جاءت لخدمة العدالة ، والعدالة ليست عادمة للقوانين ، ولذلك  
تقول نصوص القوانين حتى تطوع العدالة ، ولكن القضية الثانية غير سليمة ،  
فإن العدالة الحقيقية تتفق تمام الاتفاق مع الرحمة الحقيقية ، وإن الشفقة بالمجرمين  
تخفى في ثنائها أشد أنواع القسوة على الجماعة ، لأنها تشجع الشذاذ على الإجرام ،  
ولا يكون لهم رادع ، وإن الشفقة على المجرمين سماها القرآن الكريم رافة ،  
ولم يسمها رحمة ، ولذلك قال تعالى في عقاب الزاني والزانية : « ولا تأخذكم بهما  
رافة في دين الله ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .

ولهذه المعاني نهى النبي ﷺ عن الشفقة بالجناة ، فقال : « من لا يرحم  
لا يرحم » ، وذلك ما يقتضيه قانون الرحمة العادلة .



## ٥ — المصلحة ودفع الفساد

٥٨ — كل اجتماع يتجه إلى غاية رابطة ، وتتضافر الجهود كلها للوصول إلى هذه الغاية ، والغاية الإنسانية العالية هي فعل الخير وتجنب الشر ، وما من جماعة فاضلة إلا جعلت الخير أساس اجتماعها ، والابتعاد عن الشر عنصر اتحادها . ولكن ما هو الخير ؟ وما هو الشر ، وما هو الميزان الذي به يتميز الخير من الطيب ؟ لقد عاض العلماء في ذلك قديماً وحديثاً ، ولقد اتفقوا في القديم والحديث على أن الميزان الخلقى لا يختلف في عصر من العصور عنه في الآخر ، قد تختلف الجزئيات في الموزونات ولكن لا يختلف الميزان ولا تختلف الكليات ، اللهم إلا أن يقال إن قواعد الحساب أو الهندسة صحيحة في بعض الأحوال باطلة في بعضها ، وكذلك مقياس الحق والباطل لا يتخلف .

ولكن اختلف الفلاسفة من أقدم العصور في حقيقة الميزان الذي يمكن أن يكون ضابطاً للقيم الخلقية لأفعال العباد . ففريق قال : إن المقياس هو الكمال المطلق ، وفريق قال إن أصول الفضائل أربعة المعرفة والعدالة والشجاعة والعفة ، وفريق قال إن المقياس هو المعرفة الصحيحة ، وفريق قال إن المقياس هو الاعتدال ، فالفضيلة وسط بين رذيلتين .

والمذهب الذي راجع في العصور الأخيرة ، واعتبر أساساً للقوانين الحاضرة ، كما اعتبر أساساً لكل مجتمع فاضل هو مذهب المنفعة ، وهو أن تكون الفضيلة أو الخير هو الأمر الذي يكون فيه أكبر نفع ممكن لأكثر عدد من الناس .

ولقد قرر هذا المذهب في العصور الأخيرة الفيلسوفان الانجليزيان بنتام ، واعتبره أصلاً للقوانين ويزاًماً للخير والشر ، وجون استوارت ميل ، واعتبره ميزان الأخلاق والاجتماع الفاضل .

وإن المنفعة التي تقرر أساساً للاجتماع هي اللذة المعنوية والحسية ، واللذة المباشرة والآجلة ، فليست الهوى النفس ، ولكنها الذات الخالية من المفساد ، والتي تبقى

طويلاً ، والتي يلاحظ فيها الحاضر والمستقبل ، وأسلم اللذات في هذا ما كان معنوياً  
إذا كان فيه نفع للآخرين ، ويقول في هذا المقام جون استوارت ميل  
في رسالة المنفعة :

« إن من الثبل أن يقدر الإنسان على التخلي عن نصيبه من السعادة ، ولكن  
هذه التضحية لا بد أن تكون لغاية ، لأنها ليست غاية لنفسها ، وإن قيل إن غايتها  
السعادة ، بل شيء أرقى منها وهو الفضيلة ، فإننا نسأل هل يمكن أن يأتي البطل  
أو الزاهد بهذه التضحية ، إن لم يعتقد أنها توفر على من عداه تضحية مثلاً ،  
وهل يمكن أن يأتيها لو ظن أن تركه لسعادة نفسه لا يأتي بشمرة لإنسان آخر ،  
ولأنما يجعل نصيبه من الحياة مثل نصيبه منها ؟ إن كل الشرف الذي يناله من يحررون  
أنفسهم لذات الحياة ، إنما يكون إذا كان هذا الحرمان سبباً لمتعة الآخرين بسعادتهم  
في هذه الدنيا ، أما من يحرم نفسه لأي سبب آخر فلا يستحق شيئاً من الاحترام ؟  
نعم يمكن أن يكون دليلاً على قدرة الإنسان على العمل ، ولكنه من غير شك  
لا يكون مثلاً لما ينبغي أن يعمل . إنه مما يرجع إلى نقص الدنيا وضعف نظامها  
أن أحسن طريق يمكن للإنسان أن يسلكه إلى مساعدة غيره من السعادة هو تضحية  
سعادته تضحية تامة ، ولكن ما دامت الدنيا في هذا القص فإن أقرر أن الاستعداد  
لتلك التضحية أكبر فضيلة يمكن أن توجد في الإنسان (١) .

٥٩ - وننتهي من هذه المحطات الفلسفية إلى أن الغاية من كل بناء اجتماعي  
خلق هي المصلحة أو منفعة المجموع ، وليست المنفعة مرادفة للهوى ، لأن الهوى  
قد يكون انحرفاً نفسياً ، وبجاجة للأناية الشخصية ، وبهذا يكون مناقضاً للمنفعة ،  
لأن المنفعة المقصودة في الأخلاق كما نوهنا هي المنفعة التي تعود على أكبر عدد  
في البناء الاجتماعي ، بأكبر قدر ممكن ، وهي في أكثر أحوالها إثارة ، وليست أثره

---

(١) رسالة المنفعة ترجمة أستاذنا العظيم المرحوم محمد عاطف بركات ( باشا ) وفي هذا  
الجزء بحث قيم في الزهد ومتى يكون فضيلة وكيف يكون طريقاً للسعادة .

شخصية ، وفوق ذلك فإن الآهواء والزغات الشخصية هي التي تفك وحدة المجتمع ، بينما المنفعة بهذا المعنى الاجتماعي تدعمه وتقوى الروابط فيه ، ويحس كل امرئ فيه بأنه يعيش لغيره أكثر مما يعيش لنفسه ، وبأن حياته ولذاته في أن يحيا المجتمع حياة سعيدة هنية ، قد توافرت فيها لكل إنسان سعاده حقيقية .

٦٠ — وإن الاستقرار أثبت أن الأسس الاجتماعية في الأحكام القرآنية تقوم على المصلحة لأكثر عدد ممن يظلم المجتمع بأكثر مقدار من السعادة الحسية والروحية ، ودفع بوائق الشر ، وقد استطاع فقهاء الإسلام أن يردوا أصول المصالح الاجتماعية إلى خمسة أمور تجب المحافظة عليها ، حتى تقوم العلاقات الاجتماعية على أكل وجه ، وحتى يتجه المجتمع بكل قواه إلى أسلم غاية ، وتلك الأمور الخمسة هي حفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ الدين ، وحفظ المال ، وإن انحصار المصالح في هذه الأمور الخمسة لأن الدنيا بنيت عليها ، ولأن كل مجتمع فاضل يجب أن يجعل غايته العليا المحافظة عليها ، وإن قوى المجتمع تتجه إلى المحافظة عليها وتحقيقها ، ودفع الآفات الاجتماعية التي تعرض لمصلحة من هذه المصالح للضرر ، ولذلك حرص الشرع الإسلامي على أمرين :

أحدهما جلب المنفعة لأكثر عدد ممكن في المجتمع .

وثانيهما دفع الضرر ، وقرر أن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة إذا تساءت المنفعة مع الضرر ، أو لم يكن تفاوت واضح بينهما ، وإذا غلبت المصلحة على الضرر بقدر كبير وواضح قدمت المصلحة ، لأن منها يمد في ذاته ضرراً كبيراً والضرر الصغير يحتمل في سبيل منع الضرر الكبير .

٦١ — والمحافظة على النفس هي المحافظة على الحياة العزيرة الكريمة ، ويدخل فيها منع الاعتداء على النفس أو الأطراف أو أى جزء من أجزاء الجسم ، كما يدخل فيه المحافظة على السمعة والكرامة ، والابتعاد عن مواطن الإهانة ، ومن المحافظة على النفس ، المحافظة على الحرية الشخصية ، وحرية العمل ، وحرية

الفكر والرأى والاعتقاد ، وحرية الإقامة والانتقال ، وغير ذلك مما تعد الحرية فيه من مقومات الحياة الإنسانية الحرة التي تزاوِل نشاطها في دائرة المجتمع الفاضل ، وإن الشارع الإسلامى والقوانين العادلة قد وضعت عقوبات لحماية النفس ، ومظاهر الكرامة فيها ، إذ أنه من الواجب الاجتماعى منع الاعتداء على النفس فى أى مظهر من مظاهرها التى بينها ، بيد أن الاعتداء عليها يتفاوت وعلى ذلك يجب أن توضع عقوبات بمقدار ذلك التفاوت ، فالاعتداء على الحياة ذاتها عقوبته أشد العقوبات ، لأنه لا سبيل لدفعه فى المجتمع إلا بتشديد العقاب ، ولذلك قال الله تعالى : «ولكم فى القصاص حياة» وما يكون اعتداء على أمر تثبت معه الحياة ، ولكن لا تكون فى عزة بل تكون فى ضيق كالاعتداء على الكرامة بالسب أو الرمى بأمر يتنافى مع الأخلاق الفاضلة كالرمى بالزنى ، فإن عقوبته تكون دون الأولى لأن الإيذاء فيها أقل للمجتمع ، ولأن دفعها لا يحتاج إلى قدر كبير من العقاب .

٦٢ - المحافظة على العقل هى المحافظة عليه من أن تناله آفة تجعل صاحبه عبثاً على المجتمع ، ومصدر شر وأذى .

والمحافظة على العقل توجه إلى نواح ثلاث :

أولها - أن يكون كل عضو من أعضاء المجتمع سليماً يمدد بعناصر الخير والنفع ، فإن عقل كل إنسان ليس حقاً خالصاً لصاحبه ، بل هو باعتباره لبنة فى صرح ذلك المجتمع يتولى بعقله السليم سداد خلل فيه ، فكان حقاً على المجتمع كله أن يتولى العمل على سلامة ذلك العقل الذى يعد عنصراً فى بنيانه .

الناحية الثانية - أن من يعرض عقله للآفات يكون هو عبثاً على الجماعة كما أشرنا ، فلم يفقد المجتمع عنصراً عاملاً فقط ، بل إن من يفقد عقله يكون عبثاً ثقيلًا ، وأن من حق المجتمع لهذا أن يحافظ على عقل كل شخص محافظة تمنع من أن تزيد الأعباء والتكليفات لحماية البناء الاجتماعى .

والناحية الثالثة - أن من يصاب عقله يتعدى أذاه ولا سبيل لدفع ذلك  
الأذى المتوقع عند نزول آفة بالعقل إلا بالمحافظة عليه ، ومنع كل شخص مما يؤدي  
إلى الأذى .

ومن أجل ذلك حرم الإسلام الخمر ، وكل ما من شأنه أن يؤثر في العقل  
تأثيرها ، فكل أنواع المخدرات سواء أكانت مشروبات ، أم كانت غير مشروبات  
محرم في الإسلام ، ووضع للمخدرات عقاباً شديداً ؛ لأنها فوق أنها تفسد العقول  
في المجتمع تقطع جبال المودة فيه ، ومثلها في ذلك الميسر ، ولذلك اجتمع تحريمها  
في آية واحدة ، وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس  
من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون » ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم  
العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل  
أنتم متنبهون . »

ومثل الخمر في هذا مثل تلك المخدرات الشائعة كإنوينا ، ولها عقاب الخمر  
الذي قرره الإسلام ، والقوانين الحاضرة تعاقب على المخدرات كالخشيش  
والأفيون والمورفين ، ولا تعاقب على الخمر ، فلم تكن منطقية ، إذ تعاقب على أحد  
المثلين ، وترك الآخر يعيب الناس منه عباً ، وهذا يخالف المقررات العقلية من أن  
ما ثبت لأحد المثلين يثبت للآخر .

٦٣ - والمحافظة على النسل : وهي المحافظة على النوع الإنساني ، بحيث تكون  
الآجيال الإنسانية قد ريت على أساس الآف الاجتماعي وملاحظة حق الغير ،  
وأن يكون الجبل قوياً في جسمه وفي عقله وفي دينه وفي خلقه ، وإن ذلك  
لا يكون إلا إذا ربى الطفل بين أبويه ، وإلا إذا كان لكل ولد كمال يحمله ويحمن  
عليه ويرعاه ، وإن هذا يقتضى بلا ريب تنظيم الزواج تنظيمًا يكفل نسلاً قوياً ،  
ويكفل رعاية أبوية ترتب فيها كل العواطف الإنسانية التي تكون الألفة  
الاجتماعية ، وتبتدى تلك الألفة في محيط الأسرة ، ثم تتعدى إلى محيط الجماعة ،

ثم تمتدى إلى الإنسانية كلها ، فتسع لابن الإنسان حيث كان وأنى يكون .

ولذلك نظم الإسلام أحكام الزواج ، وحى الحياة الزوجية ، ومنع الاعتداء عليها بأى نوع من أنواع الاعتداء ، وإن المحافظة على النسل اقتضت منع الاعتداء على الاعراض سواء أكان بالفاحشة ترتكب ، أم كان بالقذف بالزنى ، إذ من شأنه إشاعة الفاحشة فى المجتمع الفاضل فتفسده ، لأن الفاحشة اعتداء على الأمانة الإنسانية التى أودعها الله تعالى جسم الرجل والمرأة ، ليكون منها النسل والتوالد الذى يمنع فناء الجنس البشرى ، ويجعله يعيش عيشة هنيئة سهلة فيكثر النسل ويقوى ، والنسل فى ذاته ثروة وقوة ، فهو يوجد للثروة ، والثروة لا توجد .

ولا يكون النسل قوياً كثيراً إذا كان أساس العلاقة بين الرجل والمرأة غير الزواج الذى يباركه الدين ، ويستظل بظله .

ولذلك شدد الشارع الإسلامى فى عقوبة الزنى : وأشد الزنى زنى الزوج أو الزوجة ، لأنه اعتداء مباشر على النسل ، ولا سبيل إلى التساهل فيه ، ودون هذا عقاب الزنى من غير المزوجين ، وكما عاقب الإسلام على الزنى عاقب أيضاً على ما يكون ذريعة إليه ، وعما يثير الشبه ، وعما يمرض على الفسق ، فعاقب الذين يرمون الناس بالزنى ، وجعل عقوبة ذلك ثمانين جلدة ، أى أقل من عقوبة الزنى نفسه بعشرين جلدة ، وهذا لأن التزامى بالزنى وهناك الاعراض بالقول يؤدى إلى إشاعة الفاحشة فى المجتمع الفاضل ، وهكذا عمل الإسلام على حماية النسل والنسب ، وحماية المجتمع من تلك الرذيلة التى يغضب لها أهل السماء وأهل الأرض .

٦٤ - والمحافظة على الدين : تكون بحماية العقائد من الباطنيات الهادمة ،

والانحلال الدينى ، أيا كان الدين ، فإنه من المقررات الإسلامية أن من له دين ولو المجموسية غير بمن لا دين له ، وذلك لأن الدين رابط روحى ، وحصن نفسى يمنع المتندين من أن يتردى فيما يؤذى ويضر أو يقطع الألفة الاجتماعية ، ولأن المتندين

خاصة الإنسان من بين سائر الحيوان وإذا كان خاصة الإنسان لحمايته حماية لأقدس المعاني الإنسانية ، وأثرف الحقائق في هذا الوجود وهو صلة المخلوق بالخالق ، وهو النور المنبعث من ابن الأرض إلى السماء ، فكان لابد من حمايته ، وأن تتوافر حرية الاعتقاد ، كما قال تعالى : « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » ، ولقد اعتبرت الفتنة في الدين أشد من القتل فمن أُرهِقَ امرأ ففتته في دينه يكون كقتله أو أشد ، لأنه أصابه في أقدس ما في الإنسان ، وهو التدين الحر ، ولذا قال تعالى في الفتنة في الدين ، والفتنة أشد من القتل .

وإن الجماعات الفاضلة لا تعيش من غير دين يؤلف بين الأفراد ، ويجعلها جميعاً تتجه نحو المعاني السامية العليا ، ولا يفهم الحياة مادة وازدحاماً حولها وتنازعا في طلبها ، فإن الغفرة والشقاء يكونان من وراء هذه للمادية التي تهدم كما كل ما تبنيه الأخلاق الفاضلة .

٦٥ - والمحافظة على المال : تكون يمنع الاعتداء عليه بالسرقة أو النصب ، وأكل أموال الناس بالباطل ، ومنع الرشوة والتغريب والنصب والاحتيال ، والمحافظة على المال كما تكون بذلك تكون بالعمل على تميته ، وتوزيع بالعدل ، والمحافظة على إنتاج ما يشر ويؤيد في ثروة الجماعة والأحاد من غير شطط ولا حيف ، وتكون المحافظة على المال بوضعه في الأيدي القوية التي تستطيع حمايته وتميته .

وقد وضعت المقوبات الزاجرة المانعة للاعتداء على الأموال ، وكانت مرتبة بترتيب قوة الاعتداء فوضع للسرقة أقصى عقاب ، لأنها ضياع للمال حيث لا يمكن الإثبات ، إذ أن السارق يأخذ خفية حيث لا يطلع أحد ويروع الآمنين ، ويطغى بالهلع في نفوس الناس ، وإن هذا الترويع ذاته يستحق عقاباً ، وضياع المال ذاته يستحق العقاب الأول ، وليست العبرة بقيمة ما سرق ، إنما العبرة بمقدار ما أدل بالناس من فزع ، ودون السرقة الاغتصاب ، لأن الاغتصاب أخذ للمال علناً ، وأخذ المال علناً يمكن أن يجري فيه الإثبات ، فلا يضيع أصل المال حيث يمكن إثباته ، واسترداده ،

ويلى هذا النصب ، ثم النش والحديمة ، لأن ذلك وإن كان أكلاما للناس بالباطل للإرادة المخدوعة دخل فى ضياعه ، فكان حقاً على الرجل أن يحتاط لنفسه . وهكذا نجد الجرائم تتفاوت بمقدار قوة الاعتداء ، ومع تفاوتها يتفاوت العقاب .

٦٦ — هذه هى المصالح التى اعتبرها الاسلام غاية من غايات الاجتماع الكبرى ، وهى لا تتحقق إلا إذا كان لها حام من القانون الرادع ، والأحكام الزاجرة ، ولذلك كان لابد للمجتمع فى الاسلام من عقوبات صارمة رادعة ، وقد بنيت العقوبات فى الاسلام على أساس دفع الفساد ، كما بنى التحليل والتحریم فى الاسلام على أساس مصلحة الجماعة الفاضلة .

ولأنه من المقررات الثابتة أن الله تعالى لم يخلق شيئاً ضاراً ضرراً محضاً ، ولا شيئاً نافعاً نفعاً محضاً ، وإنما العبرة بالغالب فاعلمت المصلحة الجماعية فيه طالب الشارع به ، وما غلب الضرر الاجتماعى فيه منعه الشارع .

٦٧ — هذه هى إشارة موجزة إلى الأهداف التى قصد إليها الاسلام ليكون مجتمع فاضل تحكمه الفضية ، وتؤلف بين آحاده وتربطها بحبل الله القوى المتين . وإن هذه الأهداف تدخل فى كل بناء اجتماعى ، فتدخل فى مجتمع الأسرة ، وفى المجتمع الصغير ، وفى مجتمع الأمة وفى علاقات بنى الانسان بعضهم مع بعض . فهما تختلف أجناسهم ، وأقاليمهم وأجناسهم وألوانهم ، إذ أنها نظم الحياة الفاضلة وقوانينها ، ولتتكلم بعد ذلك فى المجتمع الصغير فى الأسرة ، والمجتمع الكبير فى الأمة ، ثم تتكلم على تحقيق هذه الأهداف فى المجتمع الانسانى .



## الأسرة

٦٨ - كلمة الأسرة في الإسلام أوسع مدى من الأسرة في القوانين الأخرى فإن الأسرة في الإسلام تشمل الزوجين والأولاد الذين هم ثمرة الزواج وفروعهم ، كما تشمل الأصول من الآباء والأمهات فيدخل في هذا الأجداد والجندات ، وتشمل أيضاً فروع الأبرين ، وهم الأخوة والأخوات وأولادهم ، وتشمل أيضاً فروع الأجداد والجندات ، فيشمل العم والعمة وفروعهما ، والحال والحالة وفروعهما . وهكذا كلمة الأسرة تشمل الزوجين ، وتشمل الأقارب جميعاً سواء منهم الآدون وغير الآدين ، وهي حينها سارت أوجدت حقوقاً وأثبتت واجبات ، وتفاوت مراتب هذه الحقوق بمقدار قربها من الشخص وبعدها عنه ، فالحقوق التي للأقارب الأقربين أقوى من الحقوق التي تكون لمن هم أبعد منهم ، وهكذا .

ولا بد أن نرتب كلامنا في الأسرة على هذا التقسيم ، فنين :

١ - حقوق الزوجين .

٢ - حقوق الأولاد ، وفي حقوق الأولاد تكلم في الرضاغة والحضانة ، والولاية على النفس والولاية على المال .

٣ - ثم تكلم عن حقوق الأقارب عامة - وفي ذلك تكلم عن نفقة الأقارب والميراث .

## ١ - الزوجية

٦٩ - أساس العلاقة بين الرجل والمرأة في الإسلام هو الزواج ، وكل العلاقات ما عدا الزواج حرام تستوجب أشد العقاب ، ولذلك قال تعالى : «والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ،

وقد زال الرق الشرعى فلم تبق علاقة منظمه إلا الزواج ، وهو الرابطة التى تنقل العلاقة بين رجل وامرأة ، من التحريم إلى الحل الشرعى .

والزواج الذى له هذه المرتبة فى الشرع الإسلامى هو عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتماونهما مدى الحياة ، ويحدد بمقتضى أحكام الشارع ما لكليهما من حقوق وما عليه من واجبات .

وقد حث الشارع الإسلامى على الزواج ، حتى لقد اعتبره بعض الفقهاء فرضاً ، والا كثرون على أنه سنة مادام يعدل مع زوجته إلا إذا كان لا يستطيع الاستغناء عن النساء ويقع فى الزنى إن لم يتزوج فإنه يكون فرضاً ، وقريب من ذلك إذا كان يخشى الوقوع فى الزنى ، ولا يتأكد ، وإذا كان يتأكد عدم العدل مع زوجته فليس له أن يتزوج ، وقريب من ذلك إذا كان يخشى ظلم زوجته إن تزوج ، وعليه أن يرض نفسه على العدل ، أو يحمل نفسه على عدم الوقوع فى الزنى .

وقد قال النبى ﷺ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ، ومعنى الباءة تكليفات الزواج المالية والنفسية التى منها العدل ، ومعنى أن الصوم وجاء أنه قاطع ، يصون النفس عن الوقوع فى الشهوات المحرمة ، وقد بلغ النبى ﷺ أن نفرأ من أصحابه قالوا لا نتزوج ، ومنهم قال أصوم النهار وأقوم الليل مصلياً ، فقال النبى ﷺ : « ما بال أقولم قالوا كذا وكذا ، لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأأم ، وأنزوج للنساء ، وإن من سئنا النكاح فن رغب عن سئى فليس منى .

٧٠ - ولم توجد شريعة حثت على الزواج كما حث الإسلام عليه ، ذلك لأن الزواج عماد الأسرة ، والأسرة الثابتة القوية عماد المجتمع ، وإن الزواج فوق ذلك علاقة بين الرجل والمرأة تسمو بالإنسان ، وتتفق مع سموه عن بقية الحيوان ، فإذا كانت الحيوانات تتلاقح حيثما اتفق ، والعلاقة بين الذكر والأنثى على ذلك النحو البهيمى فإن العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة روحية معنوية

أكثر منها علاقة حيوانية ، وبذلك يتحقق ما تلونه من قوله تعالى : « ومن آياته أنه خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعلنا بينكم مودة ورحمة ، وإن أولئك الذين يفرون من الزواج يزلون بإنسانيتهم ، ويرقصون أن يعيشوا عيشة الحيوان بدل أن يعيشوا عيشة الإنسان ، وإن الإنسان لا يجد الراحة الحقيقية إلا في الزواج ، فإن الرجل ليكدح طول يومه ، ثم يعود إلى بيت الزوجية بعد طول الكدح ، وكأنما يعود إلى الجنة التي فيها الراحة والمأوى .

هذا وإن حفظ النوع الإنساني على الوجه الأكمل لا يكون إلا بالزواج ، فإن العلاقة بين الرجل والمرأة بغير الزواج لا تنتج نسلا وإذا أنتجت نسلا لا تنتج قويا صالحا للإلف الاجتماعي الذي يحمل من الأسرة لبنة في بناء المجتمع .

وإن التجربة العلمية أثبتت أن الولد الذي يعيش بين أبويه يكون أقوى جسما وعاطفة من الأطفال الذين ينشئون في الملاجئ ، وقد جرت تلك التجارب العلمية ، ووضعت الموازنات بعد الحرب الأخيرة ، إذ وجد أطفال بلا مأوى فأوتهم الملاجئ ، وقد كتبت كاتبة أوروبية رسالة في نتيجة هذه الدراسة ، وقد قررت أن طفل الملاجئ في السنة الأولى من حياته ينمو نمواً حسناً ربما كان خيراً من نمو من يكون بين أبويه في السنة الأولى بسبب الرعاية الصحية والتغذية المتوافرة في الملاجئ وعدم توافرها في بعض الأسر ، وإذا تجاوز الطفل العام الأول نجد الطفل الذي يكون بين أبويه يفوق ابن الملاجئ نمواً ، وتقول الكاتبة : « كلما وازنا بين أطفال الملاجئ الذين تجاوزوا العام الأول وبين أطفال المنازل في مثل سنهم كانت نتيجة الموازنة ليست في صالح الأولين ، ثم تسكلم في نمو حاسة النطق ، فتبين سرعة نموها بانتظام في ظل الأسرة ، وتقول في ذلك : « إن بداية الكلام الحقيقي تنمو على أساس الصلة المباشرة بين الطفل والوالديه ، فالطفل يدرك بغيرته كل انفعال يثيرانه ، فهو يرقبهما ، ويقلد التعبيرات المختلفة ( • المجتمع )

التي تظهر على وجهيهما . وهذا الانفعال العاطفي والتقليدى فيه من القوة ما يدفع إلى الكلام .

ثم تقول الكاتبة فى ختام رسالتها القيمة الفاحصة المميقة :

« فى خلال خمس السنوات الأولى من حياة الطفل تعمل القوى الغريزية البدائية عند الطفل فى نشاط واضح ، وفى علاقات الطفل الأولى بوالديه يستخيم هذه القوى ، ثم يتغلب عليها بإدماج نفسه فى رغبات والديه ، فتَهذب غرائزه وتكون فى حدود معقولة ، ويكون الضمير اللوام ، ويبدأ الطفل حياة جديدة أساسها تهذيب الغرائز ومواءمتها ، أى أن الطفل الذى يترب بين أبويه يكون فى السنوات الخمس الأولى تحت تأثير عاملين قويين :

أحدهما — غرائزه التى لو انطلقت لكان وحشياً لا يألف ولا يؤلف .

والعامل الثانى — ما ينبعث من الوالدين من رحمة ومحبة ، وما يادلهما به هذه المحبة مما يجعله يتأثر بهما ، ويحاول إدماج نفسه فى أنفسهما ، فتَهذب بذلك غرائزه من غير إرهاب نفسى ، ولا توجد فى غير الأبوين ، أو بعبارة عامة لا توجد فى غير الأسرة تلك العواطف التى توجد اندماج نفس الطفل فى نفس غيره لتَهذب غرائزه ، وإذا كانت الغرائز تهذب بغير طريق الأسرة فبنوع من السيطرة لا الاندماج ، فيحس بالآلم وبالضغط فيكون التفور ، ومن التفور عن حوله تتولد الكراهية للجنم ، فلا يكون منه ألفة ولا اتلاف ، ويكون من الشذاب الذين ينظرون إلى الجماعات نظرة من يريد الاقتراس .

٧٠ — وإن الزواج كما قلنا فيه استراحة الزوجين ، ولكن ليس معنى هذه الراحة الاستكانة إلى المتع واللذات ، والامتناع عن التبعات ، والبعد عن التكاليف الاجتماعية ، فإن هذه هى الراحة الحيوانية ، إنما قصد بالراحة راحة الإنسان الذى يسير فى مدارج الكمال ، وتعلو فيه الإنسانية بمقدار كبير تبعاته ، ولذلك لا ننفي ما فيه من تبعات ؛ لأنها ضريبة الإنسان العالية وتكليفها ،

فإنه لاشك في الزواج تبعات جليلة ، منها القيام بحق الأولاد ، والجهاد في سبيل توفير العيش لهم وتربيتهم ، ولكنها تبعات الكمال الإنساني ، والبعد عن حرك الحيوانية .

ولقد أدرك هذا المعنى السليم المسلمون الأولون فعدوا من فوائد الزواج هذه التبعات ، ولقد لاحظ الغزالي هذا المعنى فذكر من فوائده : « مجاهدة النفس ، ورياضتها برعاية الولد ، والولاية عليه ، والقيام بحق الأهل ، والصبر على أخلاق العشير ، واحتمال الأذى ، والسعى في الإصلاح والإرشاد إلى طريق الدين والاجتهاد في الكسب الحلال ، .

## الاختيار في الزواج

٧١ - اختيار العشير أعظم الأمور خطراً في حياة الرجل والمرأة ، فإن هذا العقد هو عقد الحياة ، ومن وقفه الله تعالى فيه كان له حظ الدنيا والآخرة ، ومن لم يوقفه فيه ناله الشقاء إلى أن يرحمه الله ، ولذلك كان لابد من العناية باختيار العشير ، والخضوع في اختياره لحكم العقل ، لا لحكم الهوى ، وإن الأرواح جنود مجنونة ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف ، وإن الزجل والمرأة ، كنصفي دائرة ، كل نصف يسبح في هذا الوجود ، حتى يلتقي بتوفيق الله بالنصف الذي يلائمه ويتحد قطراهما ، فيتكون منهما دائرة كاملة ، وتلك هي دائرة الأسرة التي تكون دعائمها الحياة الزوجية .

ولأنه في سبيل اختيار الزوج الأمثل الذي ترجى معه عشرة سالحة يقطعان بها هذه الحياة الدنيا في هدوء واطمئنان ، وإرضاء لله تعالى قد سن الإسلام نظماً محكمة تمنع الشطط في الاختيار ، وتمنع أن يكون الاختيار لأسباب وقية سريعة الزوال ، ومع زوالها يكون انحلال الحياة الزوجية .

### ملاحظة الجانب النفسى :

٨٢ — إن البواعث الحسية سريعة الزوال ، فمن تختار زوجاً لجماله الجسمى من غير ملاحظة الجانب المعنوى من حسن الطباع ، وقوة الاخلاق تكون حياتها الزوجية عرضة للاضطراب ، ووراء الاضطراب انحلال الحياة الزوجية ، وكذلك من يختار زوجته ملاحظاً فيها الجانب الحسى من غير ملاحظة الجانب المعنوى ، يجعل الحياة الزوجية عرضة للزوال ، وذلك لأن الإعجاب الحسى قد ينتهى ، أما التواصى المعنوية ، فإن الإعجاب بها يتجدد بتجدد الزمان ، ولذلك حث النبي ﷺ على اختيار المرأة الصالحة فى الزواج فقال عليه السلام : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة ، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « الا أخبركم بخير ما يكثر المرء ؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته ، وإذا غاب عنها حفظته ، وإذا أمرها أطاعته . »

وحدث على الزواج من ذات الدين ، فقال ﷺ : « تنكح المرأة لما لها ولجملها » ولحسبها ولدنيها ، فعليك بذات الدين ، تربت يداك ، ولقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تزوجوا النساء الحسنهن ففسى حسنهن أن يردين ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، ففسى أموالهن أن تطفين ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل . »

وإن أولئك الذين يتخيرون أزواجهن من المسارح أو الملامى لمنظر خلاب بدا — لا يمكن أن تستمر حياتهم الزوجية سعيدة ، وإنها سرعان ما تزول ، وأكثر من يختار على ذلك يختار نساء لم ينسبن فى منبت حسن يمكن أن تترقى فيه الفتاة لزوجية صالحة ، ولقد نهى النبي ﷺ عن مثل هذا الزواج ، فقال عليه السلام : « إياكم وخضراء الدين ، وخضراء الدين كما فسر علماء الحديث المرأة الجميلة التى نبقت فى منبت سوء . »

### الخطبة :

٧٣ - ولكي يتوافر الاختيار السليم شرع الإسلام الخطبة ، وهي أن يتقدم رجل لأهل فتاة يطلب الزواج منها ، ويستحسن الشارع الإسلامى أن يراها من غير أن يجلس معها فى خطوة ، فإنه يروى فى ذلك أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة ، وأراد أن يتزوجها ، فقال له عليه الصلاة والسلام : انظرت إليها ؟ قال : لا ، فقال النبي : « انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤذى بينكما ، أى أن النظر أحرى بأن يجعل من الزواج فى المستقبل حياة سعيدة تكون ثمرة منتجة .

وإن مسلك الإسلام هو المسلك السليم الذى يقف متوسطاً ، فترك مغالاة الذين جمدوا فتعوا أن يرى الخاطب الخطوبة مطلقاً ، ويعتمد فى ذلك على وصف الواصفات ، وهن يبالغن فى الذم أحياناً ، وقد يرضاها إذا رآها ، ويبالغن فى المدح أحياناً فيتخيل من صورتها ما يوحى به الخيال ، ثم إذا رآها من بعد ذلك كانت دون ما تخيل ، وقد يسبب ذلك فترة قد تلازم الحياة الزوجية ، وربما لو رآها ابتداء لارتضاها .

وترك الإسلام أيضاً مغالاة الذين أسرفوا على أنفسهم فتركوا الخطوبة تسير مع خاطبها ويخطوبها فى المنزهات وفى دور اللهو من غير أى حريجة دينية ، وقد فعلوا ما فعلوا بدعوى اختيار كل منهما صاحبه ، مع أن الطباع والاخلاق تعرف بالسؤال والبحث أكثر مما تعرف بالمقابلات ، لأن كل واحد من الخاطبين يتكلف لصاحبه ما ليس من طبعه . وفى الأمثال : « كل خاطب كاذب ، ولعل من تمام المثل أن نقول : « وكل خطوبة كاذبة » .

والقدر الذى تباح رؤيته من الخطوبة هو الوجه والكفان والقدمان ، ولا يتجاوز ذلك ، لأنه القدر الذى يعرف به حالها الجسمية ، وقد أجاز بعض العلماء تجاوز ذلك القدر ، وبعض الأئمة منع رؤية اليدين والقدمين ، والرأى الأول هو الوسط .

٧٤ — ويشترط في الخطبة أولاً أن تكون المرأة ممن يحل زواجها للرجل وقت الخطبة ، فلا تصح خطبة متزوجة ، كما لا تصح خطبة امرأة مطلقة لم تنته عدتها ، وكذلك لا تصح خطبة صريحة لمتدة من وفاة ، ويجوز التعميم لها بالخطبة بأن يذكر عبارات ليست صريحة في الخطبة ، ولكن قد تفهم إرادة الخطبة من إشارات الكلام ، مثل أن يجيء لامرأة توفي زوجها فيقول لها في معرض حديثه : طام أريد امرأة صالحة بجمرة أزواجها ، وتقوم على شئوني ، ورعاية أموري ، ونحو ذلك من العبارات التي لا تدل على الخطبة صراحة ، وقد تفهم الخطبة من تعريض الكلام .

ويشترط في الخطبة أيضاً ألا تكون المرأة مخطوبة ولم يعلن رفض خطبة الخاطب الذي سبق إليها ، وذلك لأنه لا يجوز في الشرع الإسلامي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ، لأن ذلك يؤدي إلى النزاع بين الناس ، وكل أمر يؤدي إلى النزاع يكون حراماً .

٧٥ — والخطبة ليست ملزمة لأي واحد من الخاطبين ، فالرجل أن يعدل عن خطبته ، وللبرأة أن تصدل عن قبوله ، وذلك لأن حرية الزواج يجب أن تكون مكفولة ، وإن الخطبة لا تتجاوز أنها وعد بالزواج ، والشرعة الإسلامية لا تعتبر الوعد بالعقد ملزماً بإتمامه ، وإذا كان في بعض آراء الفقهاء ما يجعل الوعد ملزماً ، فإنه يستثنى الخطبة ، والقوانين الأوروبية مع أنها تعتبر في جللتها الوعد بالعقد ملزماً لا تعتبر الخطبة ملزمة ، لأن الإلزام يقتضها يتنافى حرية الاختيار .

#### هدايا الخطبة :

٧٦ — وإذا قدم الخاطب للمخطوبة هدايا في أثناء الخطبة أو قدم لها مهرأ ، ثم عدل أحدهما ، فإن الهدايا تسترد إذا كانت قائمة في ملك المهدى إليه لم يحصل فيها تغيير ، وإذا خرجت من ملكه أو حصل فيها تغيير لا تسترد قيمتها ، وأما المهر



فيسترد كله بذاته ، أو يسترد مثله إذا حصل تصرف فيه ، هذا هو المعمول به الآن بمقتضى القوانين المصرية القائمة ، وهو مذهب أبي حنيفة .

وقد اقترح في المشروع المدبرياسة الجمهورية الأخذ بأمرين :

أولها - أن الخاطب الذى يعدل عن الخطبة لا يسترد شيئاً من الهدايا التى قدمها ، وإذا كان الذى أهدى لم يعدل عن الخطبة ، فإنه يسترد الهدايا كلها إن كانت قائمة بعينها ، ويسترد قيمتها إذا كانت غير قائمة فى ملك المهدى إليه بعينها ، وهذا مذهب الإمام مالك .

وثانيهما - أنه عند استرداد المهر إذا كانت الزوجة قد أدخلته فى شراء جهاز لها بناء على الخطبة ، وكان العدول من جانب الرجل ، فإن لها أن تعطيه بدل المهر ما يساويه من الجهاز ملاحظاً قيمة الجهاز وقت شرائه . وإن ذلك لإصلاح حسن .

التعويض عن أضرار الخطبة بعد العدول :

٧٧ - وقد يلحق الخطوبة أضرار أديية فى سمعتها بسبب خروجها المستمر معه ثم عدوله ، أو أضرار مادية كشرائها جهازاً ، ولا طريق لتصرفه إلا بخسارة تلحقها أو تلحق أولياء أمرها . ونقول إنه بالنسبة للأضرار الأديية لا تقر الشريعة أى تعويض ، لأن الأضرار الأديية تلحقها من مخالفة أوامر الشريعة من خروجها معه فى الخلوات ، وليس من المعلوم أن تعويض الشريعة عن الأضرار التى تلحق من مخالفتها بسبب المخالفة تحسب ذلك عقاباً .

وأما الأضرار المادية فقد قررت محكمة النقض المصرية أنه إذا كان للخاطب دخل فى الأضرار المادية التى لحقت بالخطوبة ؛ بأن طلب جهازاً معيناً ، واشترى بناء على طلبه ثم عدل عن الخطبة ، فإنها تستحق تعويضاً عن ذلك الضرر ، وإلا فإنها لا تستحق ، وإن قواعد الشريعة لا تنافى هذا ، لأنه إذا كان له دخل فى الضرر كالمثال السابق ، فإنه يكون الضرر نتيجة تفرير ، والتفرير يوجب الضمان .

## العقد

٧٨ — هذه مقدمات عقد الزواج ، وأساسها أن تتوافر الفرص الكافية لاختيار الزوج والتحرى عنه ، وتعرف طباعه وأخلاقه ، وبعد تمام ذلك يقدم الرجل والمرأة على أقدم عقد في الوجود ، وهو يتكون مما يسمى في لغة القانونيين والفقهاء : الإيجاب والقبول ، والإيجاب ما يصدر من أحد العاقدين أولاً والقبول ما يصدر عن الآخر ثانياً ، كأن يقول وكيل الزوجة زوجتك ابنتي فلانة على مهر قدره كذا ، معجله كذا ومؤجله كذا ، فيقول الآخر قبلت زواج ابنتك فلانة على مهر قدره كذا ، معجله كذا ومؤجله كذا ، فالكلام الأول اسمه الإيجاب ، والكلام الثاني اسمه القبول .

### حضور الشهود والوثيقة الرسمية :

٧٩ — ولا بد أن يكون الإيجاب والقبول في حضور شاهدين من الرجال أو رجل وامرأتين ، ولا ينقد الزواج بشهادة النساء وحدهن .

وبوجود الإيجاب والقبول في حضرة شاهدين يكون عقد الزواج شرعياً صحيحاً من كل الوجوه ، ولكن يجب أن يلاحظ أمران :

أولها — أن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ يمنع سماع الزواج أو أى أثر من آثاره عند الإنكار إلا إذا كان بوثيقة رسمية صادرة على يد موظف مختص ، ولذلك لا يصح لامرأة أن تقدم على الزواج من غير وثيقة ، وهو ما يسمى الزواج العرفي ، لأنه وإن كان صحيحاً شرعياً — قد تترتب عليه مشاكل بالنسبة لها ، فلا تستطيع إثباته أمام القضاء ، ولا تستطيع المطالبة بتفقة ، وإذا أتت بولد يصعب عليها أن تثبت نسبه .

ثانيهما — أن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ قرر أنه لا تسمع دعوى الزواج إذا كانت سن الزوج وقت رفع الدعوى أقل من ثمانى عشرة ، أو سن الزوجة أقل من ست عشرة سنة ، وقد منع المأذون من عقد أى زواج تكون سن أحد الزوجين دون السن القانونية .

#### المحرمات :

٨٠ — لا يصح عقد الزواج إلا إذا كانت الزوجة يحل للرجل أن يتزوجها ، ويحل لها أن تتزوج ، ولا يحل للرجل أن يتزوج من يأتى :

- (١) أمه وجداته من أى جهة كانت الجدات من جهة أبيه أو من جهة أمه .
- (٢) ولا يحل له أن يتزوج من بنته ، ولا من فروع أولاده سواء أكانوا فروع بناته أم كانوا فروع أبنائه .
- (٣) ولا يحل له أن يتزوج من أخواته ، ولا من فروع أخواته وإخوته سواء أكانوا فروع الذكور أم فروع الإناث .
- (٤) ولا يحل له أن يتزوج من عماته وخالاته ؛ أو عمات أبيه أو خالات أبيه أو أمه ، ولكن يحل له أن يتزوج بنت عمه وبنت خاله أو خالته أو بنت عم أبيه أو بنت خال أمه .

وهؤلاء سبب تحريمهم هو القرابة .

وهناك من يكون تحريمهم هو المصاهرة ، وهؤلاء .

- (١) أم امرأة كانت زوجته وجداتها ، سواء أدخل بها أو لم يدخل .
- (٢) بنت امرأة كانت زوجته وفروعها ، وذلك بشرط أن يكون قد دخل بزوجه التى فارقها .

- (٣) امرأة كانت زوجة أبيه أو زوجة جده سواء أكان جده من جهة أمه أم كانت من جهة أبيه ، وسواء أدخل بها أم لم يدخل .

(٤) امرأة كانت زوجة لابنه أو لفرع من فروعه سواء أدخل بها أم لم يدخل .

٨١ - وهناك تحريم انفردت به الشريعة الإسلامية ، وهو التحريم بسبب الرضاعة ، وذلك لأن الله تعالى يقول في آية التحريم « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة ، ويقول النبي ﷺ يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب والمصاهرة ، فيحرم ثمانى الطوائف السابقة إذا كان سبب العلاقة هو الرضاعة دون القرابة .

والرضاعة المحرمة تكون في سن الرضاعة ، وجمهور الفقهاء على أن سن الرضاعة هي الستة الأوليان من حياة الطفل ، وأى قدر من الرضاعة يكون سبباً للتحريم ، وقال الشافعية والحنابلة لا يحرم إلا إذا رضع خمس رضعات مشبعات في سن الرضاعة .

وعلى ذلك يحرم على الشخص أن يتزوج من أرضعته ، ولا من أولاد امرأة رضع منها ، سواء أكان قد رضع من لبن من يربد الزواج منها أو رضع من لبن أحد أخواتها فإذا رضع من فاطمة من لبن ابنها محمد ، ثم أتت بنت بعد عشر سنين لا يحل له أن يتزوجها ، لأنها أخته رضاعاً .

والأمر الذى لاحظته الإسلام في التحريم بسبب الرضاعة أن الرضاعة يتكون منها جسم الطفل ، فكما أنه يتغذى من دم أمه وهو في بطنها يتغذى أيضاً من لبن أمه الرضاعية وهو في حجرها ، فهو جزء منها ، وكما أن أمه التى ولدته تحرم عليه وأخواتها خالاته ، وأولادها إخواته كذلك أمه الرضاعية تحرم عليه وأخواتها خالاته ، وأولادها إخوته وأخواته .

٨٢ - هؤلاء محرمات على وجه التأييد ، لأن العلاقة التى أوجبت التحريم لا تقبل الزوال ، وهناك محرمات على وجه التوقيف ، وذلك لأن سبب التحريم يقبل الزوال .

وهؤلاء هن من يأتى :

(أ) من تكون فى عصمة زوج فإنه لا يحل لشخص أن يتزوجها ، ولكن إن مات عنها أو طلقها يحل لشخص آخر أن يتزوجها بعد أن تنتهى عدتها ، فزوجة الغير ومن تكون فى العدة لا يحل الزواج منها .

(ب) لا يصح أن يجمع الرجل أختين فى عصمته ، فمن كان متزوجاً امرأة لا يحل له أن يتزوج أختها إلا بعد أن يطلقها وتنتهى عدتها ، كما لا يحل له أن يتزوج عمتها ولا خالتها ، ولا ابنة أخيها أو ابنة أختها .

(ج) ومن يكون متزوجاً أربعاً من النساء لا يجوز له أن يتزوج خامسة إلا إذا بعد أن يطلق واحدة ، وتنتهى عدتها أو تموت .

(د) ومن يطلق إمرأته طلاقاً مكثلاً الثلاث لا يصح له أن يتزوجها ثانية إلا بعد أن يتزوجها شخص آخر ، ويعاشرها معاشرة الأزواج وتنتهى عدتها .

(هـ) ولا يصح للمسلم أن يتزوج وثيلة أو أى امرأة لاثنتين بدين سماوى ويحل للمسلم أن يتزوج يهودية أو نصرانية ، لأنهما يدينان بدين سماوى .

(و) ولا يحل للسبلة أن تزوج غير مسلم .

تعدد الزوجات :

٨٢ - كان الزواج فى الجاهلية مباحاً إلى غير عدد محدود ، فالرجل يتزوج من النساء أى عدد ، ومنهم من كان يتزوج عشرة ، ومنهم من كان يتزوج أكثر من ذلك ، والوراثة جاءت فيها الإباحة لغير عدد محدود أيضاً ، وبعض الفقهاء من اليهود حد العدد بثمان عشرة ، وبعضهم حده بالطاقة المادية لطعامهن وكسوتهن ، وأول شريعة جاءت تحد العدد بقدر معقول هى الشريعة الإسلامية ، فقد حدته بأربع ؛ لا يحل أكثر منهن ، وقد ورد ذلك بالنص فى القرآن الكريم ، وعقب النص بقوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعلموا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعلموا وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، وقد فهم العلماء من هذا النص

أنه لا بد من العدالة والقدره على الإنفاق ، وذلك لأن الله يقول : ذلك أدنى ألا تعملوا أى لا يكثر عيالكم ولا تستطيعوا الإنفاق . وهذا فى الحقيقة شرط فى كل زواج فلا يحل لرجل أن يتزوج ولو امرأة واحدة إذا خاف ألا يعدل فى معاملتها ، ولم يكن عنده ما يستطيع به الإنفاق عليها .

غير أن هذين الشرطين فى الزواج المفرد ، والزواج المتعدد شرطان من الناحية الدينية ، لأن تقدير عدالة الشخص وتقدير قدرته على الإنفاق أمران مرجعهما إلى نفسه ، وإلى تدبير شئونه الخاصة ، والمرأة التى تقدم على الزواج من رجل متزوج وموارده محدودة هى وهو المسئولان عن تقديرهما .

ولذلك أجمع الفقهاء من عصر النبى إلى اليوم على أنه لا يشترط لصحة الزواج القدرة على العدالة والإنفاق ، لأن الأمرين يرجعان إلى تقدير العاقدين ، ولأن المقود لا تفسد لأمر متوقعة ، إنما تفسد لأمر واقعة ، فمن يخاف الظلم ربما لا يقع فيه ، وإن كان هو يتوقعه ، ومن يخاف الفقر قد يرضقه الله من حيث لا يحتسب . ولذلك قالوا إن الشرطين يشترطان من ناحية الديانة لا من ناحية القضاء .

٨٣ - وقد يقول قائل أليس الأمثل هو الزواج المفرد ؟ وتقول إن ذلك بلا شك هو الأولى والأجدر والأحسن توفيقاً ، ولكن أمثل الزواج إنما يكون لأمثل الرجال ، وأمثل الرجال دائماً عدد قليل ، وإن هذه الشريعة جاءت للأحر والأسود والأبيض ، ولذين تتحكم فيهم شهواتهم ، والذين يعتدلون وتحكمهم عقولهم ، وهى علاج لكل هذه النفوس ، وإن الذين تتحكم فيهم شهواتهم لو غلبت عليهم باب التعدد لفتحوا لأنفسهم باب الحرام ، وإذا كان التعدد فى ذاته معيياً ، فخلال معيب خير من حرام لا شك فيه .

وإنه يلاحظ أنه فى الأوقات التى يقل فيها عدد الشبان الصالحين للزواج ، ويكثر عدد النساء الصالحات للزواج كالحال عقب الحروب ، فإن التعدد يكون

ضرورة اجتماعية ، لأن النساء اللاتي لا يجدن أزواجاً ، إما أن تموت أو تنهتن ، وإما أن يطلبن من غير الحلال ، وفي ذلك فساد لمن وأضرار لأحد لها بغيرهن ، إذ يفسدن الأزواج على الزوجات ، وخير لمن وللجمتمع أن يتزوجن من أن يصرن على هذه الحال .

وقد يقول قائل إن في التعدد طلباً للنساء ، ونقول إنه إذا كان ضاراً بالتي يتزوج عليها ، فإن منفعتها مؤكدة للزوجة الجديدة ، لأنه لا يقبل الزواج من متزوج إلا امرأة مضطرة للقبول ، والضرر الذي يلحقها بالترك أكثر من الضرر الذي يلحق الزوجة الأولى بإدخال أخرى عليها ، والضرر الكثير يدفع بالضرر القليل ، كما هو حكم الشرع وحكم العقل .

٨٤ - وقد وجبت منذ سنة ١٩٢٦ فكرة تقييد تعدد الزوجات بأن يكون يأذن القاضي . والقاضي لا يأذن إلا إذا تحقق من العدالة والقدرة على الإنفاق على زوجته وعلى من يجب عليه نفقته ، وقد أخذت بذلك تونس في تشريعها الأخير ، وأخذت به في سوريا على سبيل الجواز بالنسبة للقاضي ، أى أنه يجوز له ألا يأذن بالتعدد لأنه يجب عليه ألا يأذن ، كما جاء في قانون الأحوال الشخصية . وما زالت دعوات نسائية وغير نسائية تتأدى به ، ونحن نرى أنه لا يصح أن يكون هذا التشريع لما يأتي :

أولاً - أن التعدد يقل من تلقاء نفسه فقد نزلت نسبتة إلى أقل من ٤٪ من وقائع الزواج ، ولا يصح الاتجاه إلى سن قانون لنسبة ضئيلة إلى هذا الحد ، ولأنه لو سن مثل هذا القانون لكان من يريد أن يتزوج على زوجته يفر من توثيق العقد إلى عقد عرفي ، وفي الغالب تزيد النسبة ، لأن العقد العرفي لا يجعل الرجل مسؤولاً أمام المحكمة ، لأنه لا يمكن أن ترفع به دعوى ، فيقدم على الزواج من لم يكن يقدم ، وتعدد المشاكل القضائية ، والمرأة هي القريسة في هذه الأحوال .

ثانياً - أن هذا النوع من التقييد بدعة دينية اجتماعية لم تقع في عصر النبي

ولا في الصحابة ولا في عصر التابعين ، ومن التهجم على الحقائق الدينية أن نبتدع أمراً لم يحدث في عهد من عهود الإسلام .

ثالثاً — أنه لوحظ في هذا العصر لإحجام الشبان عن الزواج ، حتى أنه لا يتزوج من الشبان الصالحين للزواج عدد يتجاوز الستين في المائة منهم ، ولا شك أنه يقابل هؤلاء مثل هذه النسبة من النساء الصالحات للزواج ، فإن يذهب هؤلاء النسوة أتموت أئوتهن وتترك حتى تذبل ، لم تفتح لمن أبواب الشيطان ، لا شك أن الأولى أن يفتح الباب للحلال لمن .

رابعاً — أن التعدد يكون في كثير من أحواله تصحيحاً لغلظ وقع بين رجل وامرأة ، وكانت المرأة فريسة هذا الغلظ إذ يؤذيها في سمعتها واعتبارها وكرامتها ، ولا دافع لذلك إلا بأن يتزوجها ولو كان متزوجاً . وقد يكون التعدد واقعاً لخطأ يقع ، ومن المؤكد أنه سيقع إذا لم يكن الزوج .

ولهذا نرى أن تقييد التعدد ضار بالمرأة أبلغ الضرر ، ويتبين ذلك من يدرس الأمور دراسة فاحص خبير ، لا دراسة من يأخذ بظواهر الأمور ، وتستولى على نفسه أحوال جزئية لبعض النساء ، ولا ينظر إلى المصلحة الحقيقية لكل النساء .

## آثار عقد الزواج

٨٥ — وعقد الزواج يربط حقوقاً للزوجين ، وحقوقاً للزوج على زوجته ، وحقوقاً للزوجة على زوجها .

والحقوق المشتركة بينهما ثلاثة هي :

(١) حل العشرة الزوجية ، فإن هذه العشرة لا تحل إلا بالزواج ، وهي حق للزوجين .

(ب) حرمة المصاهرة ، بأن تحرم زوجته على أصوله وفروعها ، أي على أبائه



وأجداده وأبنائه ، وفروع أبنائه وبناته ، ويحرم هو على أمهاتها وأجدادها ، وبناتها ، وفروع أبنائها وبناتها .

(ج) والتوارث بينهما فإذا مات أحد الزوجين بعد العقد ، ولو قبل الدخول ورثه الآخر ، فيرث الزوج زوجته إن ماتت قبله ، ويأخذ النصف إن لم يكن لها أولاد ، ويأخذ الربع إن كان لها أولاد ، ورثته هي إذا مات قبلها ، فتأخذ هي الربع إذا لم يكن له أولاد ، وتأخذ الثمن إن كان له أولاد .

### حقوق الزوج على زوجته :

٨٦ - للزوج على زوجته الحقوق الثلاث الآتية :

(١) حق الطاعة والقرار في البيت ، فلا تخرج من بيته إلا بإذنه ، ولها أن تزور أبويها كل أسبوع ، ولو لم يأذن لأن ذلك من صلة الرحم ، وصلة الرحم واجبة ، وتركها عصيان ، ولا طاعة مخلوق في معصية الخالق ، وإذا كان أحد أبويها مريضاً فلها أن تعود ، ولها أن تقوم على تربيته إذا لم يكن من مرضه ، ولو لم يرض زوجها ، بذلك لأن ذلك واجب عليها شرعاً ، وليس لزوجها أن يمنعها من واجب ديني عليها .

وإذا كانت الزوجة محترمة ورضى زوجها بأن تستمر في حرفتها كأن تكون قابلة أو طبيبة أو مدرسة أو محامية أو نحو ذلك ، فلها أن تخرج لأداء ما تقتضيه حرفتها ، ولكن له أن يمنعها من الاعتراف ، لأن حقّه في القرار ثابت مستمر .

ويحدث أحياناً أن يمنع الزوج زوجته من الاعتراف لالأنه لا يريد احترامها بل لأنه يتخذ ذلك سبيلاً لابتزاز مالها ، وفي هذه الحال تدرك المحكمة مقصده السيئ ، فترفض دعواه باعتبارها دعوى كيدية ، ولكن في حال جدية الطلب كأن يكون قد رضى باحترافها ، قبل أن يكون لها أولاد ، ثم امتنع بعد أن صار لها أولاد ، فله ذلك الحق .  
(ب) ومن حقوق الزوج على زوجته ولاية التأديب الثابتة بقوله تعالى :

«واللاق تحافون نشوزهن فظوهن واجهرهن في المضاجع ، واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا .»

وليس المراد بالضرب هذا الإيذاء ، بل المراد به الضرب غير المبرح وغير الشائن فلا يحل له ضربها بعضا ، ولا يحل له أن يطمسها على وجهها ، وليس كل النساء يجرى عليهن ذلك الأمر ، كما أن الرجل الكامل لا يرضى لنفسه أن يمد يده على امرأته ، وإن التبي لم يمد يده على امرأة له قط ، بل إنه لم يشتم امرأة له قط ، وإنه لم يعرف ذلك عن الصحابة قط ، فقد الإنسان يده على امرأته ، وإن كان حقاً له في بعض الأحوال الشاذة النادرة - لا يقدم عليه كريم .

ويلاحظ أن المرأة لها الحق في أن تطلب من القاضي تأديب زوجها إذا لم يعاملها بالمعروف ، والقاضي يعظه ، فإن لم يجد الوعظ أمر لها بالنفقة ، ولا يأمر له بالطاعة وقتاً مناسباً لتأديبه ، فإن لم يجد ذلك كان له عقابه بالضرب بالعصا ، وذلك كله في مذهب مالك ، وحيداً لو عمل به في عصرنا منعاً لشطط بعض الرجال .

(ح) ثبوت نسب من تأتي به من ولد ، فإنه يكون ثابت النسب للزوج ما دامت قد أتت به في أثناء قيام الزوجية ، وبعد مدة من الزواج تسمح بحملها ، وأقل مدة للحمل ستة أشهر على ما هو مقرر في كتب الفقه .

### حقوق الزوجة على زوجها :

٨٧ - يوجب الزواج على الزوج حقوقاً لزوجته منها :

(١) حق المدل ، فإذا كان الزوج رياسة البيت بموجب قوله تعالى : «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، فإن هذا الحق أوجب عليه حقاً لها ، وهو المدالة ، والمدالة توجب أن يؤكلها مما يأكل ، ويكسوها بما يكسى ، وأن يسكنها بما هو في طاقته ، وألا يعاملها إلا بالمعروف ، وذلك لقوله تعالى : «فأمسكوهن بمعروف ، ويوجب ذلك الحق ألا يؤذيها بالقول

أو بالفعل ، فإن النبي ﷺ قال : «خيركم خيركم للنساء ، وخيركم خيركم لاهله ، وأنا خيركم لاهلي» .

وحق العدل ثابت سواء أكلت متزوجاً واحدة أم كان متزوجاً أكثر من واحدة .

وإذا كان متزوجاً أكثر من واحدة ، فإن العدالة تتضاعف شعباً ، فلا يعاملها بالعدل بالنسبة لنفسه فقط ، بل يعاملها بالمساواة مع الزوجة الأخرى ، فيسوى بينهما في المطعم والملبس والسكن ، بأن يسكن كل واحدة في مسكن يماثل مسكن الأخرى ، وأن يعاملها بالمساواة في القول ، ويبيت عند كل واحدة بالقدر الذي يبيته عند الأخرى .

وفي الجملة يسوى بينهما في كل المظاهر المادية فلا تحس واحدة بأنه يؤثر الأخرى عليها في أي أمر من الأمور المادية ، وهذه هي العدالة المطلوبة في قوله تعالى : «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» ، ولكن التسوية في المحبة ليست في قدرة أحد ، ولذلك كان النبي ﷺ يقسم بين زوجاته بالعدالة المادية المطلقة ، ويقول : «اللهم إن هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما تملك ولا تملك ، والتسوية في المحبة القلبية غير ممكنة وهي التي نفاها الله تعالى في قوله : «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين الناس ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل» .

(ب) حق المهر ، وهذا هو الحق الثاني للزوجة ، وهو يحتاج إلى بعض التفصيل .  
(ج) حق النفقة وهو الحق الثالث ، وسنوضحه بكلمة موجزة .

## ١ - المهر

٨٨ - المهر حق للزوجة على زوجها ، يثبت بمقتضى العقد ، وهو من قبيل معاونة الزوج للزوجة على الاستعداد للحياة الزوجية ، فإن الفتاة تحتاج لبعض المال في شراء ثياب وإعداد المنزل ، فكان حقاً على الزوج أن يفرض على نفسه قدراً من المال يكون مهرأ لها ، ولذلك عماء القرآن الكريم نحلة أى عطاء .

وإذا اتفق الزوجان على مهر وجب ذلك المهر ، ويجب أن يكون المهر متناسباً مع مركز امرأة الزوجة ، وإذا اتفق الزوجان على مهر ضئيل كان لأب الزوجة أو أعمها أو عمها أن يطلب زيادته ، والحق أولاً للأب ثم للأخ ثم للعم الخ .

والمهر حده الأدنى عشرة دراهم أى ما يساوى نحو خمسة وعشرين قرشاً عند ما لا يكون تعضهم تقضى أى غلام ، وقيمتها الآن نحو ثمانين قرشاً .

وليس للمهر حد أعلى ، وقد حاول سيدنا عمر أن يحد له حداً أعلى ، فوفقت امرأة وعارضته بقوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتاًناً وإنما ميئاً » .

وعندئذ ذلك قال عمر : « أخطأ عمر وأصاب امرأة » .

ومع ذلك فإن الدين يبحث على عدم المغالاة في المهور حتى لا يصعب الزواج ، فيمرض الشبان عنه ، وقد قال النبي ﷺ « خير المهر أيسره » ، وقال عليه السلام « خير الزواج أيسره متونة ، أى تكاليف » .

وعقد الزواج يصح من غير تسمية مهر فيه ، وفي هذه الحال يجب مهر مثل الزوجة ، أى مهر أختها ، أو عمتها ، أو ابنة عمها أو غيرها ممن يساوينها في كل ما يرغب الرجل في امرأته .

٨٩ - والمهر لا يلزم تقديمه كله عند العقد ، بل يصح أن يؤجل بعضه ، وذلك بالاشتراط ، فإذا اشترطت الزوجة تقديم المهر كله ، وجب تقديمه كله عند

النفد ، وكذلك إذا اشترطت تقديم بعضه ، وإذا لم يكن اشتراط كان الأمر إلى العرف ، فإذا كان العرف وجوب تقديم النصف وجب تقديم النصف ، وإذا كان العرف بتقديم الثلثين وتأخير الثلث وجب تقديمهما ، والبلاد المصرية بعضها جرى العرف فيه على تقديم النصف ، وبعضها جرى فيه على تقديم الثلثين ، والجزء المؤجل يكون مؤجلاً إلى الطلاق أو الوفاة .

ويحق للمرأة أن تمتنع عن الانتقال إلى بيت الزوجية حتى يقدم لها مهمل الصداق ، أي المهر ، لأن ذلك حق شرعي لها ، ولها مع هذا الامتناع أن تطالب بالنفقة ، في تلك المدة . وإن النبي ﷺ لما زوج فاطمة رضي الله عنها إلى علي ابن أبي طالب منعه من الدخول بها حتى يقدم مهمل الصداق ، فذهب واحتطب في الصحراء ، حتى جمع مهمل الصداق .

#### الطلاق قبل الدخول :

٩٠ - وإذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها ، والخطوة الصحيحة ، فإنه يجب لها نصف المهر ، لقوله تعالى : وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم .

وإذا لم يكن قد سمي مهراً ، وجبت لها ثمنه إذا طلقها قبل الدخول ، والتمتع كسوة كاملة للمرأة من أحسن ما تلبس ، إذا كان الزوج يستطيع دفعها ، وذلك لقوله تعالى : ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، وتسوهن ، على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين .

وإذا اختل الرجل بزوجته من غير أن يدخل بها دخولاً حقيقياً وجب لها المهر كاملاً بشرط أن تكون الخطوة صحيحة .

وتكون الخطوة صحيحة إذا التفتيا في مكان يأمان فيه من اطلاع الغير عليهما ، ولم يكن هناك مانع شرعى ، ولا مانع حى من الدخول الحقيقى ، فلا تكون الخطوة صحيحة إذا كان أحدهما مريضاً مرضاً يمنع من الدخول الحقيقى ، ولا يكون الدخول صحيحاً إذا كان أحدهما صائماً مثلاً .

### قبض المهر :

٩١ - والمهر يكون فى ذمة الزوج حتى يقبضه بنفسها أو بوكيلها الذى وكلته فى قبض المهر ، ولا يعتبر الوكيل بالزوج وكيلًا بقبض المهر ، والآب أو الجدد إذا قبض المهر بحضورها وكانت بكراً اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت وتبرأ ذمة الزوج . أما إذا لم تكن بكراً ، أو كان القابض غير الآب أو الجدد ، فإن ذمة الزوج لا تبرأ إلا بإذن صريح .

وإذا كانت الزوجة لم تبلغ سن الرشد ، وهى الحادية والعشرون بمقتضى القوانين المصرية ، فإن الذى يتولى القبض هو الولى المالى على أن يودعه على ذمة القاصرة ، ولا يتصرف فيه إلا بإذن محكمة الأحوال الشخصية ، إذا كان الولى غير الآب والجدد .

### ضمان المهر :

٩٢ - والمهر دين ككل الديون ، وإذا كان الزوج لم يقدم شيئاً من المهر وقت العقد فإن الزوجة لها أن تأخذ عليه ضماناً ليتعهد بأداء المطلوب من المهر فى ميعاده ، ويجب على الزوجة أن تحتاط لنفسها إذا كان الزوج من أولاد الأغنياء الذين ليست لهم ثروة مستقلة عن آباءهم ، خشية أن يحصل خلاف بين العاقد وبين أبيه فلا تستطيع استيفاء مهرها من أحدهما . وفى مذهب مالك أن الآب إذا تولى عقد ابنه بوكالة أو ولاية اعتبر ضماناً للمهر ، وقد اقترح العمل به فى مشروع قانون برياسة الجمهورية .

## ٢ - النفقة

٩٣ - نفقة الزوجة حق لها على زوجها ، وذلك ما يقتضيه توزيع الحقوق والواجبات بينهما ، فإنها تقوم على رعاية البيت وترعاه ، وتولى شئون الأولاد ، فلا بد أن يوجد من يقوم بسد حاجتهم المالية ، فكان ذلك على الزوج الذي يقوم بالأعباء المالية .

والنفقة تجب لكل زوجة انتقلت إلى بيت الزوجية . أو استعدت للانتقال إليه ، ولكن لم يعد الزوج المسكن لللاق بمثله ، والذي يكون غالباً من زوجة أخرى إذا كان متزوجاً أخرى ، وغالباً من أهله إذا كانت تنضرر من البقاء معهم .

وكذلك تستحق النفقة إذا امتنعت عن الانتقال إلى بيته لمانع شرعي ، كأن لم يقدم لها معجل الصداق ، أو كان المسكن غير شرعي ، أو كان غير أمين عليها ، أو قلها إلى مكان ليس بين جيران صالحين .

وإذا كانت الزوجة محترقة فنفتها أيضاً على زوجها ما دام قد رضى باحترافها ، فالمدرسة نفقتها على زوجها ، وإذا رضيت هي بإسقاط حقها في بعض الأحوال أو في كلها ، فذلك حقها ، لها أن تطلبه كاملاً أو تسقط بعضها ، وما لأحد عليها سبيل ذلك . وإذا رضى الزوج باحترافها ، ثم منعه فله الحق ، ولكن ثبت أن بعض الأزواج يتخذ ذلك سبيلاً لابتزاز ما لها ، فالتعاضد في هذه الحالة يعتبر دعواه كيدية .

والنفقة هي الإطعام والكسوة والسكن .

### تقدير النفقة :

٩٤ - والأصل في نفقة الزوجية أن يعد لها المسكن الشرعي الذي يليق بها ، ويقدم لها ما تحتاج إليه من طعام وكسوة على حسب قدرته من يسار وإعصار ، كما قال تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله ،

وإذا امتنع عن تقديم ما يلزمها من نفقات وانفق على تقدير نفقة لها فإن الاتفاق يكون مجبراً ، وإذا امتنع عن تقدير نفقة لها تكفى طعامها وكسوتها وأجرة السكن ، إن لم يعد لها مسكناً يليق به - فإن لها أن ترفع الأمر إلى القاضي ليقرر لها نفقة ، فيقدر القاضي لها نفقة بعد التحرى عن حال الزوج من يسار وإعسار وهو في تقديره للنفقة ينظر إلى حال الزوج من غير نظر إلى حال الزوجة ، وذلك لما تكلوناً من الله تعالى يقول : لينفق كل ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آناه الله .

ويلاحظ القاضي عند تقدير النفقة حال الأسعار من غلاء في الأسعار وانخفاض فيها ، وإذا قدر . ثم طلت الأسعار بعد تقديرها كان لها أن تطلب زيادة الموقوف لها . وإذا نقصت الأسعار بعد تقديرها كان للزوج أن يطلب نقص الموقوف لها .

وإذا تغيرت حال الزوج إلى يسار بعد إعسار كان لها الزيادة ، وإذا نقصت موارده كان له طلب النقص .

### دين النفقة :

٩٥ - وإذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته كانت النفقة ديناً عليه من وقت امتناعه عن أدائها مع وجوبه ، وإذا سكنت عن المطالبة بهذه النفقة مبدئياً ، ثم أرادت أن ترفع الأمر إلى القاضي ليأمره بأداء ما وجب عليه لا يحكم القاضي لها بأكثر من ثلاث سنين سابقة على رفع الدعوى ، ويقدر لها نفقة المستقبل .

وإذا صارت النفقة ديناً ، فإنه يكون حقاً للزوجة لا تبرأ ذمة الزوج إلا إذا أدى ، أو أبرأته هي عنه إثباتاً لدوام العشرة من غير خصومة ومنازعات .

وإذا امتنع عن أدائه ولم تبرئه ، وهو قادر على الأداء وثبتت قدرته على ذلك ، فإن المحكمة تحكم عليه بالحبس ، ويستمر في الحبس حتى يؤدي ، أو يقدم ضماناً ترضاه



الزوجة ، أو تمنى مدة شهر على الحبس ولا يؤدي فإن ذلك يكون دليلاً على عجزه عن الأداء ، ويكون الواجب أن تنتظر إلى ميسرته .

وإذا كان الزوج معسراً لا يستطيع أن ينفق شيئاً كان للزوجة أن يطلب التفريق ، كما يكون لها أن تطلب من المحكمة الإذن لها بالاستدانة على الزوج ، وإذا لم تجد من تستدين منه كان للمحكمة أن تجبر أباً أو أماً إن لم يكن لها أب أو عمها إن لم يكن لها أخ ، وغيرهم ممن تجب عليه نفقتها إن لم تكن متزوجة — أن ينفق عليها ، وتكون النفقة ديناً على زوجها تؤخذ منه إذا أيسر .

## حماية الحياة الزوجية

٩٦ — عمل الإسلام على حماية الحياة الزوجية من القرعة ، وذلك بما اشتمل عليه من وصايا بالنسبة لها .

(١) أوصى اختيار الزوج واختيار الزوجة ، وقد نقلنا وصايا النبي ﷺ في ضرورة الاختيار الحسن وإلا يجعل جمال الزوجة هو الأساس ، ولا مال الرجل هو المعتبر ، بل يكون الزواج على الدين والأخلاق ، فهما اللذان تبقى بهما الحياة الزوجية .

ولكى يكون اختيار الزوجة لزوجها اختيار حسناً قرر جمهور الفقهاء المسلمين أنها لا يصح لها أن تنفرد باختيار الزوج ، فيكون لأوليائها من أب أو جد أو أخ الحق في التدخل عند اختيار الزوج من غير أن يرغماها على زوج معين معين إذا كانت بالغة عاقلة ، ولكن ليس لها أن تنفرد دون رأيهم ، وإذا امتنع الأب أو الأخ عن الموافقة مع كون الزوج المختار لا عيب فيه ، وأراد بالامتناع مضايقتها - كان لها أن تطلب من القاضي أن يتولى الزواج منماً لظلم الأولياء .

وقد قرر أبو حنيفة أن المرأة لها أن تنفرد باختيار الزوج وأن تزوج نفسها من غير رضا وليها ما دامت بالغة عاقلة ، وقد اختارت الزوج الكفء ، وغالط بذلك جمهور الفقهاء ، وأخذ ذلك من قول النبي ﷺ : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، أى المرأة غير المتزوجة التى تريد الزوج أحق بنفسها .

(٢) وقد احتاط الإسلام في تكوين الأسرة ، فأوجب أن يكون الزوج كفوّاً لزوجته ، فإذا كان خسيساً لم يكن كفوّاً لها ، وذلك لأن الزواج علاقة بين أسرتين ، وليس علاقة مجردة بين شخصين ، ولذلك وجب أن يكون الزوج مكافئاً لأسرة الزوجة لكي تقوم العشرة بينهما ، والزواج الذى لا يكون فيه الزوج مكافئاً لأسرة الزوجة سريع الزوال ، ولهذا أوجب جمهور الفقهاء هذه الكفاءة ،

ولم يشترطوا أن تكون الزوجة كفتاً للزوج ، لأن الزوج لا يغير لاهو ولا أسرته بالزوجة إذا لم تكن كفتاً ، ولكن الزوجة وأسرته تصيران بالزوج غير الكف .

(٣) واحتاط الإسلام لبقاء المودة بين الزوجين فأوجب تحكيم الحكيم عند كل خلاف ينشب بين الزوجين أيا كان سبب الخلاف ؛ ولذلك قال تعالى : وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما ، وإن ذلك بلا شك يعيد المودة إن كانت قابلة للإعادة ، وإلا يفرق بينهما .

وقد قدم مشروع قانون لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤداه ألا تلجأ المحكمة إلى السير في تحقيق الدعوى بين الزوجين إلا بعد تحكيم حكيم عدلين بينهما ، ويحسن أن يكونا من أهله وأهلها ، وأنهما إن اختلفا ضم إليهما ثالث .

وذلك لأن كل سير في الدعوى سواء أكانت نفقة أم كانت طاعة من شأنه أن يزيد الخلاف حدة . وأن الحكيم عليهما أن يصلحها ، فإن عجزا عن الإصلاح كان عليهما أن يبينتا أى من الزوجين هو سبب النفرة بينهما ، فإن كان السبب هو الزوجة حكم له بالطاعة ، ولا يحكم له بالنفقة ما دام يد لها كل ما تحتاج إليه في بيته ، وإن كان سبب النفرة من قبل الزوج حكم لها بالنفقة ، ولا يحكم بالطاعة مدة من الزمان .

(٤) واحتاط الإسلام للأسرة فأوصى بأن تحافظ المرأة عليها ، وأن يعاها الرجل حق رعايتها ؛ وقد قال النبي ﷺ : « الرجل راع في أهله وممثل عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ، ومثولة عن رعيته » .

## شخصية المرأة في الأسرة

٩٧ - للمرأة شخصية كاملة في الأسرة ، وهي قبل الزواج - ما دامت بالغة عاقلة رشيدة - ليس لأوليائها سلطان مالى عليها ، بل إنها تدير مالها بنفسها أو بوكيلها ، وذمتها منفصلة عن ذمة أوليائها تمام الانفصال . ولا يتولون إدارة أموالها إلا بتوكيل منها ، وهي في هذا التوكيل حرة لها أن تعطيه ، ولها ألا تعطيه وبعد الزواج ذمتها منفصلة عن ذمة زوجها ، فلها أن تتولى شئون أموالها بنفسها وليس للزوج عليها سلطان في ذلك إلا بتوكيل منها ، فإن منحه التوكيل وهي حرة في ذلك تولى بمقتضى هذه الوكالة ، ولها أن تعزله عن الوكالة في أى وقت شاءت .

ولا تعد أموالها مع زوجها شركة بينهما ، فكل منهما له التصرف في ماله من غير تدخل الآخر في أمره .  
ويجب أن نقرر هنا أمرين :

أحدهما - أن المرأة لم تثبت لها الولاية المالية على مالها في أوروبا إلا من مدة لا تزيد على ثلاثين سنة وقد سبقها الإسلام في ذلك بنحو أربعة عشر قرناً .

ثانيهما - أن الزواج في أوروبا يجعل الرجل شريكاً للمرأة في مالها ، وأن ما يكون لها قبل الزواج من مال يدخل في هذه الشركة ، ويكون الزوج له حق التصرف في مال الشركة ، وهو بذلك وصى أو وكيل وكالة إجبارية عن امرأته .

وقد رأيت أن الزواج في الإسلام سبب لميراث الزوجة من زوجها ، كما أنه سبب لميراث الزوج من زوجته ، وافقه خير الوراثين .

## الطلاق

٩٨ - شرع عقد الزواج ليكون مؤبداً ، ولذلك قرر الفقهاء أنه إذا اقترن به عند إنشائه ما يدل على التوقيت فإن العقد لا ينقذ ، ولكن لكي يكون عقد الزواج دائماً مسنماً لا بد أن تكون المودة بين الزوجين ثابتة لا تنقطع ، لأن أساس الحياة الزوجية المودة والرحمة بين الزوجين .

وإذا انقطعت المودة ، ولم يكن ثمة سبيل لبقائها ، بأن حاولوا الإصلاح بأنفسهما وبحكمين من أهلها . فلم يجد ذلك ، كان هنا احتمال لأمور ثلاثة :  
أولها - أن تبقى الزوجية ويبقى الاتصال مع انقطاع جبال المودة ، وذلك غير معقول في ذاته .

ثانيها - أن يفصل الزوجان انفصالاً جسدياً ، وكل منهما يسير في سبيله وحله على غاربه ، وهذا أمر غير مرضي في ذاته .

ثالثها - أن تنقطع الحياة الزوجية بالطلاق .

وقد اختار الإسلام الأمر الأخير لأنه المعقول في ذاته ، ولكن من الذي يملك هذا الانفصال ؟ أملكه الزوجان معاً . أم يملكه القاضي أم يملكه أحدهما منفرداً ؟  
لا شك أن الزوجين إذا تراضيا على الفراق وأصرا عليه بعد المراجعة من ذويهما ، وأهل الخير من المتصلين بهما ، فإن الفراق في هذه الحال أمر منطقي ، لأنهما أدري بحالهما ، ولأنه عقد نشأ بتراضيهما ، فالمعقول أن ينقضى أيضاً بتراضيهما ، كالشأن في كل عقد نشأ برضا المتعاقدين .

ولكن إذا لم يكن تراض على الطلاق ، فهل يكون الأمر إلى القاضي هو الذي يقرر إنهاء الحياة الزوجية ؟ قد يكون ذلك معقولا بآدى الرأى ، وفي ظاهر الأمر ، ولكن هل كل ما يكون بين الزوجين من أمور يصح إعلانها بين أيدي القضاء ، وأن يجرى بينهما النزاع فيها أمامه ، وإذا كان سبب الفراق هو انقطاع المودة

بين الرجل وامرأته ، فالذى يسلكه القاضى لتحقيق هذا الأمر ، ثم إن المقرر أن انقطاع المودة وحده هو سبب كاف لانقطاع الحياة الزوجية إذا لم يكن ثمة سبيل لمودتها .

ولا يصح أن يكون القضاء هو الحكم في مسألة المودة ، وفوق هذا فإنه يترتب عليه أبلغ الضرر بالمرأة ؛ لأنها تكون عرضة للقليل والقال ، إذ تخرج بالأسباب التى تتعلق بسمعتها .

لم يبق إذن إلا أن يكون الطلاق بيد الرجل أو بيد المرأة ، وإنه بحكم منطق الإسلام لا يصح أن يكون بيد المرأة ، لأنها سريمة الانفعال ، تغضب ، فتظن أن الحياة الزوجية شقاء لا نعيم فيه ، ولأن الرجل تكلف في سبيل الزواج المهر والنفقة ، وسيترتب على الطلاق تكاليفات مالية عليه من نفقات للأولاد ، وأجرة حضانة وغير ذلك ، فليس من المعقول أن يكون تصرف يترتب عليه كل هذا بيد الزوجة منفردة به .

وإذن فلم يبق إلا أن تكون عقدة الزواج بيد الرجل ، وقد جمعه الإسلام كذلك ، فقال تعالى في شأن العفو فيما يتعلق بالمهر : « إلا أن يعفون ، أى النساء أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » والرجل بلا شك أقل انفعالا من المرأة ، وهناك أسباب تجعله على الهدوء ، وهو ما تكلفه في سبيل الزواج من مال ، وما يستقبله من تكاليفات مالية أخرى .

٩٩ - وقد يعترض معترض قائلا ، قد يكون الرجل تحت تأثير انفعال وقتي كالمرأة ، وإن كان أقل تعرضاً لهذه الانفعالات منها ، فيقع الطلاق عند عدم الحاجة إليه ، وأيضاً فلماذا لاحظنا أن الرجل إذا أحس بانقطاع المودة قطع الزوجية ، وأهملنا جانب المرأة إذا أحست هى الأخرى ينفذ زوجها .

والجواب عن السؤال الأول أن الإسلام لاحظ الجانب النفسى فى الرجل عند الطلاق بتقييده بالعدد ، وبزمان الطلاق ، وبوصفه ، فأوجب النبي ﷺ أن يكون الطلاق مقيداً بما يأتى :

(١) لا يطلقها إلا طلقة واحدة ، وإذا كان مدخولاً بها لا يطلقها إلا طلقة رجعية ، يجوز له أن يرجع زوجته إليه في أثناء العدة ، وهي ثلاث حيضات ، أى نحو ثلاثة أشهر عادة ، وذلك لتكون عنده فرصة الرجوع في قوله ، فإن تركها هذه المدة من غير أن يراجعها ، فإن ذلك دليل على أن المودة قد انقطعت تماماً من جانبها .

(ب) أن المدخول بها لا يطلقها في حال حيض ، لأن ذلك وقت تكون المرأة ضيقة الصدر ، ولا يكون من الرجل إقبال عليها ، فإذا طلق فإن ذلك قد يكون لغير سبب موجب أو مبرر .

(ج) ولا يطلقها في طهر قد دخل بها فيه .

فإذا فعل ذلك ، وتركها حتى انتهت عدتها من غير مراجعة كان ذلك دليلاً على استحكام النفقة .

وقد قال ابن تيمية وابن القيم وفقهاء الشيعة إن الطلاق لا يقع إذا لم يكن مقيداً بهذه القيود العديدة والزمنية .

وقد أخذت مصر ببعض هذه الآراء ، فاعتبرت الطلاق المقترون بالعدد يقع طلقة واحدة ، فإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً لا تقع إلا طلقة واحدة ، وحذا لو أخذ بكل آراء الشيعة وابن تيمية في هذا الموضوع .

١٠٠ - وأما الإجابة عن السؤال الثاني ، فنقول فيها إن الإسلام لم يهمل جانب المرأة ، بل جعل الخلع ، وهو أن تطلب الطلاق في نظير أن تقدم ما أفقته في سبيل زواجها من مهر ، فيكون الطلاق على هذا ، وروى في ذلك أن امرأة ذهبت تشكو إلى النبي ﷺ أنها لا تطيق زوجها بغضاً ، فسألها عما أمرها فقالت : بستان ، فقال عليه السلام : أردينه عليه ؟ قالت نعم وزيادة ، فأمر النبي زوجها أن يطلقها على أن ترد إليه حديثه .

وقد قرر المالكية أنه إذا تبين للقاضي أن النشوز من جانب الزوجة ، وطلبت

الطلاق حكم بالطلاق على أن يكون خُلصاً على بعض المهر ، أو على كل المهر .

١٠١ — والآن نجد دعوات بأن يكون الطلاق بين يدي القضاء ، وأن من يطلق من غير إذن القاضي يكون عليه تمويض لمن طلقها إن لم يقدم سبباً مبرراً للطلاق ، وبثبته . وإننا نستعد أن ذلك لا داعي إليه ؛ إذ أن الإحصاءات التي بين أيدينا عن الطلاق لا تبرر تقييده ، لأن أكثره لا يقع فيه ضرر على المرأة يسوغ ذلك التقييد ، وذلك لما يأتي :

(١) أولها أن وقائع الطلاق كما تدل الإحصاءات كانت قبل أن تعقب المرأة أي ولد ، وقد ذكرت الإحصاءات المخلفة أن نحو ٧٧٪ من وقائع الطلاق قبل إعقاب ، ولد ، وأن ١٧٪ من وقائع الطلاق بعد إعقاب ولد واحد ، ثم تتدلى النسبة كلما كثر عدد الأولاد ، وإن ذلك يدل على أن أكثر الطلاق لفساد الاختيار في الزواج ، فنع الطلاق إلزام بزواج غير صالح للبقاء وذلك لا يصلح مبرراً لتقييد الطلاق .

(ب) أن كثيراً من أحوال الطلاق كان قبل مضي ستة أشهر من الزواج ، وتقل النسبة كلما تقدمت الزوجية ، وإليك إحصاءات لستين :

عدد الطلاق قبل مضي ستة أشهر	بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي ستة
١١,٣٦٧	١٠,٤٨٣
٩,٩١٢	٩,٧١٩
١٩٤٦	
١٩٥٠	

وبذلك تبين أن أكثر وقائع الطلاق في السنة الأولى من الزواج ، وذلك يدل على فساد الاختيار في الزواج ، ومنع الطلاق أو تقييده في هذه الحال إبقاء على زواج كان الاختيار فيه فاسداً ، وذلك ليس في مصلحة واحد من الزوجين ، بل فيه الضرر عليهما معاً ، وعلى المرأة على وجه الخصوص .

(ج) وإن الباعث إذا كان هو الضرر بالمرأة من الطلاق ، فإن تحت يدي إحصائية تدل على أن أكثر الطلاق لا يقع عليها منه ضرر ، وتلك الإحصائية



استقيتها من السيد المشرف على توثيق الزواج والطلاق في محكمة مصر القديمة ،  
وهي من المحاكم التي يكثر فيها الطلاق لكثرة المال بها ، ولوجود طبقة كبيرة  
يسكنها تنطق بالطلاق كثيرا ، وكانت الإحصائية على الوجه الآتي ، وهي في مدى  
سنة كاملة هي سنة ١٩٥٦ .

عدد الزواج	عدد الرجعة	عدد الطلاق
الجديد ١٥٣٦	٢٨	٩ قبل الدخول بغير إبراء
المتجددين ١٥٠		٢٥ قبل الدخول بإبراء
مطلق ومطلقة		١ بعد الدخول رجعى بطلبها
المجموع ١٦٨٦		١٥٦ رجعى بغير طلبها
		٤٠٤ بائن بالإبراء أى برضا الزوجة
		١٠ بائن بغير إبراء
		المجموع ٦٠٥

وإنه بلا شك يجب أن تسقط عدد الرجعات من عدد الطلاق ، لأن الرجعة  
استمرار لعقد الزواج ، كما يجب استئزال الطلاق الذى يكون قبل الدخول ،  
وكما يجب استئزال الطلاق الذى يكون برضا الطرفين ، لأنه لا ضرر فيه على المرأة ،  
إنما هو تخليص من حياة زوجية لا ترضاها ، وقد أبغضت فيها عشرة زوجها ،  
ولذلك تستئزل من المجموع ما يأتى :

قبل الدخول بطلبها بطلبها رجعة

$$٩٧٧ = ٢٨ + ٤٠٤ + ١ + ٢٥ + ٩$$

$$\text{وعلى ذلك يكون الباقي } ١٢٨ = ٩٧٧ - ٦٠٥$$

والنسبة تكون إذن هي نحو ٧٪ من وقائع الزواج ، وكان يجب

أن يخصم من عدد الطلاق عدد الزواج الذى تجدد فيه العقد ، وبحسبان هذا تكاد النسبة تقول إلى الصفر .

١٠٢ - وعلى ذلك لا نستطيع أن نقول إن هناك مبرراً لتقييد الطلاق لأن النسبة التى يفرض فيها أو تحتل أن ثمة ضرراً واقعاً على المرأة بسبب الطلاق ضئيلة لا تكاد تذكر ، فضلاً عن أن إعادة الحياة الزوجية بعد الطلاق لو احتسبت لا يبقى شيء يمد إضرار المرأة .

وإن التقييد قد يضر المرأة أكثر مما ينفع ، لأنه إذا كان التقييد يطلب التمويه ، فإن دور المحاكم تكون موضع تشجيع مستمر للزوجات ، وإن الرجل قد يضر من التمويه فلا يوثق الطلاق ويطلق باللفظ ، فإذا ادعته عليه أنكر ولا إثبات ، فمباشرة فى حرام ، أو ينقطع عنها ، فلا هى زوجة لها حقوق الزوجية ولا هى مطلقة تزوج بمن تشاء ، والضرر بلا شك واقع على المرأة .

ثم إنه إذا قيد الطلاق ذلك للتقييد أغلق باب الزواج ، لأن من يعرف أنه إذا دخل من باب أغلق عليه لا يدخله أبداً ، وبذلك تشجيع الفاحشة وتحل الأمرة ، والجنابة واقعة على المرأة فى كل الأحوال .

## عدد الطلقات

١٠٣ - بمقتضى عقد الزواج يملك الرجل ثلاث طلقات لا يطلقها دفعة واحدة ، بل يطلقها مرة بعد أخرى كما هو موجب النص القرآن ، وإذا طلقها ثلاث طلقات في مرات مختلفة أصبحت لا تحل له إلا بعد أن تزوج زوجاً غيره ، ويدخل بها ويمارسها معاشرة الأزواج ، أو يموت عنها ، وتنتهى عدتها .

وإنما كان الطلاق ثلاثاً ليكون عند الرجل فرصة يرجع فيها نفسه ، فإن استمر مصراً بعد الطلقة الأولى ولم يرجعها كان ذلك دليلاً على إرادته الانفصال وإرادة صحيحة لانقطاع حبل المودة ، وإذا راجعها في أثناء العدة بقوله راجعتك ، أو عقد عليها بعد انتهاء العدة ، ثم طلقها ثانية طلاقاً رجعياً ، ثم راجعها في العدة ، أو عقد عليها بعدها ، كانت لديه فرصة ثالثة ، فإن أتى كل ما في يده ، كان هذا دليلاً على أنه لا يصلح لها ولا تصلح له ، ولا بد من تجربة شديدة .

## أقسام الطلاق

١٠٤ - ينقسم الطلاق إلى قسمين طلاق رجعى ، وطلاق بائن ، والطلاق البائن يقطع الحياة الزوجية في الحال ، فلا تحل العشرة الزوجية بمجرد الطلاق وإذا مات أحدهما في أثناء العدة لا يتوارثان إلا في حال واحدة هي أن يكون الطلاق فراراً من الميراث ، وبه يحل مؤجل الصداق إذا كان مؤجلاً للطلاق أو الوفاة .

أما الطلاق الرجعى فإنه لا يقطع الحياة الزوجية في الحال ، بل يقطعها بعد انتهاء العدة ، فله أن يرجعها في أثناء العدة بقوله راجعتك من غير عقد جديد ولا مهر جديد ، ولا يحل مؤجل الصداق إلا بعد انتهاء العدة من غير مراجعة وإذا مات أحدهما في أثناء العدة ورثه الآخر .

١٠٥ - وكل الطلاق رجعى إلا أربعة هي الطلاق قبل الدخول ، والطلاق

في نظير مال تقدمه ، الزوجة والطلاق المكمل الثلاث ، والطلاق الذي يوقعه القاضي إذا نص القانون على أنه بائن ، والطلاق الذي نص القانون على أنه بائن ، هو الطلاق للعيوب المستحكمة . والطلاق للتضرر من إيدائها بالقول أو الفعل بما لا يلبق بأمانها ، والطلاق لغية الزوج سنة تضررت في أثنائها ، والطلاق للحكم على الزوج بالحبس ثلاث سنين ، ومضت سنة تضررت فيها .

أما الطلاق لعدم الإنفاق لإحصاره أو لامتناعه عن الإنفاق ، أو لغيبته من غير أن يترك لها مالا تتفق فإنه يكون رجعيا إذا طلب التفريق لعدم الإنفاق بأحد الأسباب الثلاثة ، ولم يكن له مال ظاهر تنفذ منه أحكام النفقة ، ومع أن الطلاق رجعي في هذه الحال ، فإنه لا تجوز الرجعة إلا إذا أثبت أنه زال السبب الذي أفضى إلى التفريق ، بأن يثبت أنه قادر على الإنفاق أو مستعد للإنفاق ، ويقدم ما يطالب به ، أو يقدم كفيلا بالنفقة أو نحو هذا .

١٠٦ - والطلاق البائن ينقسم إلى قسمين بائن بينونة صغرى ، وهو الطلاق البائن الذي لا يكمل الثلاث ، كالطلاق قبل الدخول إذا كانت الأولى أو الثانية ، والطلاق على مال إذا كانت الأولى أو الثانية ، ويصح أن يعقد المطلق في الطلاق البائن بينونة صغرى على مطلقة في أثناء العدة وبعد انتهائها ، فتعود إليه بعقد جديد ومهر جديد .

والقسم الثاني من أقسام الطلاق هو البائن بينونة كبرى ، وهو الطلاق المكمل للثلاث ، وفي هذه الحال لا يصح أن يعقد على المطلقة إلا بعد أن تزوج زوجا غيره ، ويعاشرها معاشرة الأزواج ثم يفترقا وتنتهي عدتها ، وذلك لينال كل واحد منهما تجربة قاسية فهي تجرب غيره ، فتعرف خير زوجها السابق وشره ، وتعتبر إن كان الثفور من جانبها ، ثم هو يراها مع زوج آخر ، فيجذب نفسه إن كان الثفور من جانبها .

## الخلع

١٠٧ - الخلع هو الطلاق على مال ، وهو قد شرع لتفتدى المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه ، والرجل يعتاض عما أفتق في هذا الزواج ، وينبى أن يكون الموضع المالى الذى تدفعه المرأة لا يزيد عما قدمه الرجل من مهر ، وقال بعض الفقهاء إنه لا يحل للرجل أن يأخذ الزيادة .

وقد قال الفقهاء إنه لا يحل للرجل أن يأخذ شيئاً إذا كان التفور من جانبه ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطى إذا كان التفور من جانبها ، فلا يحل أن يأخذ أكثر مما أعطى ، ويكون الخلع صحيحاً إذا كان الاتفاق على أكثر مما أعطى ، غير أنه مال خيى لا يحل له أن ينتفع به ، بل يردده إلى صاحبه .

## العصمة بيد المرأة

١٠٨ - يجوز للرجل أن يجعل للمرأة حق تطليق نفسها من غير أن يسلب ذلك الحق عن نفسه ، وذلك بأن يفوض لها أمر طلاق نفسها إن شاءت ، وقد يشترط لها ذلك عند العقد ، بأن يقول لها عند إنشاء العقد : إذا تم عقد الزواج بيننا فأمرك بيدك تطلقين نفسك متى شئت ، فلها أن تطلق نفسها فى أى وقت شاءت ، ولا تطلقها إلا واحدة رجعية : وليس لها أن تكرر ذلك إلا إذا كان قد أذن لها فى التكرار كأن يقول لها لك أن تطلقى نفسك متى شئت وكلما شئت .

وكما أن التفويض يصح عند إنشاء العقد يصح بعد تمام العقد وفى أثناء قيام الحياة الزوجية .

وإنه لوحظ أن النساء اللاتى تكون عصمتن بأيديهن يطلقن أنفسهن لاتفه الأسباب مما يدل على سرعة فائز المرأة ، وانظروا بالحكم من غير ترو .

## يمين الطلاق

١٠٩ - كثيرون من الناس يحلفون بالطلاق ، فيقول الرجل على الطلاق لأفعله كذا أو لأفعلن كذا ، وقد اعتبر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ذلك النوع من الأيمان لغوا لا يقع به طلاق ، وذلك مأخوذ من رأى ابن تيمية وابن القيم ، والشيعية الإمامية ، وبعض الزيدية .

ومن ذلك أن يقول إن فعلت كذا فأن طالق ، وهو لا يقصد الطلاق ، بل يقصد منعها من الفعل فإن الطلاق لا يقع ، كأن يقول لها إن ذهبت إلى بيت أهلك . فأن طالق ، وهو لا يقصد وقوع الطلاق إن ذهبت بل يقصد منعها من الذهاب لا يقع الطلاق ، ومثله إن قال : إن شربت الدخان فامرأتى طالق ، فإنه لا يقع الطلاق إذا شرب ما دام يقصد بالكلام منع نفسه من شرب الدخان . أما إن قصد إيقاع الطلاق فإن الطلاق يقع .

## العدة

١١٠ - العدة هي المدة التي تنظرها المرأة بعد الطلاق أو الوفاة ولا تزوج زوجاً آخر حتى تنتهى .

والعدة من الوفاة تكون بأربعة أشهر وعشرة أيام، سواء كان المتوفى قد دخل من زوجته أم لم يكن ، وذلك إذا كانت غير حامل . أما إذا كانت حاملاً فإن العدة تكون بوضع الحمل .

وإذا كانت المرأة مطلقة فلا عدة إلا إذا كان قد حصل دخول أو خلوة صحيحة ، وهى للمرأة ذات الحيض ثلاث حيضات ، وإذا كانت من غير ذوات الحيض بأن كانت كبيرة قد بلغت خمساً وخمسين سنة ، أو كانت لم تر الحيض فإن العدة تكون بثلاثة أشهر ، وذلك لقوله تعالى : « واللائى يثنى من الحيض من نسائكم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » .

وكل هذا إذا لم تكن المطلقة حاملاً ، فإذا كانت حاملاً فإن عدتها تكون بوضع الحمل ، لقوله تعالى : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » .

### نفقة العدة :

١١١ - نفقة العدة واجبة على المطلق ، ما دامت العدة قائمة ، وذلك إذا كانت معتدة من طلاق ، أما الممتدة من وفاة فإنه لا نفقة لها ، لأن ملزم النفقة قد مات ، ونفقة العدة هى فى الحقيقة امتداد لنفقة الزوجية ، لأن الممتدة ممنوعة من الزواج من جديد ، لأجل الزواج السابق ، فهى امتداد للزواج السابق حكماً ، فوجب النفقة لذلك .

ولا تسمع دعوى النفقة للممتدة لأكثر من سنة شمسية على مقتضى القانون .  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

## حقوق الأولاد

### ١- الحضانة

١١٢ - عندما يولد الطفل تثبت عليه ثلاث ولايات : ولاية التربية الأولى ، وهي في الفترة التي لا يستطيع أن يقوم فيها بحاجاته بنفسه وهي الحضانة . والولاية الثانية ولاية الحفظ والصيانة والتعليم وهي الولاية على النفس ، والولاية الثالثة تدبير شئون ماله إذا كان له مال ، وهذه تسمى الولاية على المال .

والحضانة حق للنساء ، وقد أثبتها النبي ﷺ للنساء ، فقد ذهبت امرأة إلى النبي ﷺ تقول له : « يا رسول الله إن هذا ابني كان بطلي له وعاء ، وحجري له حواء ، وندي له سقاء ، وإن أباه طلقني ، وأراد أن يزرعه مني ، فقال لها : رسول الله ﷺ أنت أحق به ما لم تزوجي ، ويروى أن عمر كانت له زوجة من الأنصار أحبب منها ولده طامحا ، ولكن لم يوفق زواجهما فطلقها ، فرأى ولده تحمله جده أم أمه ، وأراد أن يأخذه منها فتنازعا إلى أبي بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ فأبقاه في يدها ، وقال لفاروق الإسلام عمر : « ربحها ومساها ومسحها وريقها خير له من الشهد عندك » .

١١٣ - وبمقتضى كون الحضانة للأم ابتداء ، وأنها أولى بالأب منه - قرر الفقهاء أن قرابة الأم تقدم دائما على قرابة الأب في حكم الحضانة ، تقدم أم الأم على أم الأب ، وتقدم الأخت لأم على الأخت لأب ، وتقدم الخالة على العممة ، وهكذا على ما هو مرتب في كتب الفقه .

١ - ويشترط الفقهاء في الحاضنة أن تكون أمينة على الصغير أو الصغيرة . حريصة على أدبه ودينه وخلقه ، فإن كانت لا تؤمن على خلقه نزع من يدها .

٢ - ويشترط أن تكون قادرة على القيام بشئونه فإن كانت مريضة . أو متقدمة السن بحيث تحتاج هي إلى رعاية غيرها لها ، فإنها لا تكون أهلا للحضانة .



٣ - ويشترط أن تكون غير متزوجة برجل ليس ذا قرابة محرمية للصغير أو الصغيرة، فإن كانت متزوجة بأجنبي لا تستحق الحضانة، وإذا كانت متزوجة بغير أجنبي كالجدة أم الأم تملك عند زوجها أبي الأم لا يسقط حقها في الحضانة.

٤ - هذا واتحاد الدين بين الحاضنة، والصغير أو الصغيرة ليس بلام، فإذا كانت مسيحية والصغير أو الصغيرة مسلماً لأن أباه مسلم لا ينزع من يدها إلا إذا كانت تلقته مبادئ دينها، أو يبلغ سن يدرك فيها بعض معاني الأديان.

١١٤ - وبقاء الولد في يد الحاضنة لا يمنع اتصال الأب، وذلك لأنه ولده وهو المولود له كما عبر القرآن الكريم، ولأنه هو الذي تجب عليه نفقته ونفقة الحاضنة والمرضعة كما قال الله تعالى: ودع على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف، ولذلك كان عليها أن تتمكن من رؤيته كلما أراد ذلك، ووجب أن تقيم في البلد الذي يقيم فيه الأب، ولا تنتقل منه إلا إلى البلد الذي عقد زواجها فيه، وكان فيه أهلها، أو تنقله إلى بلد غير ديني يكون قريباً من البلد الذي يقيم فيه الأب، بحيث يستطيع أن يراه ويعود في يومه من غير أن تتعطل أعماله وهذا خاص بالأم، أما غير الأم فليس لها أن تنتقل بالولد ذكراً كان أو أنثى من البلد الذي يقيم فيه الأب.

وإن هذا هو القسط، فكما أن الطفل في حاجة إلى رقابة أمه، هو أيضاً في حاجة إلى رقابة أبيه، ولا يصح أن يكون حق الأم في الحضانة سبباً في حرمان الرجل من حقه في الأبوة، وخصوصاً أنها أوجبت عليه كل التكاليف المالية، وعليه نفقات علاجه إذا أصابه مرض، ونفقات تعليمه إن دخل دور التعليم في المرحلة الأولى وهي التي يكون فيها في حضانة الأم، وليس من المعقول أن تكون عليه كل هذه الواجبات، ويحرم هو من رؤية ولده، ويحرم الولد منه

سن الحضانة :

١١٥ - تنتهي سن الحضانة باستغناء الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء،

وبعض الفقهاء حسدوا بالبرغ الطبيعي بأن تحيض البنت ويبلغ الصغير حد الاحتلام .

والمتاخرون من الفقهاء قدروا بالسنتين ، فجعلوها بالنسبة للصغير تنقضى بسبع وللصغيرة تنقضى بتسع ، وأطالوها بالنسبة للصغيرة لأنها تمتد إلى أن تعود عادات النداء من حاضتها .

ومن الفقهاء من قال إن الصغير إذا بلغ حد التمييز والإدراك خبر بين الإقامة مع أمه أو مع أبيه .

وقد جاء القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لجعل للقاضي المختص الحق في أن يمد سن الحضانة بالنسبة للصغيرة إلى إحدى عشرة ، وبالنسبة للصغير إلى تسع سنين إذا رأى مصلحة الطفل في ذلك ، وفي أكثر الأنظمة كان يقضى للقاضي ببقاء الطفل في يد الأم إذا كانت غير متزوجة ، وكان الأب متزوجا غيرها ، لأن تفرغ الأم له يجعلها أكثر رعاية من أبيه ، وبقاؤه في حضانتها أولى من بقائه تحت ظل امرأة أبيه ، وقد وجد اقتراح بأن يكون للام وأم الأم حق الحضانة بالنسبة للصغير إلى إحدى عشرة وبالنسبة للصغيرة إلى ثلاثة عشرة ، وإن ذلك في ذاته معقول .

١١٦ - وإنه يجب أن يعلم أن التربية الحقيقية للصغير والصغيرة لها درجات ثلاث .

- أولاها - وهي أمثلها أن يتربى بين أبويه ، فإنه ينمو بينهما جسمه ونفسه وعقله ، فينال الرعاية التامة في الغذاء والصحة مادامت قد توافرت فيها العناية به ، ويرى في تفكيرهما وأسلوب حياتهما ما يستطيع أن يدرك به الحياة التي تجري بين الناس ، وتوقظ العواطف الكريمة التي يمدان بها مافي نفسه من إحساس اجتماعي ، وهذه التربية ينالها أكثر الناس ، لأن الذين يفترون عن أزواجهم ولهم منهم أولاد نسبهم ضئيلة ، قد أثبت الإحصاء أن نسبة الطلاق من غير إعقاب أى ولد إلى وقائع الطلاق أكثر من ٧٥ ٪ ، والطلاق بعد إعقاب

ولد واحد نسبته نحو ١٧٪ ، وتضؤل النسبة كلما زاد عدد الأولاد .

الدرجة الثانية — أن يربي الولد في ظل أبيه بعد أن يتجاوز سن الحضانة ، وهذا ينال التهذيب المطلوب إذا كان الأب معنيا بتربيته أولاده حريصا عليها كل الحرص ، وكل الآباء كذلك إلا من غلبت عليه شفقوته . وهذا تزوع ولايته على ابنه ولا تبق .

الدرجة الثالثة — أن يربي الولد في حضن أمه حتى يكبر ويصير رجلا أو امرأة ، والذين يُكسَوْنُ على هذه التربية في أكثر أحوالهم يكونون مُدَكِّلِينَ ، ليست لهم إرادة قوية حازمة ، وتغلب عليهم الانانية ، لأنهم لا يقرضون على أنفسهم عطفًا متبادلا مع آخرين ، وذلك لأن أمهاتهم عودتهم ذلك . وإن هذه الحال ترى في البيم المدلل الذي ترك له أبوه مالا وتولت الأم رعايته ، وفي حال الأولاد الذين افرق آباؤهم عن أمهاتهم ، وآثر الآباء الراحة لأنفسهم فتركوا الأولاد في أيدي الأمهات على مال يدفعونه أو من غير مال ، وذلك بلا شك فرار من واجب الأبوة .

## ٢ - الولاية على النفس

١١٧ - إذا انتهت الحضانة وهي ولاية التريية جاء الدور الثاني، وهو الولاية على النفس، وتشمل هذه الولاية ولاية التزويج، وولاية الترية والتهديب .  
وهذه الولاية تثبت للرجال، لأن الطفل ذكراً أو أنثى بعد انتهاء سن الحضانة يحتاج إلى التوجيه إلى شئون الحياة، ويحتاج إلى الحفظ والصيانة، ويحتاج إلى شخصية قوية يستجى منها ويحاكيها، فإن ذلك الوقت هو وقت تفتح الفرائز الاجتماعية، فلا بد من شخصية تمت فيه صفة الحياء التي تهذب هذه الفرائز، وتجعلها دائماً في طريق الاعتدال من غير أن تبتها أو تذلها، وذلك لا يكون إلا بسلطان الأب العتوف، ولا يكون بعتان الأم الرعوم، وكل يؤدي عمله في وقته .

١١٨ - وأول من يستحق ذلك هو الأب، فهو المولود له، وهو أول من يهه صلاح الولد، ويؤذيه فساد، وهو أقدر الناس على توجيهه بسبب صلة الأبوة العاطفة ذات السلطان .

فإذا لم يكن الأب موجوداً أو لم يكن صالحاً لهذه الولاية كانت الولاية على النفس للجد أبي الأب، لأن الجد أب عند عدم وجود الأب، ولأن له من حب المصاحبة والرعاية والشفقة ما للأب، ولقد تولى رعاية النبي صلى الله عليه وسلم جده عبد المطلب، وكان يعبر عنه بابنه، فكان يقول عن النبي عليه السلام : « إن ابني هذا سيكون له شأن، وإذا لم يكن للطفل أب ولا جد، فإن الولاية على النفس تنقل إلى أخيه الشقيق، وذلك لأن الأخ الشقيق أقرب إلى الطفل بعد آبائه، ولأن مصلحته تعود على أخوته بالنفع، إلا إذا تمارضت مصلحته مع مصالحهم، فإنه في هذه يكون للقاضي الحق في ألا يضمه إليه .

وإذا لم يكن للطفل أخ شقيق فالولاية على النفس تكون لأخيه لأبيه، ثم للذكور من أولاد أخيه الشقيق، ثم للذكور من أولاد أخيه لأبيه، وهكذا .

وإذا لم يكن أحد من هؤلاء تنتقل الولاية إلى أعمامه ثم أولادهم ويقدم الأشقاء دائما ، على أولاد الأب ، ولقد كفل النبي صلى الله عليه وسلم بعد جده عبد المطلب عمه أبو طالب ، وكان له حاميا وراعيا وشفيعا ، حتى كان يحميه من أذى من المشركين بعد أن بلغ الأربعين وأخذ يبلغ رسالة ربه ، فأناله المشركون بالأذى البالغ إلا بعد وفاة أبي طالب مع أنه مات على الشرك ، فن بعد أبي طالب هموا بقتله عليه الصلاة والسلام ، ولم ينجه من كيدهم وتدميرهم إلا هجرته صلى الله عليه وسلم في خفاء .

وإذا لم يكن للصغير أحد من الأقارب من عصبته ، فإن الولاية على النفس تنتقل إلى القاضي ، فيضع الطفل عند قريب له أو غير قريب يكون قد عرف بالأمانة ، وإذا رأى أن يبقى في يد حاضنته يبقى .

وإذا كان ثمة دور عامة لحضانة الأطفال أو الولاية عليهم فإن هذه الدور تقوم مقام الحضانة إذا لم تكن حاضنة صالحة ، وقد تقوم مقام الولي على النفس إذا لم يكن هناك ولي على النفس صالح .

١١٩ - هذا ويجب أن يلاحظ في الولاية على النفس ثلاثة أمور :

أولها - أن الأب لا ينزع طفله الذي تجاوز سن الحضانة من يده إلا إذا ثبت أنه غير أمين عليه أو لا يراعى مصلحته وكذلك الجد ، أما غير الأب والجد من العصبات فقد قرر الفقهاء أنه قد تتعارض مصالحهم مع مصلحة الطفل فإذا أراد أحدهم أن ينزعه من يد الحضانة إذا بلغ سن الحضانة لا يحكم له بمجرد أن ذلك حقه ، بل على القاضي أن يلاحظ مصلحة الطفل في ذلك ، حتى أن ابن عابدين من فقهاء الحنفية يقرر أن الأم إذا كانت متزوجة وسقط حقها في الحضانة بهذا الزواج ، وأراد الولي من العصبات ضمّه من القاضي فعلى القاضي أن يلاحظ ما هو أنفع للصغير غير مقيد ، فقد يكون الزوج الأجنبي أعطف عليه من عمه أو ابن أخيه ، وعلى ذلك يقيه مع أمه ، أو يعطيه للعصبة إن ثبت أنه لا أذى منه .

والعصبة كما أشرنا هم أقارب الطفل من جهة الذكور كإخيه الشقيق أو أبيه أو عمه .

١٢٠ - الأمر الثاني الذي يجب ملاحظته - أن الأمانة شرط في كل ولي على النفس ، فإذا فقدت هذه الأمانة أصبح غير مستحق لهذه الولاية ، ولقد جاء القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ فنظم الولاية على النفس من حيث سلبها ووقفها . وتسلب الولاية على النفس وجوبا فيما يأتي :

(١) إذا حكم على الولي في جريمة اغتصاب ، أو هتك عرض ، أو جريمة من الجرائم التي يكون فيها تعريض على الدعارة ، وكانت الجريمة على من هو في ولايته ، وكذلك من حكم عليه أكثر من مرة في هذه الجرائم ، ولو لم تكن الجريمة واقعة على من هو في ولايته .

(ب) من حكم عليه في جنابة وقعت على واحد ممن تشملهم ولايته ، أو حكم عليه بجنابة وقعت من هؤلاء .

وسلب الولاية في هاتين الحالتين حتى ، وإذا سلبت ولايته من قاصر سلبت عن بقية من يتولى أمورهم في النفس ، وذلك في غير ولاية الأب والجد .

ويكون سلب الولاية جوازا ، فيجوز أن تسلب ويجوز أن توقف فيما يأتي :

(١) إذا حكم على الولي بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة .

(ب) إذا حكم عليه في جريمة اغتصاب أو هتك عرض أو تعريض على الدعارة ولم تكن الجريمة على من هو في ولايته ، ولم تكرر .

(ج) إذا حكم على الولي أكثر من مرة لجريمة تعريض الأطفال للخطر أو الحبس بغير سبب ، أو اعتداء جسيم إذا كانت الجريمة في كل هذا على من هم في ولايته .

(د) إذا حكم بإيداع أحد المسمولين بولاية الولي في دور الاستصلاح ، فإن ذلك يكون دليلا على أنه لا يحسن القيام على تربية من هو في ولايته .

(هـ) إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء معاملته ، أو سوء القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة ، أو الإدمان على الشراب أو المخدرات ، أو بسبب عدم العناية أو سوء التوجيه ، ولا يشترط في هذه الحال أن يصدر ضد الولي حكم بوجوده هذه الأفعال .  
ويحكم سلب الولاية أو وقفها في كل ماسبق ، ولو كانت الأسباب المسوغة للسلب سابقة على قيام الولاية ، فلو كان الأخ معروفا بواحد من هذه الأمور قبل ولاية أمر الصغير ثم آلت إليه الولاية بحكم الشرع ، فإن القاضي له أن يوقفها ، وله أن يسلبها .

وفي حال سلب الولاية أو وقفها يتولى أمر الصغير من يلي هذا الولي في الولاية على النفس ، فإذا لم يكن أو كان وامتنع كان للمحكمة أن تعهد بالصغير إلى أى شخص يكون أمينا ، ولو لم يكن قريبا له مادام حسن السيرة صالحا للقيام بتربيته . ويجوز أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لذلك .  
١٢١ — وفي حال الحكم من محكمة الجنايات بسبب أمر يكون فيه سلب للولاية أو وقف لها يقرر القانون أنه لهذه المحكمة أن تقرر سلب الولاية باعتبارها ثمرة لهذا الحكم .

وإنا نرى أن ذلك يجب أن يكون واجبا على المحكمة ولا يكون جوازا لها كما سنبين ، فإن فيه صلاحا للمولى عليه .

وإن الذين سلبت ولايتهم لجنايتهم على الصغير أو تكرار الحكم عليهم في جرائم الدعارة وغير ما لهم أن يطلبوا إعادة ولايتهم إذا ردا اعتبارهم .  
ومجوز للذين سلبوا الولاية بنفي حكم وم الذين سلبت ولايتهم لأخلاقهم أن يطلبوا إعادةها بعد ثلاث سنين من سلبها .

١٢٢ — الأمر الثالث الذى يجب ملاحظته فى الولاية على النفس ، هو أنه ثبت أن إهمال الأولياء على النفس ، أو سوء أخلاقهم هو السبب الجوهرى فى التشرذم ، ونوضح ذلك بعض التوضيح .

## الشرذ

١٢٣ — لقد كثر الشرذ في البلاد العربية كثرة واضحة، فوجد التسول والمتسولون يفجئون الناس في الطريق، ووجدنا بجوار هؤلاء الأطفال الذين لا مأوى لهم، ولا كلى يكلؤهم، وقد فقدوا كل رعاية اجتماعية من أسرهم. إذ لا أسرهم تدمم بالعطف والحنان، حتى تكون منهم لبنات قوية في بناء المجتمع، وإنما إذ ينشئون على ذلك النمط الاجتماعي ينشئون أعداء للمجتمع، فيكون منهم الشذاذ الذين يستلبون أموال الناس، فإن حال سائل دون أن يستلبوا هذا الاستلاب استلبوا الأرواح ليصلوا إلى مبتغاهم.

١٢٤ — ولقد حاول العلماء أن يتعرفوا أسباب ذلك الداء الذى يفتك بالمجتمع العربى، فقال بعض ذوى السلطان ان سببه الطلاق وتعدد الزوجات، وإنه إذا قيد الطلاق وقيد تعدد الزوجات زال ذلك السيل من المتشردين، أو خف وضعف أثره.

وإنه من الثابت أن الطب الاجتماعى كالطب الجسمى إذا أخطأ الطبيب فى وصف الداء، وانجه إلى وصف الدواء لما يتوهمه داء أدى خطؤه إلى ترك الدواء يستشرى من غير مقاومه أو علاج، بل ان الدواء الخطأ قد يزيد الداء حدة.

ولذا نرى أنه يجب فحص هذا المرض بالخبار الاجتماعى الصحيح وهو الإحصاء الاجتماعى، وقد أدى الإحصاء إلى إثبات ثلاث حقائق جوهرية.

الحقيقة الأولى — أن أكثر وقائع الطلاق تكون قبل أن يعقب الزوجان أى ولد أو بعد أن يعقبا ولد واحداً، فقد أثبتت الإحصائيات عن ١٩٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ أن وقائع الطلاق قبل إعقاب أى ولد تستغرق نحو ٧٥٪ من وقائع الطلاق، وأن وقائع الطلاق التى تحدث بعد أن يعقبا ولداً واحداً تستغرق نحو ١٧٪، وتقل النسبة كلما كثر عدد الأولاد، وقد أشرنا إلى إحصاءات أخرى فى هذا من قبل عند الكلام فى تقييد الطلاق، وهذا يدل على أن الولد وثاق



قوى ، وقيد من اللحم يمنع الإنطلاق في الطلاق ، وذلك بلاشك ، يدل على أن الطلاق لاصلة له بالتشرد .

الحقيقة الثانية — أن نسبة تعدد الزوجات قد قلت كما تدل على ذلك الإحصاءات المختلفة ، فقد هبطت نسبة التعدد إلى نحو ٣,٧٥ ٪ إلى سنة ١٩٥٣ ، ولعلها تعددت دون هذه النسبة ، وإنه إذا كان تعدد الزوجات هو السبب في التشرد كان من الحتم اللازم أن تقل نسبة التشرد كلما هبطت نسبة التعدد ، ولكن الملاحظ أنه في ازدياد ، ولم تنخفض وطأته ، وإن كانت قد خفت في بعض البلاد . فبأسباب العلاج لا بسبب تقييد التعدد ، فإن هذه النسبة الضئيلة كان موجودة وهو متفاقم في أشد أحواله .

الحقيقة الثالثة — أنه وضع إحصاء لعدد من عدد آباء الزوجات أو وقع على أمهاتهم الطلاق من اللاجئين في الملاهي والأحداث ، فبين أن نسبتهم ضئيلة مما يدل على أن إباحة الطلاق ليس لها دخل ولا تأثير في إخماد ذلك المرض العضال .

١٢٥ — وإنه على فرض أن لها تأثيراً ، وذلك فرض جدلي ، وليس هناك واقع يؤيده فإن تأثيرهما يحمي من قبل إهمال الولي على النفس ، وإن علاج ذلك الإهمال أمر نافع نعماً محضاً في ذاته من غير أن يترتب أي ضرر إجتماعي من ناحية أخرى ، وهذا العلاج يفتقر عن علاج تقييد الطلاق وتقييد التعدد من ناحيتين : الناحية الأولى — أنه لا يترتب عليه تضيق في الحرية الشخصية ولا ضرر كما بينا ، بينما التقييد في الطلاق والتعدد يبق علاقات زوجية غير صالحة للبقاء ، ويقيّد الحرية الشخصية في الحلال ليطلقها في الحرام ، وحسب ذلك سبباً للتوق .  
وثانيهما — أن علاج الأولياء على النفس يمنع جرائم مؤكدة تقع على الأولاد من الأولياء ، وتقييد الطلاق أو التعدد لا يجعل الفاسد من الأولياء مستقيماً ، فهذا العلاج انجاء إلى موضع الداء ابتداء .

### علاج التشرد :

١٢٦ - وإتنا عند الاتجاه إلى علاج التشرد تتجه اتجاهين : أحدهما علاج وقائي ، والثاني علاج واقعي ، ولا شك أن العلاج الوقائي هو الصعب ، والعلاج الواقعي هو السهل .

والعلاج الواقعي هو جمع أولئك المتشردين ، ووضعهم في إصلاحيات أو ملاجئ ترويضهم ، وتولى تهذيبهم وتأديبهم وتربيتهم ، وتعليمهم الحرف المختلفة ، وإن ذلك العلاج هو كالإسعاف للحال القائمة .

وبلاحظ في دور التربية التي تقوم على تربية هؤلاء المتشردين أنه يجب أن تحوّلهم بالشفقة والعناية والرحابة ، فإن أولئك الأطفال وقد فقدوا الراعي ، والحامي في حاجة إلى من يشعّرم بحنان يقوم مقام حنان الأبوة والأمومة وهناية الأب الصالح وحفظه ورحابته ، وذلك لتنسيق عواطف الألفة والمحبة في نفس الغلام المتشرد ، فلا ينظر إلى المجتمع نظرة الخائف المتوجس وإذا كبر نظر إليه نظر المتحضر المفترس ، بل يجب أن يحل محل هذا الشعور شعور الأخوة المتولّفة والمحبة المقربة .

ويجب أن يتبدى ذلك من وقت أخذّه إلى وقت إقامته ، ثم إلى انتهاء تربيته . ومن أجل ملاحظة هذا يجب أن تتولى جمع المتشردين من الطرقات والمقاهي والحدائق الاجتماعية مع الاستعانة بالشرطة ولا تتولى الشرطة نفسها ، فإن الشرطة يدها غليظة مرهوبة ، تلقى الفرع ، ويد المختصين بالدراسات الاجتماعية يد رقيقة فيشعر بالرفق من وقت التقائه بمهذبه ، وليصّبه هذا الشعور في كل أحواله في هذه المؤسسة حتى يألفها ، ويؤثرها على كل إقامة سواها ويجب أن يكون إشراف الاجتماعيين كاملاً مستمراً ، لا ينقطع ، وأن تكون الرقابة الإدارية دقيقة وأن تكون أمينة .

كما أنه يجب ألا يجهلوا الغلمان ينظرون إلى هذه العور نظرتهم إلى السجون ،

بل ينظرون إليها نظرتهم إلى المدارس الداخلية ، فيجعل لهم الحق في أن يخرجوا يومين أو أكثر في الأسبوع ، ولكن لا يعطون ذلك الحق إلا بعد أن يطمئن القائمون على تربيتهم أنهم ألفوا المسكن ، وأنهم يوثقونه على غيره ، ولا يحبون أن يفارقوه ، وإذا هرب أحدهم عند استعمال هذا الحق أنزل به عقاب لا يكون غليظاً منفرأ ، ولكن يكون زاجراً داعياً لأن يحمله على أنه يهذب نفسه بنفسه ، ويقوى إرادته وعزمته ، ويمتنع أن يساير أهواءه التي تدفعه إلى التشرذ ، ويصحح أن يكون العقاب بتوبيخ علني ليكون أروع لغيره ، وليوجد بين هؤلاء الصبية رأياً عاماً مهذباً لأنما تسوده الفضيلة .

وفي الجملة تكون دور الإيواء دور تهذيب وإصلاح لا تقيد فيها الحرية ، ولكن توجه توجيها سليماً ، وذلك بلا شك يحتاج إلى مهرة من المربين ، الذين أوتوا عقلاً راجحاً ، وقلباً عاطفياً ، وعلماً ودراية ، وخبرة بشئون النفوس ، ومراناً على علاج أدواتها .

١٢٧ - هذه إشارات إلى العلاج الواقعي للتشرذ الواقع ، ونحسب أنه لم يوجد هذا العلاج في مصر بشكل عام شامل ، ونرجو أن يتم قريباً . وننتقل بعد إلى العلاج الوقائي الذي يمنع الداء ، أو يخفف منه فلا يكون وباء .

وإن هذا العلاج الوقائي يتجه إلى تنظيم الولاية على نفس الصغير تنظيمًا كاملاً حتى يتم تهذيبه وتربيته ، فيكون عضواً عاملاً في المجتمع ، وإن ذلك العلاج يكون في نظرنا باتباع أمور كثيرة :

أولها - تطبيق القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ تطبيقاً دقيقاً ، وذلك يكون بملاحظة الأحوال التي تسلب فيها الولاية على النفس وجوباً أو جوازاً فعلي المحكمة المختصة عند صدور حكم يترتب عليه سلب الولاية على النفس وجوباً أو جوازاً أن ترسل هذا الحكم إلى محكمة الأحوال الشخصية ، لتسرف هذه المحكمة ما إذا كان لهذا المحكوم عليه ، قصر في ولايته غير الذين جنى عليهم ( ٨ الجمع )

ومدى تأثيره بشكل عام في المولى عليهم ، فإنه في هذه الحال تنظر المحكمة لتطبيق القانون تطبيقاً دقيقاً تحتاط فيه لأولئك القصر الذى لا حامي يحمهم إلا إذا نظر إليهم القضاء تلك النظرة .

بل انه يجب أن يرسل إلى محكمة الأحوال الشخصية — كل حكم يمس الأخلاق عن قرب أو عن بعد إلى عاكم الأحوال الشخصية إذا كان المحكوم عليه له أولاد يتولى أمرهم ، أو كان في ولايته غير أولاده ، لتنظر محكمة الأحوال الشخصية في مدى صلاحيته للولاية ، فأولئك الذين يحكم عليهم للاتجار في المخدرات أو في تناولها ونحوهم ترسل الأحكام الخاصة بهم إلى عاكم الأحوال الشخصية — لتنظر في مدى ولايتهم .

١٢٨ — وثانيها — أنه يجب أن ترسل الأحكام المقيدة للحرية كلها إلى الوحدات الاجتماعية ، لتنظر تلك الوحدات في حال الأسرة التي يعولها المحكوم عليه والأطفال الذين يلي عليهم ، ما مصيرهم ، ومن يعولهم في مدة غيبته ، وما مآل أمراته التي تكون كالارملة في غيبته ، بل انها تكون أسوأ حالا ، إذ الارملة تستطيع أن تزوج فتجد من يعولها . وإن إهمال أسر الذين صدرت فيهم أحكام مقيدة للحرية طويلة الأمد وقصيرة الأمد — كان سبباً في كثرة التشرد بلا شك . فإن هذه الأسر تكون عادة أسرة عمال عن يكون كسبهم على قدر حاجاتهم الشهرية أو الأسبوعية ، وإذا عطل عائلهم عن العمل بتقييد حريته ضاعوا ، والضياع هو الأرض التي يفرخ فيها التشرد ، وينمو فيها الشذوذ والفقر . ومن ذا الذي ينتظر من أسرة تتكون من امرأة وخسة أولاد مثلاً لا يجدون طعاماً ولا كساء ، بل أحياناً كثيرة لا يجدون المأوى ، إن الطريق يلتقطهم ، فيتخذون منه المأوى ، ويتخذون التشرد سبيلاً ، ولا يعلم إلا الله تعالى الطريق الذي تلجأ إليه الأم ، والله بكل شيء محيط .

١٢٩ — وثالثها — أن تعرف أحوال الأطفال الذين يموت عائلهم ،

سواء أكان ذلك العائل أباً أو جداً ، أم كان العائل أخاً أو عما أو خالا ،  
وتتعرف موارد رزقهم ، فإن كان لهم عائل يحل محل العائل الذى توفى عهدوا  
بأمر نفقتهم إليه ، وأمدوم بالإعانة التى تكفيهم بالمعروف إن لم يكن لهم عائل  
أو كان لهم عائل وامتنع عن القيام بواجبه ، وفى هذه الحال تعينهم على استصدار  
حكم قضائى يُلزمهم .

وإن نتج الأمر التى يموت عائلها واجب اجتماعى بلا شك ، وإعماله يؤدي  
إلى ضياع أولئك الأطفال الذين يتركون ضعافاً ، وفى الضياع بنيت التشرد  
وتستغلط سرقه .

ولا يصح أن يتركوا حتى تطلب لهم مساعدات اجتماعية ، فإن الطلب عسير ،  
ولا يستطيعه كل إنسان ، والإصلاح يوجب أن يبادر المصلح بإصلاحه قبل  
أن ينشأ الشكوى ، وصيحات المريض .

١٣٠ - ورابعها - العناية بإعداد كل إنسان للعمل ، وتمكينه من العمل  
الذى يناسبه ، فإن القوى المتعطلة . تترتب فيه عادة الخمول وعدم الاعتماد  
على النفس ، ويسودها الفقر من غير محاولة لعمل ، وفى وسط تلك الحال العفنة  
تموت الكرامة وتموت النفس ، وتعود سلوك كل المسالك الذليلة المنيئة ،  
فيكون التسول ، والتسول والتشرد تؤمان برضعان من ثدى واحدة ،  
وهى هوان النفس ، ومن يعود الهوان ويستمره ، ويتربى عليه - يكون مؤثراً  
فى سلوكه مدى الحياة ، بل فى سلوك من يتربون على مآذنه الذليلة ، وكذلك نجد  
أمراً يسيطر عليها الهوان ، فتدفع أولادها إلى التسول ، مع أن الرجل قادر ،  
والمرأة تستطيع العمل الذى تحسنه النساء .

ولاعلاج لهذا الداء إلا بالترغيب فى العمل والخل عليه ، ونهية الأسباب ، ليشعروا  
بعمزة العمل ، وبيل العيش المعروق بالجد ، فإن التعطل والرضا بالهين من العيش  
يتولد عنه التسول والتشرد كما أشرنا ، والعمل الجاد هو الذى يزيل ذلك الهوان .

١٣١ - هذه بعض الأدوية لمعالجة التشنج ، وهو يحتاج إلى إصلاح اجتماعي واسع النطاق ، ولا يكتفى فيه بالكلام ، ولا بالقوانين وحدها ، فإن القوانين ليست علاجا ، ولكنها قيود قد يحتاج إليها العلاج ، وربما لا يحتاج ، ولا يمكن أن تسير من غير عمل . وهنا قانون الولاية على النفس قد صدر قريبا من الكمال ، ولكن لم تتوافر أسباب تطبيقه ، فلم يمنع فساد الأولياء ولا التشنج ، ولم يتحقق ما فيه من خير .

وإن الذين يطالبون بتقييد الطلاق ، وتقييد التعدد ، والعمل على تقليله . يمرضون علاجا لغير الداء ، وهو في ذاته يتولد عنه أشد الأدواء ، وإن الاتجاه إليه فرار من العمل الجدى المنتج إلى أمر آخر سهل ، ولكنه غير منتج إلا شرا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

### ٣ - الولاية على المال

١٢٢ - هذه هي الولاية التي تثبت على الأولاد بالنسبة لأموالهم إذا كانت لهم أموال ، وقد نظمها الإسلام بالنسبة للأولاد إذا كانت لهم أموال ، وهي تثبت على الصغار ، والمجننين والمعانين والسفهاء ، وهؤلاء الولي المألى عليهم الولاية التامة ، وذوو العاهات وعم الصم البكم ، والصمى البكم ، أو الصمى الصم أى الذين تكون لهم عاهتان من العاهات الثلاث الصمى والخرص والصمم تثبت عليهم ولاية معاونة ليست مانعة من التصرفات .

ولتتكم على هؤلاء واحداً واحداً :

الصغار : والصغر فى نظر القانون يثبت إذا كان الشخص لم يبلغ الحادية والعشرين سواء أكان ذكراً أم كان أنثى فإن الولاية تستمر عليه ، حتى يبلغ هذه السنة ، وليس له التصرف فى ماله إلا إذا بلغ الثامنة عشرة ، فله أن يتولى إدارة أمواله من غير التصرف فى رأس المال ، على أن يكون ذلك بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ، وموافقة الولي المألى على ذلك ، وإذا أساء التصرف نزعته منه هذه الإدارة ، ويكون النزاع يطلب من الولي المألى .

وإذا بلغ الشخص ولكن كان غير رشيد عند بلوغه امتدت الولاية عليه باعتباره سفهاً ، وهذا كله متفق مع الشريعة الإسلامية .

وإذا كان القاصر يعمل وبكسب من عمله فإنه يكون حر التصرف فيما يكسبه من عمل إذا بلغ السادسة عشرة ، ولا يجوز أن يتعدى ما يلزمه من أموال حدود ما يكسب من عمله ، وللمحكمة أن تقيد تصرفاته فيما يكسب إذا كان هذا فى مصلحته بأن كان يسرف فى هذا المال إسرافاً غير معقول .

المجننون والعته :

١٢٣ - وإذا أصيب شخص مجنون أو عته فإنه يحجر عليه ، ويتبدى الحجر

من وقت قيام سبيه وهو الجنون أو العته إذا تصرف تصرفاً ضاراً به ، ولم يكن المتصرف معه جاهلاً لحاله .

وكذلك إذا كان الشخص سقيماً ، وهو الذى يتصرف فى أمواله على غير مقتضى العقل والشرع بأن يسرف فى غير موضع الإنفاق ، ومثله ذو الغفلة ، وهو الذى يغيب فى الياسات ، ولا يعرف التعامل فى الأسواق ، وإذا تولى ذلك ضائع ماله ، والحجر على السفيه وذى الغفلة يبتدىء من وقت حكم القاضى بالحجر .

### الولى المالى :

١٣٤ - الولى المالى على الصغير ، هو أبوه ، فإن فقد أباه فجده أبو أبيه ، إذا لم يكن أبوه أوصى بشخص آخر ، وليست سلطة الأب أو الجد فى ولايته مال ابنه . أو حفيده مطلقاً ، إلا إذا كان المال الذى يملكه الولد قد تبرع به أبوه ، فإن سلطة الأب تكون مطلقاً ، ولا حساب عليه ، ولا يسأل عنه ، وكان ذلك تشجيعاً للأباء ليتبرعوا لأولادهم ، لأنه إذا كان تبرعه يؤدى إلى الحساب المستمر ، فإن الأب قد يتمتع عن التبرع ليتق هذا الحساب .

وإذا كان المال قد آل للقاصر عن غير طريق الأب ، واشترط المتبرع بالمال ألا يتولاه الأب ، فإن الأب لا تكون له الولاية على هذا المال ، بل تكون الولاية لمن تعينه المحكمة .

وإذا لم يكن مثل هذا الشرط فإن الأب أو الجد تكون له الولاية ، ولا تكون مطلقاً كما نوهنا ، بل تكون مقيدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذى رسم الحدود لولاية الأب ، فلا يجوز للأب التبرع من مال القاصر إلا لأداء واجب إنسانى ، كاستئجار لمصلحة عامة ، أو لجهة بر واصمة ، أو لأداء واجب عائلى . يأخذ من المحكمة ، ولا يجوز أن يقرض أحداً من مال القاصر أو يقترض منه ، وغير ذلك كثير قد بين القانون منه .

١٣٥ - والأولياء بالنسبة لأهلبيهم للولاية أربعة أقسام :



القسم الأول - أولياء قد عرفوا بالسفه والتبذير ، وهؤلاء لا تكون لهم ولاية على القاصر ، لأنهم يستحقون أن يحجر عليهم فأولى ألا تكون لهم ولاية على غيرهم .

والقسم الثاني - أولياء كانوا صالحين للولاية وفيهم أهلية ، ولكن ثبتت خيانتهم ، وهؤلاء تسلب عنهم الولاية إن رأت المحكمة ذلك ، وإن رأت أن تبقىهم وتقيد تصرفاتهم بأمرتهم .

والقسم الثالث - أولياء ثبتت أمانتهم ، ولكن ليست عندهم القدرة الإدارية الكافية ، وهؤلاء تبقى المحكمة ولايتهم ، وتقيد تصرفاتهم ، أو تعين من يعاونهم في إدارة هذه الأموال .

والقسم الرابع - أولياء أمناء قادرين ، وهؤلاء تكون ولايتهم كاملة في حدود القانون والشرع ولا تحاسبهم المحكمة إلا عند وجود مقتض للحساب ما دامت كل تصرفاتهم في دائرة القانون .

١٣٦ - وإذا لم يكن الصغير أب ولا جد ، وكان للأب وصى فإنه يتولى بعد أن تقر المحكمة هذه الوصاية ، وهي تقرها ، إذا كان الوصى مستوفياً شروط الولاية المالية ، بأن كان أميناً قادراً ، وثبتت الوصاية بورقة مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها توقيعه ، أو بورقة رسمية ، أو بورقة عرفية مصدق على التوقيع فيها .

وإذا لم يكن للأب وصى وليس للولاء أبو أب ، فإن المحكمة الحسبية تعين فيما من تلقاء نفسها .

وسواء كان الوصى معيناً من قبل الأب ، وهو الذى يسمى الوصى المختار أم كان معيناً من قبل المحكمة ويسمى فيما ، فإنه مقيد في تصرفاته كلها ، وعليه أن يودع أموال الصغير في إحدى الخزانات التى تراها المحكمة .

وهو مسئول عن أخطائه ، سواء أكانت جسيمة أم غير جسيمة ، ومثله

الجد في ذلك ، أما الأب فإنه لا يسأل إلا عن الخطأ الجسيم .  
ولقد قرر القانون أن الوصاية تكون بغير أجر إلا إذا قررت المحكمة  
أن تقدر له أجره بطلب الوصى ، أو تمتعه مكافأة عن عمل معين يقوم به .  
القوامة على السفیه وذی النفقة :

١٣٧ — تقيم المحكمة قیما على السفیه وذی النفقة وكذلك المجنون والمعتوه ،  
وهم الذين بلغوا عقلاء راشدين ثم حجر عليهم .  
والمحكمة هی التي تعین القيم على هؤلاء ، لأن الولاية المالية عليهم قد انتهت  
بيلوغهم عقلاء راشدين ، وأسباب الحجر عارضة لهم من بعد ذلك ، ولقد قرر  
قهاء الحنفية أن الولاية المالية للأب أو الجد تعود إلى المجنون والمعتوه إذا أصيب  
ذلك بعد عقله ، أما بالنسبة للسفیه وذی النفقة ، فإن الولاية المالية تكون  
للمحكمة ، ولئن تعينه بمقتضى ما لها من ولاية عامة على القصر .

ولقد جاء القانون رقم ١١٩ ، ووضع لذلك حكما عاما ، لجعل الولاية تكون  
للمحكمة بهذه الولاية العامة ، ولكن لائمين غير الابن أو الأب أو الجد  
إذا كان في هؤلاء من يصلح للولاية ، ولذلك كان النص في المادة — ٩٨ —  
على الوجه الآتى :

« تكون القوامة للابن البالغ ، ثم للأب ، ثم للجد ، ثم لمن تختاره المحكمة » .  
ولم تفرق المادة بين أن يكون الحجر بسبب المجنون أو العته ، وأن يكون  
بسبب السفه أو النفقة .

١٣٨ — والأوصياء والقوام مقيدون في تصرفاتهم وليس لهم أن يتصرفوا  
في أى أمر يمس رأس المال عن قرب أو عن بعد إلا بإذن من المحكمة ، كما أنه ليس  
لهم أن يدخلوا في خصومات إلا بإذنها .

ويلاحظ أن الوصى أو القيم لا يولى إلا إذا كان أمينا رشيدا في ذات نفسه ،

لم يحكم عليه في جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو الماسة بالشرف ، ولم يكن مشهوراً بسوء السيرة ، وكانت له وسيلة مشروعة للتكسب ولا يكون محكوماً بإفلاسه .

وكذلك لا يتولى الوصاية على الصغير من يكون الأب قد قرر حرمانه من الوصاية ، فإذا قرر الأب حرمان الأم من الوصاية لمصلحة رآها لا يصح أن نعينها المحكمة وصية ، وكذلك إذا قرر حرمان الأخ أو العم .

وقد قرر القانون ١١٩ أن يكون الوصى من طائفة القاصر ، فإذا كان الطفل أو المحجور عليه لفسه ينتمى إلى الأقباط الأرثوذكس وجب أن يكون الوصى من هذه الطائفة ، فإن لم يمكن إقامته من أهل طائفته فن أهل مذهبه والمذهب هو الأرثوذكسية مثلاً ، أو الكاثوليكية ، فإن لم يكن فن أهل دينه .

#### المساعدات القضائية :

ثبتت المساعدات القضائية على الأصم الأبكم ، أو الأعمى الأصم ، أو الأبكم الأعمى كما أشرنا ، وثبت عليه إذا تعذر عليه بسبب هاتين الآفتين المجتمعين التمييز عن إرادته ، وهذا الحق جوازى للمحكمة .

والمساعدة القضائية تثبت أيضاً لكل من أصيب بعجز جنائى يمنعه من الانفراد بالتصرفات ، كأن يمتثل لسان شخص .

ويشارك المساعد القضائى فى كل التصرفات التى يضر افراد المريض فيها ، وإذا امتنع المريض عن إشراك المساعد فى تصرف من التصرفات أمرت المحكمة بإشراك المساعد ، أو صرحت بالانفراد من المريض على حسب ما ترى من مصلحة ، وإذا امتنع المريض عن تصرف رأى المساعد ضروره ، فإن المحكمة تأذن للمساعد بالانفراد إن تبين لها وجه المصلحة فى التصرف .

١٤٠ - من هذا يتبين أن القوانين القائمة فى مصر قد عملت على حماية الصغير

في نفسه ، وماله ، وذلك كله مقتبس من الأحكام الشرعية ، وبعضه تطبيق لنصوص مذهب من المذاهب الفقهية ، فن وقت ولادته ، وقد حاطته النظم الشرعية والقانونية بالرعاية ، فنظمت أحكام الرضاعة ، وبينت من له الحق في تربيته التريبة الأولى ، ثم حمت ماله من عبث الأولياء والأوصياء .

هذا ويلاحظ أن أولئك الصغار الذين نظمت الأحكام التي بينها تربيتهم يكون لهم من يتكفل بهم من أمهات وآباء وعصبات ، أو لهم أموال تدبر أمورهم ، وتنظم إدارتها ، ولكن هناك صغار لا يوجد من يرعاهم هذه الرعاية ، هؤلاء قد راعاه الإسلام حق الرعاية ، ولتكم في هؤلاء تحت عنوان من لا آباء لهم ولا أولياء :

## من لا آباء لهم ولا أولياء

١٤١ - الأولاد الذين لا آباء لهم قسبان اليتامى - ويجھولو النسب ، ومنهم اللقطاء .

واليتامى فى اللغة والشرح هم الذين فقدوا أباهم ، ويصح أن يلحق بهم الذين غاب آباؤهم ، ولم يتركوا لهم ما ينفقون منه ، ومثلهم الذين حكم على آبائهم بأحكام مقيدة للحرية تجعلهم يفقدون الراعى والكلأ مدة تنفيذ العقوبة .

ولا يعد فى لغة العرب ولغة الشرع يتيماً من فقد أمه دون أبيه ، ويصح أن يكون بالنسبة للحضانة محتاجاً إلى رعاية تشبه رعاية الأم أو تھاربها .

وقد أوصى القرآن الكريم برعاية اليتيم ومن لا أب له ، فقال تعالى : « ويسألونك عن اليتامى كل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فيخوانكم » وأمر يا كرامهم وعدم إذلال نفوسهم ، حتى لا ينفروا من المجتمع من بعد ، فقال تعالى فى وصيته لنتيه « وأما اليتيم فلا تقهر » وأوصى النبى ﷺ بكفالة اليتيم ، فقد قال عليه السلام : « أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا » وأشار بأصابعه بأنها متجاوران فى الجنة فنزلة كافل اليتيم ورأعيه كنزلة النبيين ، وما رأى النبى ﷺ يتيماً إلا مسح على رأسه رافة به ، وشفقة عليه .

ولقد حرص الإسلام على رعاية الذين لا آباء لهم ، ولم يكثف بالوصية المجردة ، وملاحظة ضعفهم ، بل إنه فصل وصاياهم ، ودعا إلى أمور ثلاثة بالنسبة لهم : هم الرفق بهم ، والمحافظة على أموالهم إن كان لهم مال ، والإشفاق عليهم إن لم يكن لهم مال .

الرفق بمن لا آباء لهم :

١٤٢ - فأما الرفق بمن لا آباء لهم معروفون سواء أكانوا لهم آباء قد توفوا أم يعرف لهم آباء ، فقد شدد الإسلام فى رعايتهم بالمودة والرحمة العاطفة ، ومنع إيذاءهم

أو إيلامهم ، أو النظر إليهم بنظرات قاسية تنفرهم ، وذلك لأن أولئك إن تعودوا النظرات الجافية ، وعودهم أخضر تولد في أنفسهم النفور من الناس ، فيشبون على النفور من المجتمع ، إذ تعودوا أن ينظر إليهم نظرة المنبوذين ، ومن هذا التبذ يتولد الشنوذ ، وتولد الجفوة ، والمداوة . وعدم الإحساس بالإلنف الذي يجعلهم ' يندمجون ' في المجتمع ، ويحسون بإحساسه ، يؤلمهم ما يؤله ، ويرضهم ما يرضيه .

ولقد صرح القرآن الكريم بالنهي عن قهر اليتيم وإذلاله ، فقال تعالى مخاطباً نبيه ، « وأما اليتيم فلا تقهر ، أى لا تذله ، ولقد قال قتادة في تفسير ذلك النص الكريم : « كن لليتيم كالأب الرحيم ، ولقد ندد الله سبحانه وتعالى بالمشركين ، الذين لا يكرمون اليتامى ، فقال سبحانه : « كلا بل لا تكرمون اليتيم ، ولا تحضنون على طعام المسكين ، ولقد روى أن النبي ﷺ قال : « خير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه ، وشر بيت للمسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه » .

وفي سبيل ذلك الرفق أوصى الإسلام بأن يخطأ أولياء اليتامى من تحت ولايتهم - بهم يؤكلونهم معهم ، ويعملون معهم ويسوونهم بأولادهم ، ولذلك قال تعالى : « ويسألونك عن اليتامى ، قل إصلاح لهم خير ، وإن تظالطوهم فإخوانكم والله يعلم المصلح من المفسد ، فهذا نص الكريم يدعو إلى أمرين جليلين . أولهما إصلاح اليتيم بتعليمه ما يكتسب منه في قابل حياته ، وتنمية ماله ، وتربيته تربية صالحة . وثانيهما - أن يخططوهم بأنفسهم ويمزجهم بأولادهم ، وفي هذا الاندماج يعاملونهم كما يعاملون أولادهم ، وفي هذه الحال يؤدبونهم كما يؤدبون أولادهم ، ويعاملونهم معاملة الأبناء تماماً بلا تفرقة ، وإذا كانت محبة الأبناء تكون شديدة بالفترة ، فليست شعروا تقوى الله ، وليملوا أن محبة اليتيم هى من محبة الله تعالى ، وعلى المؤمن أن يجعل محبة الله فوق محبة الولد ، قال تعالى : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم ، وأزواجكم ، وعشيرتكم ، وأموال اقترضوها ، وتجارة تخشون تسادها ، ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله ،

فربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهزى القوم الفاسقين ، ولقد سأل رجل النبي ﷺ قائلا : «مأ ضرب يتيمى ، فقال عليه السلام : «مأ كنت ضاربا منه ولدك» .

١٤٣ - هذا وإن الذى يكفل القيم هذه الكفالة هو الولي على النفس على الترتيب الذى ذكرناه فى الولاية على النفس ، وإذا لم يكن له ولي على النفس من أقرابة ، فإن الولاية تكون للمحكمة ، وكذلك الذين لم يعرف لهم أب تكون الولاية بالنسبة لهم للمحكمة ، والمحكمة تودعهم عند أمين يلاحظ فيه الرأفة والشفق والرفق فى المعاملة ، ويصح أن تودعه أحد الملاجىء ، كما يحدث عادة بالنسبة للأولاد الذين لا آباء لهم أو المقطاء .

وهنا يثار بحث أيهما أولى أن يوضع فى هذه الحال الطفل فى ملجأ ، أم يودع عند رجل أمين يقوم على رعايته ؟

لا شك أنه إن وجد رجل تقى أمين شفيق يفيض عليه بالحببة لأى سبب من الأسباب يكون أولى بأن يأخذه ، لأنه فى هذه الحال يتدجج فى أسرة يتربى فيها على الآلف والائتلاف والاندماج بين آحادها ، من غيره أن يكون فيها ما يشعره بالجفوة ، ولا يتوافر كل هذا فى الملاجىء ، فإنه مهما يكن القوامون عليها المشرفون على إدارتها ، والمتصلون بالأطفال رحما أمانا ، فإن الطفل لا يشعر بينهم بحنان الأبوة التى يفيض بها رجل صالح تقى .

ولكن هذا الصنف من الرجال يتعذر وجوده الآن ، أو يندر وجوده ، فلم يبق إلا أن تلجأ المحكمة إلى الملاجىء أو المؤسسات ، ولذلك تتجه إلى القائمين عليها بأن يشددوا الرقابة ، وأن يختاروا المتصلين بالأطفال ممن عرفوا بالشفقة ، وتفيض قلوبهم بالحببة ، وعيونهم بالنظرات العاطفة ، فإن هذه الودائع الإنسانية فى حاجة إلى من يحبهم بمقدار حاجتهم إلى من يهديهم ، ويراعى صحتهم ونفقاتهم ، بل إن حاجتهم وحاجة المجتمع إلى الغذاء الروحى أشد وأقوى من الغذاء المادى والرعاية الصحية .

## المحافظة على أموال اليتامى :

١٤٤ - أوصى الإسلام بالمحافظة على أموال اليتامى ، ومن لا آباء لهم ، حتى إنه إذا وجد مع القبط مال ، وجبت المحافظة عليه ، ومن له أم وليس له أب معروف إذا ورث من أمه شيئاً وجب القيام على ماله والمحافظة عليه ، والمحافظة على مال اليتامى تكون بثلاثة أمور :

أولها - أن يعين قيم يدير هذه الأموال تحت إشراف المحكمة ، وقد تكلمنا في هذا عند الكلام في الولاية المالية .

وثانيها - بالعمل على تميئتها ، والزيادة في رأس مالها وذلك بالأذن بالاتجار فيها إن كانت أموالاً غير ثابتة . ولذلك قال النبي ﷺ : « اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكل الصدقة » ، أى حتى لا تأخذ منه الصدقة وهى الزكاة المفروضة عاماً بعد عام من غير أن يوجد ما يعوضه .

وثالثها وضعه في خزان أمانة يؤمن عليها من الضياع .

ولقد شدد الإسلام في المحافظة على أموال اليتامى ومن لا آباء لهم معروفون ، ولذلك قال سبحانه وتعالى : « ولا تقرّبوا مال اليتيم إلا بالتي هى أحسن ، وأنذر من يأكل أموال اليتامى فقال تعالى : « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيراً ، ولقد كان النهى عن قربان مال اليتيم إلا بالتي هى أحسن مقروناً بالنهى عن قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وروى عن النبي ﷺ : « أكل مال اليتيم من أكبر الكبائر » ، فقد روى من عدة طرق أن النبي ﷺ أنه قال : « اجتنبوا السبع الموبقات . قيل وما هن ؟ قال : « الشرك بالله ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، والسحر ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات : العافلات المؤمنات » .

وهكذا نجد الإسلام عمل على المحافظة على نفس اليتيم وماله .



### الإيفاق على اليتيم :

١٤٥ — إذا لم يكن اليتيم مال ، فإن نفقته تكون على قريبه الغنى ، وذلك لأن صلة الرحم واجبة ، ومن صلة الرحم الإيفاق على القريب المحتاج ، وخصوصاً إذا كان فقيراً ، وقد اعتبر القرآن الكريم الإيفاق على اليتيم الفقير من أقرب القربات إليه سبحانه وتعالى ، فقد قال تعالى في وصف المتقين : « يؤتون على حبه خوى الخرى واليتامى ، وقال تعالى : « ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً ، وقال تعالى : « فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة ، أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيماً ذا مقربة ، أى من أعظم القربات إعطاء الرقاب ، وإطعام اليتيم في يوم يكون فيه مسغبة أى نحو أزمة في الطعام .

ولم يكشف الإسلام بتلك الدعوة المستمرة إلى إطعام القريب قريبه الفقير ، بل إنه نظم ذلك قضائياً ، فأوجب على القاضى أن يحكم على الغنى بنفقة اليتامى من أقاربه إذا لم يكن لهم عائل أقرب منه ، وسنين ذلك عند الكلام في نفقة الأقارب ، عندما تنتقل من الأسرة إلى أبواب التكافل الاجتماعى .

١٤٦ — وإذا لم يكن اليتيم قريب ينفق عليه ، ولم يكن له أب معروف ، أو كان لقيطاً ، فإن نفقته تكون في بيت مال المسلمين ، ولقد قال النبى ﷺ في ذلك : « من ترك مالا فلو رثته ، ومن ترك عيالا فألى وعلى ، أى يكونون في كفالتى ، ونفقاتهم على » .

وقد كان على ذلك الخلفاء الراشدون رضوان الله تبارك وتعالى عليهم ، فكانوا آباء اليتامى يحنون عليهم ويعطفون ، ويخرجون لهم من بيت المال ما يكفيهم .

ويروى في ذلك أن عمر بن الخطاب خرج إلى ناحية السوق ، فتعلقت امرأة بثيابه ، وقالت : يا أمير المؤمنين ، فقال : ما شأنك ، قالت : إني مومة<sup>(١)</sup> توفي

(١) أبتت المرأة : أى تزلت وصارت صاحبة يتامى .

زوجي، وزكهم ما لهم زرع ولا ضرع، ولا يستنضج أكبرهم الكراع<sup>(١)</sup>، وأخاف أن يأكلهم الضبع<sup>(٢)</sup>. فأنصرف معها، فعمد إلى بعير ظهير<sup>(٣)</sup>، فأمر به فرحله ودعا بفراريتين فلأهما طعاماً ووَدَّ كَا<sup>(٤)</sup>، ووضع فيهما صرة نفقة، ثم قال: قودي، أي خذي هذا، وكان يجرى رضى الله عنه رزقاً على كل من يولد في الإسلام.

وقد حث النبي ﷺ المؤمنين على الإنفاق على النساء وإن لم يكونوا ذوى قرى، فقد قال ﷺ: «الساعي على الأرملة واليتيم كالجهاد في سبيل الله تعالى»، وآيات الله تعالى كثيرة تدعو إلى الإنفاق على اليتيم قريباً كان أو غير قريب. فقد قال تعالى: «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين»، والجار ذى القربى، والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل، وما ملكت أيمانكم، إن الله لا يحب من كان غشناً غشراً». .

١٤٧ - هذه أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للذين ليس لهم من يعولهم من آباء وأجداد، أو الذين لا آباء لهم، ولكن ما السبيل إلى تطبيق هذه المبادئ؟ وقد اختلفت النظم القائمة عن النظم التي كانت متبعة في عهد الراشدين رضوان الله تبارك وتعالى عنهم، ونقول في الإجابة عن ذلك. إن وزارة الشؤون الاجتماعية هي القوامة الآن على إعالة اليتامى، وعلى ذلك يكون عليها بالنسبة للذين يموت آباؤهم، أو يغيبون، أو تقيد حرياتهم - أن تعرف أحوالهم ومواردهم التي ينفقون منها، فإن لم تعلم لهم موارد، وله قريب غنى يجب عليه نفقتهم - خاطبوه في الإنفاق عليهم، وعاونوهم في ذلك، فإن أجاب وقدر لهم من ماله ما يكفيهم بالمعروف،

(١) الكراع: هو المجرع الدقيق من الساق في الغنم والإبل ويستنضجه أى ينفضجه وهو مثل لعدم القدرة على شئ.

(٢) الضبع: كناية عن المجرع والعمى.

(٣) الظهير: القوي.

(٤) الودك: دسم اللحم والدهن الذي يستخرج منه.

سجل ذلك عليه في الوحدة الاجتماعية ، فإن امتنع عن الإنفاق أو ادعى عدم الوجوب ، فإن الوحدة تقرر لهم ما يكفيهم بالمعروف ، وتعينهم على مقاضاته حتى يحكم لهم ، وما تنفقه يكون ديناً عليه يؤدي عند حكم القضاء ، وينفذ بالطريق الإداري ، لا بالطريق القضائي ، مادام القضاء قد قرر الوجوب .

وإذا لم يكن لليتيم من يتفق عليه من أقاربه قررت له نفقة تكفيه بالمعروف ، ويكون ذلك تنفيذاً لقانون الضمان الاجتماعي ، وإن موارد الإنفاق تكون من الزكاة ، والأوقاف ، والأموال التي تتول إلى الخزنة العامة من الشركات التي لا وارث لها ، والضوائع التي لا مالك لها ، فإن هذه تتول إلى قسم من الخزنة ما زال يسمى بيت المال .

## التبني

١٤٨ — كان التبني معروفاً في الجاهلية عند العرب ، وكان الولد المتبني يكون في مرتبة الابن الحقيقي تماماً ، فإذا تبني شخص ولداً كان ابنه ، وألحق بنسبه ، وكان له شرف ذلك النسب ، ولعله كان مستمداً من شرائع اليونان والرومان ، فإن التبني كان معروفاً في القانون الروماني ، يلحق الشخص بنسبه من يشاء ، سواء أ كان من ألقه معروف النسب أم لم يكن معروف النسب ، فلم يكن مقصوراً على الذين ليس لهم نسب معروف ، وإذا كان من ألقه بنفسه كبيراً ، كان الإلحاق بما يشبه العقد ، وكما أن النسب كان يثبت بالتبني ، كذلك كان يمكن نفي النسب الثابت بالتبني ، إلا إذا ترتب على التبني إسقاط حقوق للشخص الذي تبناه .

وقد جاءت الشريعة الإسلامية مقررّة ما قرّره الأديان السابوية كلها من أن النسب لا يثبت إلا بولادة حقيقة ناشئة من علاقة غير محرمة ، ولذلك حرم الإسلام التبني تحريماً قاطعاً ، ونبي أن يكون المتبني سبياً لثبوت النسب ، فقد قال تعالى : « وما جعل أديعائكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل ، ادعواكم لأبائهم هو أفضط عند الله ، فإن لم تعملوا آباءهم فليخوانكم في الدين ومواليكم » .

١٤٩ — ولقد كان النبي ﷺ بمقتضى العادات العربية - قد تبني مولاه زيد بن حارثة ، ذلك أن زيدا كان عبداً لخديجة زوج النبي ﷺ ، فأهدته إليه ، ولكن قد عرف أهل موضعه ، فجاءوا إلى النبي ﷺ ليقدموا له فدية يفتلون بها حرّيته ، فقال لهم محمد هو لكم من غير فدية إن قبل ، فمضوا عليه ، فرضى بالمقام مع محمد ، ولم يكن عليه السلام قد بعث ، فأعتقه ، وتبناه ، فكان ينادى من ذلك الوقت زيد بن محمد ، واعتبر قرشياً بهذا الإلحاق ، وتزوج امرأة من عتاتل قريش على أساس هذا النسب ، ولكن نزل القرآن بنفي التبني نفياً مطلقاً في النصف السابق ، واختير الله تعالى نبيه اختياراً شديداً بذلك ، ذلك أن زوج زيد لما انتفت نسبه

عن النبي ﷺ تملك من المقام معه ، فكانت تضايقه ، وهم هو أن يطلقها ، والنبي بينها ، ويقول له : « أمسك عليك زوجك واتق الله » ، وكان الله تعالى قد أعلم نبيه بأنه سبحانه مفرق بينهما ، وأن النبي سينزجها ، ليكون مثلاً أمام العرب لإبطال تلك العادة المستحكمة التي كانوا لا يجحدون فيها نكراً ، ويجحدون في زواج امرأة المتبنى بعد طلاقها نكراً ، وقد كان النبي ﷺ يحثي ذلك ، ولا يقوله ، والحياة يسيطر عليه ، ولذلك قال الله تعالى : « وإذا قول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك ، واتق الله » ، ونحني في نفسك ما الله مبدية ، وتغشى الناس والله أحق أن تحشاه ، فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً ، وكان أمر الله مفعولاً ، ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ، سته الله في الذين خلوا من قبل ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً ، الذين يبلغون رسالات الله ، ويخشونه ، ولا يخشون أحداً إلا الله ، وكفى بالله حسيباً ، ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله ، وخاتم النبيين ، وكان الله بكل شيء عليماً .

١٥٠ - وإن تحريم الإسلام وسائر الأديان السماوية للتبني له أسباب :

أولها - أن التبني مخالف للفطرة الإنسانية وكنب ، فإن جعل شخص ولداً ، وهو ليس بمولود له كان هذا افتراء على الحقيقة ، وضد الطبيعة الإنسانية ، ذلك أن الأبوة أو الأمومة ليست ألفاظاً تردد ، ولا عقداً يعقد ، ولكنها حنان وشفقة ، وارتباط لحم ودم ، أو على حد تعبير الفقهاء ارتباط جزية بحيث يكون الولد جزءاً من أبويه ، ولا يمكن أن يكون هذا الارتباط الصناعي كهذا الارتباط الطبيعي ، لأنهما متباينان متضادان ، ولذلك قرر القرآن الكريم أن التبني ليس إلا بؤة بالأفواه لا بالطبع والفطرة والحقيقة ، إذ قال سبحانه : « ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل » .

وثانيها - أن ذلك الاصق في الأمرة والذي يتخذ مكان الابن فيها لا يمكن

أن يأنف مع سائر آحادها ؛ فإذا كان للرجل الذى الحق بنفسه ولدا أسرة لا يمكن أن يكون مؤلفاً مع آحاد هذه الأسرة ، فإذا كان للرجل أولاد آخرون لا يشعرون نحو هذا لتخيل شعور الأخوة التى يربطهم به ، بل يتفرون منه ، وإذا كان للرجل أخوة لا يشعرون نحوه بأنه ابن أخيه ، وهكذا ، ولا يمكن أن تكون أسرة مع هذا التنافر ، وذلك التناذر .

ونالها - أنه فى كثير من الأحيان يتخذ التبنى للباكية فى داخل الأسرة ، لا لشفقة بالولد المتبنى ، فيتبنى الشخص لينح ميراث قريب له ، ولا يصح أن يقر نظام يتخذ سيلاً للكيد ، وهو لا يمكن أن يكون داعياً لتقوية الأسرة . وبث روح المودة والمحبة فيها .

ورابعها - أن الإسلام وسع نطاق الأسرة الإسلامية لجعلها تمتد إلى درجات بعيدة ، فالأخوال من أى طبقة كانوا أقارب لهم حقوق ، والأعمام من أى جد كانوا أقارب ، وكذلك أولادهم مهما تكن طبقة أجدادهم أقارب لهم حقوق ، وعليهم واجبات .

وهذه الحقوق بعضها أدبى ، وبعضها له مظهر مادى ، فالأدبى صلة ذوى القربى بالزيارة والمودة الواصلة المستمرة ، ولذلك يقول النبي ﷺ : « من أراد منكم أن ينسأ له فى أثره ، ويبارك له فى رزقه فليصل رحمه ، وكذلك أمر الإسلام بالإحسان إلى الأقارب فى القول والعمل ، وقد وردت فى ذلك آيات قرآنية كثيرة .

ومن الحقوق المادية وجوب نفقة القريب العاجز عن الكسب على قريبه . التنى ، فجب نفقة الأخ على أخيه ، والمعم على ابن أخيه ، والخال على ابن أخته ، وهكذا ، ولا يتصور أن تثبت هذه الحقوق لأولئك الذين يلحقون بالإنسان من غير ولادة ، ولا أسباب هذه الولادة .

وكذلك من الحقوق المادية الميراث ، وما كانت هذه الحقوق تثبت

بأنساب زائفة مكذوبة هي ضد الفطرة وضد الطبيعة الإنسانية .  
من أجل هذه الأسباب وغيرها لا يعترف الإسلام بالتبني ، ولا يثبت به  
حقوقاً ، ولا واجبات .

١٥١ - هذا وقد بينا في ثبوت النسب أن الخفية يثبتون النسب بالإقرار ،  
بالشروط التي ذكرناها . وقد ظن بعض الناس أن ذلك من قيسر ثبوت  
النسب بالتبني أو ما يشبه التبني ، والحقيقة أن بينهما فارقاً كبيراً ذلك أن التبني  
يصرح المتبني فيه بأنه ليس بينه وبينه علاقة دم ، وأنه يلحقه بنفسه ، ويعتبره  
ابنه ، فهو ابن اعتباري ، أما الإقرار بالنسب فإنه يصرح بأنه ابنه من دمه ،  
وأنه من ظهره ، وأن الرابطة الطبيعية ثابتة ، ولابدليل على أن هذه الرابطة  
قد ثبتت بطريق محرم ، حتى ينتفي النسب بسبب ذلك التحريم .

ومن جهة أخرى فإن التبني على النظم التي كانت متبعة في الجاهلية ، وعند  
الرومان واليونان كان النسب يثبت به ، ولو كان المتبني له نسب معروف ، بينا  
الإقرار بالنسب لا يكون إلا إذا كان الولد ليس له نسب معروف ، بأن يكون  
مجهول النسب .

وقد يقول قائل : أنه بعد الحروب ، وفي كثير من البلاد التي يكثر فيها القتل  
يكثر التبني ، ومن المصلحة هؤلاء الأولاد إقراره ، والاعتراف به كحقيقة ثابتة ،  
أو كملاص لهذا الداء الذي يتفشى الجماعات أحياناً . ونحن نقول إنه إذا كان  
علاجاً في بعض الأحوال ، فإنه داء في عامة الأحوال ، إذ أنه يفك عرا  
الأسرة ، ويفتح باب المكائدات بين الأقارب ، ويوجد أسراراً صناعية لا تكون  
فيها المودة والرحمة . وإنه يمكن علاج حال القتل بالرعاية الاجتماعية ولا سبيل  
سواها ، وذلك قد راقه أصاب هؤلاء الأطفال الذين كان القانون الروماني  
يسمهم أولاد المجتمع ، وإذا كانت هذه التسمية صحيحة ، فحق على المجتمع أن  
يتولاهم برعايته وحمايته ، وإذا كان من المستحيل أن يعوضهم عن حنان الأبوة

وعطفها ، فإنه يغنيهم عنها صحياً وجسماً ولو تعذر التعويض نفسياً ، لأن رحمة الوالدین هي التي تربي نفسه ، وتغذي روحه وفواده .

١٩٥٢ - ولعل من العلاج أن يعهد بالأولاد إلى أسر تتولاها ، وتكون فيها بمنزلة الأبناء ، على أن تتصل بهم الوحدات الاجتماعية من وقت لآخر ، وليس هذا من قبيل التبنی ، إنما هو من قبيل الرعاية الخاصة ، إذ أن الأسرة التي تضم هؤلاء الأطفال لا تعتبر منها دماً ولحماً ، ولا نسباً ، ولا إلفاً ، ولا يكون لهم حقوق الأبناء في حكم الشرع ، فلا يثبت تحريم الزواج لهم ، ولا يثبت الميراث ، ولا تثبت لهم نفقة شرعية ، وإن ثبت نفقة فبمقتضى عقد الإيواء الذي يؤخذ بمقتضاه الطفل .

وإذا كان بعض البلاد أو الاصطلاح الاجتماعي أحياناً يسمى هذا تبنياً ، ففي هذه الحدود التي لا يثبت فيها نسب ولا ميراث ، ولا إلفاق بأى نوع من أنواع الإلفاق . وهو ليس التبنی الذي نفاه الإسلام ؛ ولا مشأحة في الاصطلاح ، إنما هذا من الأخوة الراحمة التي دعت إلى البر بهؤلاء الذين لا آباء لهم ، وهو داخل في قوله تعالى : « فإن لم تعلموا آباءهم فليخوانكم في الدين ومواليكم » فهذه الرعاية من قبيل الأخوة والولاء ، وقد دعا الإسلام إليهما في هذا النص الكريم .

وقد أشرنا إلى هذا من قبل فقلنا إن الطفل الذي لا يكون له ولي على النفس . يقوم برعايته - يعهد القاضي إلى رجل صالح يقوم على رعايته ، وأن الأصل في الإسلام هو ذلك بدل ضمه إلى الملاجئ\* ، وقد يتنا ذلك من قبل ، ولا شك أن من يضم طفلاً ليس له أب معروف إلى بيته على أن يكون معه يأكل بما يأكل ويشرب بما يشرب هو ولي على نفسه وولي على ماله إن كان له مال ، وهذا أمر يدعو إليه الشرع ، إنما الذي ينفي الإسلام اعتباره هو أن يلحقه بنسبه ويكون له حق الميراث ، وحقوق الأولاد من كل الوجوه بالنسبة له ، وبالنسبة لكل من يتصل به من كل أسرته ، وفي القدر الذي أقره الإسلام ما يكفي ، والله رءوف رحيم .



## اللقطاء

١٥٣ - اللقيط هو الشخص الذى ليس له أب ولا أم ، ولا يطلق على كل أولاد الملاحي "لقطاء" ، فن أولاد الملاحي من لحم أب وأم معروفان ، ويعرف الفقهاء اللقيط بأنه مولود نبذه أهله فراراً من التهمة .

واللقيط إذا وجد في الطريق ، أو في أى مكان - يكون التقاطه فرض كفاية على كل من يعلم به ، فإذا رآه جماعة ملق في طريق عام أو خاص ، وجب عليهم مجتمعين أن يلتقطوه ، ويؤوه ، بحيث إذا تركوه جميعاً من غير أخذه أمموا جميعاً أمام الله تعالى ، وكان عليهم تبعة هلاكه إذا هلك ، وإذا أخذه بعضهم سقط الحرج عن الباقيين . وهذا هو ما يسمى في الفقه الإسلامى فرض الكفاية ، يخاطب فيه المجموع ، ويسقط الحرج بقيام البعض .

وإذا كان الذى رآه واحداً يكون عليه أن يؤويه ولا يتركه ، أو كما يقول الفقهاء يكون إيواؤه فرض عين ، بحيث ياتم أشد الإثم ، إن تركه .

وإذا كان الالتقاط واجباً ، فإنه بالأولى إذا التفت لا يجوز أن ينبذ بعد الالتقاط ، لأن تركه حرام ابتداء وانتهاء ، لأنه إهلاك لنفس محرمة مصونة ، ولا عنف في تركه قط .

ومن يلتقط لقيطاً يكون أحق بإمساكه ، لا ينزع من يده ، ولا يتنازعه أحد فيه إلا إذا ثبت نسبة من أحد فإنه يكون أولى به ، ويؤخذ باعتباره أباه ، لا باعتباره لقيطاً ، لأن صفة الالتقاط قد زالت عنه بلبوث النسب .

وهذا يبين أن الالتقاط لا يمنع ثبوت النسب بطرق ثبوت النسب الشرعية ، وليس منها التى على الوجه الذى بيناه .

١٥٤ - واللقيط ما دام لم يثبت نسبة من أحد يكون في يد ملتقطه ، ويكون له عليه ولاية الحفظ والصيانة والتربية ، فيكون له كل حقوق الولي على النفس

ما عدا التزويج . وإذا رأى القاضى نزعاً من يده لعدم أمانيته ، أو لعدم استيفائه شروط الولى على النفس ، أو لأن مصلحة الطفل فى ذلك نزعاً من يده ، فهو لا يزيد فى قوة ولايته عن الولى على النفس لثابت النسب .

ونفقة اللقيط تكون من مال اللقيط إذا كان له مال ، ولكن ليس للملتقط أن ينفق منه على اللقيط إلا إذا أخذ القاضى ، وذلك لأن الملتقط ، وإن كان له بعض حقوق الولى على النفس فليس حق الولى المالى ، لأن ثبوت حقوق الولى على النفس للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، ولا يتجاوز فيها الحد .

وإذا لم يكن للقيط مال ، بأن لم يوجد معه عند التقاطه مال أتفق عليه الملتقط من ماله الخاص ، لأن الالتقاط أوجب عليه المحافظة على نفسه من الهلاك ، ومن المحافظة على النفس من الهلاك الإنفاق ، ولكنه ليس بملزم بالاستمرار على الإنفاق فى المستقبل ، فإذا أراد ألا ينفق طلب من القاضى أن يأمر بيت مال المسلمين بالإنفاق على اللقيط ، ذلك لأن بيت مال المسلمين عليه أن ينفق على كل من ليس له ولى ينفق عليه ، فإن لم يرق بذلك الواجب من تلقاء نفسه ، وجب على القاضى أن يحكم عليه ، وإنه بمصر جزء من الخزانة ما زال يحمل اسم بيت المال ، وهو الذى يأخذ الأموال التى لا مالك لها ، فإذا كان يأخذ ضوائع الأموال فإن عليه أن ينفق منها على ضوائع الأطلاق ، وعلى القاضى أن يحكم على هذا الجزء الخاص من الخزانة بالإنفاق ، ولا يوجد مانع يمنع القضاء من الحكم فى هذه الأيام .

وإن طلب الملتقط الإنفاق من بيت المال لا يقتضى سقوط حقه فى الإمساك إلا إذا ثبتت عدم صلاحيته ، لأن حق الإمساك ثبت له بمقتضى الولاية التى أوجدها الالتقاط ، إذ أنه ما من واجب ، إلا يتبعه حق ، وقد وجب الالتقاط فثبت معه حق الإمساك .

ولا يسقط حق الإمساك إلا بأحد أمرين :

أحدهما - أن يسقط هو حق الإمساك بأن يدفعه مثلا إلى الجهة التي تتولى تربية هذا النوع من الأطفال الذين ليس لهم كافل يكفلهم ، وإذا دفعه إلى هذه الجهة ، فليس له أن يطالب به ثانية ، لأنه سقط حقه ، والساقط لا يعود .

ثانيهما - إذا تبين أنه ليس من مصلحة الطفل أن يبقى تحت ولايته أو أصبح غير صالح للولاية على النفس بمقتضى الأحكام الشرعية والأحكام التي نظمها القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ - لأنه في هذه الحال لا يكون صالحاً لأن يتولى المحافظة على نفس من يكون ذوى قرابة قريبة به ، فأولى ألا يكون صالحاً للمحافظة على نفس من لا تربطه قرابة رحيمة .

وفي حال سقوط الولاية على النفس يكون للقاضي الحق في حفظ الطفل بإيداعه تحت يد أمين ، أو إيداعه إحدى النور المختصة لهذا النوع من الأطفال . وإذا سقط الحق بمقتضى انزعاق القاضي لمصلحة الطفل ، فإن الحق لا يعود إذا رد الملتقط اعتباره ، أو زال سبب عدم الصلاحية ، بخلاف الولي على النفس من المصبات ، فإن الحق يعود إليه ، والفرق بين الحالين هو أن السبب في ثبوت الولاية على النفس للقريب هو القرابة ، وانزعاق القاضي كان لأمر مانع ، فإذا زال المانع يبقى السبب من غير مانع فتعود الولاية ، أما حق الملتقط فسيبه هو اليد ، التي سبقت إلى الالتقاط ، وقد أصبحت غير صالحة ، فإذا زالت زال السبب .

## الميراث

١٥٥ - لا تترك الكلام في الأسرة وما يتصل من رعاية للأولاد من غير أن تتكلم في الميراث ونفقات الأقارب ، ولكن توجّل الكلام في نفقات الأقارب إلى الكلام في التكافل الاجتماعي في الإسلام .

وتتكلم الآن في الميراث ، ولا تتكلم في تفصيل أحكامه وبيان حق كل وارث ، فإنّ لذلك علماً قائماً بذاته يسمى علم الفرائض ، ولكن تتكلم هنا عن اتجاهات الإسلام في التوريث ، ليعرف القارئ الفكرة من غير أن تعرض لتطبيقها وتفصيلها .

١٥٦ - وأول ما يلاحظ في نظر الإسلام للتركات أنه جعل التوريث إجبارياً بالنسبة للورث ، وبالنسبة للوارث ، فليس للورث سلطان على ماله بعد وفاته إلا في الثلث ، ليتدارك تقصيراً دينياً فاته ، وأراد أن يفتديه بالمال ، أو ليؤمّر من يستحقّ المواساة من تربطه به صلة مودة أو قرابة بعيدة لا يستحقّ معها ميراثاً ، أو لينفقه في جهات البر ومصالح الجماعة التي يعيش فيها ، أما الثلثان فليس له فيهما سلطان ، والملكية بعد الوفاة فيهما يتولاها الشارع ، ليوزعها بين أسرته بالقسطاس المستقيم ، كل بقدر حاجته أو بقدر قرابته ، وليس للوارث أن يقول لا أقبل الميراث ، فإنه من المقررات الشرعية ألا يدخل شيء في ملك الإنسان جبراً عنه غير الميراث .

ولقد تولى الشارع الإسلامي توزيع الثلثين إن أوصى بالثلث ، وتوزيع الكل إن لم يوص ، وجعل الملكية في أسرته لا تخرج عنها ، بل توزع في دائرتها ، وذلك لأن منافع الأسرة متبادلة بين أحمادها ، فالقوى فيها يحمي الضعيف ، والنفير يد الفقير بماله ، ويعينه على نوائب العمر . وقد أوجب الشارع للفقير العاجز عن الكسب نفقة في مال قريبه المورس ، فكان من مقتضى التبادل الذي أقره الإسلام أن يجعل له الحق في ميراثه إذا كان له مال .

وإن جعل الميراث في الأسرة بطريق الإجبار سواء أراد صاحب المال أم لم يرد ، بل سواء أَرْضَى أم سَخَطَ فيه حماية للأسرة ، وتوثيق للعلاقات بين آحادها ، حتى لا يكون نزاع إذا ترك له أمرها يوزع بين آحادها كما يشاء أو تكون البضاعة الشديدة له إذا وزع المال على غيرها .

١٥٧ - ومع أن الأسرة تستحق الثلثين على الأقل ميراثاً أراد المورث أم لم يرد ، ليس كل آحاد الأسرة درجة واحدة في الاستحقاق ، بل بعضها أولى من بعض في الترتيب وفي المقدار ، وإن التوزيع العادل الذي بينه القرآن الكريم يقوم على ثلاث قواعد :

أولها - أنه يعطى الميراث للأقرب إلى المتوفى التي يعتبر شخصه امتداداً في الوجود لشخص المتوفى ، من غير تفرقة بين صغير وكبير ، ولذلك كان أكثر الأسرة حظاً في الميراث الأولاد ومن ينتسبون إليه ، لا ينفرد به فريق منهم دون فريق بغير مقدار القرب .

ومع أن الأولاد أكثر الورثة حظاً من الميراث في الأسرة لا يستأثرون به ، بل يشاركونهم غيرهم ، فتشاركونهم أرملة المتوفى ويشاركونهم أبو المتوفى وأمه ، وقد يشاركونهم في بعض الأحوال إخوته ، ولكن في الجملة لا يكون ما يستحق الأولاد أقل من النصف في أكثر الأحوال .

وإن مشاركة غيرهم لهم بنحو النصف أو أقل هو لمنح لجميع المال في ورثة باعياهم ، فتلا نجد الأب والأم لا يأخذان مجتمعين أقل من الثلث مع وجود الأولاد ، وهذا الثلث يكون من بعدهما لأولادهما أى أخوة المتوفى ، فيكون أولئك الأخوة قد اشتركوا في المال عن طريق الأبوين ، فع أن الأولوية في الإرث كانت للأولاد لم يكن لهم على سبيل الانفراد في كل الأحوال ، بل على سبيل الاشتراك في أكثر الأحوال .

١٥٨ - والقاعدة الثانية - ملاحظة الحاجة ، فكلما كانت الحاجة أشد كان

العطاء أكثر ، ولعل ذلك هو السر في أن نصيب الأولاد كان أكثر من نصيب الأيرون ، مع أنهما في درجة واحدة من القرابة ، ومع أن الأيرون في مال ولدهما نوع ملك ، ولكن لأن حاجة الأولاد أشد كان الميراث لهم أكثر ، إذ هم في الغالب ذرية ضعاف يستقبلون الحياة ، ولها تكليفاتها المالية ، والأايرون في الغالب لهم من المال فضل ، وهما يستدبران الحياة ، فحاجتهما ليست كحاجة الذرية الضعاف ، وفوق ذلك فإن ما يرثانه يكون لأولادهما ، ولا يكون للذرية من مالهما شيء ، لأن أباهم مات وهما على قيد الحياة ، فكان لابد أن يكون حظ الذرية زهيراً .

وإن ملاحظة الأكثر احتياجاً هي التي جعلت الذكر ضعف الأنثى ، ذلك لأن التكاليف المالية التي تطالب بها المرأة دون التكاليف المالية التي يطالب بها الرجل ، وذلك في كل الأمم في غالب الأحوال ، فهو المطالب بنفقة الأولاد وإصلاحهم ، ويعدها بحاجاتهم . وإن الفطرة الإنسانية هي التي جعلت المرأة قواماً على البيت ، والرجل كادحاً لتوفير القوت ، فكان هذا داعياً لأن يطالب هو بتقديم المال ، وتطالب هي بتدبير البيت ، وهذا بلا شك يجعل حاجة البنت إلى المال دون حاجة الابن ، وحاجة الأخ الشقيق أو الأب دون حاجة الأخت الشقيقة أو الأب .

وإن الإعطاء على مقدار الحاجة هو العدل ، والمساواة عند تفاوت مقدار الحاجة هو الظلم ، فأولئك الذين يتكلمون في مساواة المرأة بالرجل في الميراث لا يسيرون وراء المساواة العادلة ، بل يسيرون وراء المساواة الظالمة .

١٥٩ - القاعدة الثالثة - أن الشرع الإسلامي في توزيعه التركة يتجه إلى التوزيع دون التجميع ، فهو لم يجعل وارثاً يستبد بها دون سواء ، فلم يجعلها للولد البكر ، ولم يجعلها للأبناء دون البنات ، ولا للأولاد دون الآباء ، ولم يطلق إرادة المورث يختص بها من يشاء من أقاربه ، بل وزع التركة بين عدد من الورثة

والصور التي ينفرد فيها وارث بالتركة كلها نادرة جداً ، وهي حيث يقل الأقارب ، وما كان نظام التوريث ليخلق القرابة ، بل ليوزع بينها بمقدار قربها وقوتها .

ولذلك ترى الأولاد جميعاً يشتركون في الميراث ، وقد يشاركم أولاد الأولاد ، وإن كان أبوان فإنهما سيشاركان لا عالة .

وإذا انتقل الميراث من عمود النسب إلى الحواشي يوزع بينهم من غير أن تنفرد قرابة دون قرابة في درجتها ، فإذا كان أخوات وأخوة أشقاء ، وأخوة لأم وزع بينهم الميراث ، فأولاد الأم يأخذون عند وجود الأشقاء . مع تعارف الناس في كل المصور على أن الأشقاء أقرب رحماً وأوثق صلة ، وهم فعراء المتوفى وأعوامه ، ولكن لكيلا تتجمع التركة في حين واحد — أخذ أولاد الأم .

وليس إعطاء أولاد الأم لتوزيع المال وعدم تجميعه فقط ، بل إن ذلك أيضاً لنصرة الأمومة ، وإعلان قوة علاقتها ، وأنها تربط الأولاد بقوة نسب لا تقل عن قوة الرابطة التي تنشأ الأبوة .

وهذا رد صريح قوى لما كان يجري في عرف العرب من عدم اعتبارهم قرابة الأم ، ثم هو فوق ذلك من شأنه أن يشرم الأخوة لأم بقوة العلاقة فيتناصروا ويتعاونوا كما يتعاون الأشقاء ، وأولاد الأب ، ثم هو فوق هذا وذلك يجعل الأولاد لا يتفرون من زوج أمهاتهم ، ولا يعزلونهن لتوهم عار أو نحوه ، لأنهم يعلمون أنهم بهذا الزواج يصلون قرابات بقرابتهن ، ويبدون الانصار والأولياء .

ومن المقرر شرعاً أن أولاد الأم يرثون مع وجود الأم ، بينا الأشقاء لا يرثون مع وجود الأب ، والسبب في ميراثهم مع وجود الأم هو أن الشارع قد قصد إلى أن يتوافر لهم في مرتبة الإخوة قدر غير ضئيل ، لأنهم إن لم يأخذوا مع وجودها ، لم يأخذوا إلا قدرأ ضئيلاً ، وهو ما ينقصهم من ميراثها ، وسيشاركم فيه الأشقاء ويضاف إلى ما أخذوه هم ، ولأن الشارع جعلهم من حيث الدرجة في مرتبة مساوية لأولاد الأب ، فإذا كان الأب يحجب أولاده

فهو أيضا يحجب أولاد الأم ، وإذا كانت الأم لا تحجب الأشقاء فهي أيضا لا تحجب الأخوة لأم .

وبما نبى على فكرة التوزيع دون التجميع أن من يتصل إلى المتوفى بوارث لا يرث مع وجود من اتصل به ، فأبو الأب لا يرث مع وجود الأب ، وابن الأخ لا يرث مع وجود الأخ ، وابن الابن لا يرث مع وجود الابن ، إذ لو كان كلاهما يرث لكان في ذلك تجميع لليراث في جانب واحد ، فلو كان الابن وابن الابن يرثان لاجتمع الميراث في جانب واحد . ولو كان الأب ، وأبو الأب يرثان لاجتمع الميراث في جز واحد ، وهكذا .

١٦٠ — هذا وإن القرابة متفاوتة الدرجات ، فالعصبات وهم أقارب المتوفى الذين يتصلون إلى الميت بالرجولة ، وكذلك الأخوات ، والبنات وبنات الأبناء والجدات مقدمون في الميراث على غيرهم من الأقارب وهم الذين يسمون ذوى الأرحام ، إذ هؤلاء يعدون من أسرة أخرى غير أسرة المتوفى ، ولهم ثروات آلت إليهم من أسرهم ، فكان المقول ألا يمتطوا إلا في حال عدم وجود أحد من أسرة المتوفى وأقاربه الأذنين .

وإن توزيع الميراث على ذلك النحو هو قسمة الله تعالى العادلة ، وتوزيعه الحكيم ، وقد بينه لكيلا يضل الناس ، وإن ضلوا فمن بيته ، وسلطان من الحق فتمظم التبعة ، ويخف ميزان التقدير ، وقد قال تعالى بعد آيات الموارث « بين الله لكم أن تضلوا ، والله بكل شيء عليم » .

١٦١ — وقبل أن نترك الكلام في الميراث لابد أن نشير إلى أمر جدير بالاعتبار ، وهو أننا قررنا أن الميراث يدخل في ذمة الوارث جبراً عنه ، فليس له أن يقول لا أرث فلاناً ، وإن نازل عن حق في الإرث ، إذ بمجرد الوفاة يكون نصيبه في التركة في التركة ملكاً له أراد أم لم يرد ، وهو في هذا يرث ما له من حقوق ، ولا يرث ما عليه من واجبات ، وإذا كان المتوفى مديناً فإن الدين يتعلق بالتركة ،



فإن كان فيها سداد ، سدد الدين ، وإن لم تكف لسداد الدين لا يطالب الوارث بشيء ، وهذا بخلاف أكثر القوانين الأوروبية ، فإن الوارث فيها إذا قبل الميراث ألزم بكل ما على التركة من حقوق ، كما استحق كل ما لها من حقوق . والفرق أن الميراث بالنسبة للوارث عتدم اختياري ، فللوارث أن يقبل أو لا يقبل ، وإذا قبل ألزم بكل ما عليه من الدين . أما الشريعة فالميراث يدخل في ملك الوارث جبراً عنه ، ولهذا ما كان يلتزم بشيء زائد عن التركة .

وحقوق الوارث في التركة تلي حقوق الدائنين ، فيبتدأ من التركة بسداد الديون ، فإذا تم سدادها تنفذ الوصايا من الباقي بعد السداد بما لا يزيد عن ثلث هذا الباقي ، وما بقي بعد ذلك يوزع توزيع الميراث .

## الوصية الواجبة

١٦١ - هذا جزء من الرعاية التي وضعا القانون للأطفال الذين يموت أحد أبويهم في حياة أبيه أو أمه ، وذلك لأنه لوحظ أن الأطفال الذين يموت أبوم في حياة أبويه يحرمون من ميراث جديهم ، فيكونون في حال قتل مع ضعفهم وحاجتهم إلى المال بينا أعمامهم وأخوالهم في حال يسر واضح بما آل إليهم من مال أحد أجدادهم ، وقد كان الأب أو الأم بتوجيه أهل الخير من المتصلين بالأسرة يعطى أولاد ابنه المتوفى قدراً من ماله يكون قريباً مما كان يستحق أبوم وقد يتمتع الكثيرون من ذلك .

لهذا رأى ولي الأمر في مصر أن يجعل ذلك العرف قانوناً ، ولم يخرج في ذلك عن نطاق الشرع ، ولذلك قرر في القانون رقم - ٧١ لسنة ١٩٤٦ - أن الولد الذي يموت أبوه أو أمه في حياة أحد أبويه تكون له وصية واجبة لازمة التنفيذ بمقدار نصيب أبيه أو أمه ، ويشترط ألا يزيد على الثلث ، وقد اشترط القانون لذلك شروطاً هي :

أولاً - ألا يكون الفرع الذي توفي أحد أبويه في حياة الموصى لم يستحق ميراثاً قط ، فلو كان يستحق قدراً من الميراث ولو كان ضئيلاً لا تكون له وصية واجبة .

ثانياً - ألا يكون المورث قد تبرع لهذا الفرع بقدر من المال يساوي الوصية الواجبة أو أكثر منها ، لأنه يكون قد آل إليهم ما يستحقون بموجبها بطريق آخر ، فإن كان ما يتبرع به أقل من القدر الذي يستحقونه بمقتضاها وجبت لهم وصية بمقدار هذا النقص .

ثالثاً - ألا يكون الفرع من أولاد البنات بعد الطبقة الأولى فإن البنت تستحق وصية واجبة لأنه من الطبقة الأولى ، وابن بنت البنت ، وبنت ابن البنت لا يستحقان لأنهما من الطبقة الثانية .

لأنه من الطبقة الأولى ، وابن بنت البنت ، وبنت بنت الابن لا يستحقان ، لأنهما من الطبقة الثانية .

١٦٢ - وإن نظام الوصية الواجبة ليس منقطع الصلة عن الفقه الإسلامي ، بل إنه قام على أصل قرآني ، ورأى بعض الفقهاء ، أما الأصل القرآني ، فقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ، وقد قرر العلماء أن هذا الوجوب ثابت بالنسبة للأقربين من الضعاف الذين لا يستحقون ميراثاً ، لوجود من هم أقرب منهم ، ولا شك أن الذين يموت أبوم في حياة أحد أبويه من الذرية الضعاف ، وهو لا يرث ، وقد اشترط القانون تحقيقاً لذلك ألا يكون فرع من توفي في حياة أحد أبويه مستحقاً أي قدر من الميراث .

وأما رأى بعض الفقهاء ، فهو رأى الظاهرية ، فقد قرر ابن حزم الظاهري تطبيقاً للنص القرآني أن المتوفى إذا مات من غير أن يوصى إلى أقاربه الضعاف نفذ ولي الأمر أو القاضي في ماله وصية واجبة بمقدار ما يراه ، وعلى هذا قرر القانون أن المتوفى إذا لم يوص لفرع ولله الذي توفي في حياته وجبت وصية بحكم القانون بمقدار ما كان يرثه المتوفى بشرط ألا يزيد على الثلث . وقد قصر القانون الوصية على فروع المتوفى دون غيرهم . فقروع الأخوة والأخوات لا يستحقون وصية واجبة ، والله تعالى أعلم بالصواب .

## التكافل الاجتماعي

١٦٣ - قلنا في صدر كلامنا في هذه الرسالة إن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل متراحم ، فالأسرة ترتبط بالمودة الواصلة ، والمجتمع الصغير يتعاون فيما بينه على الخير ، والأخذ بيد الضعيف ، وتنمية المستغلات المملوكة للأحاد أو الجماعة على أكمل وجه ، والأمة يتضافر آحادها على الخير فيما بينها ، وعلى التعاون فيما ينفعها ، والإنسانية كلها تتعاون على رفها ، القوى ينصر الضعيف ، والعالم يعلم الجاهل ، ولقد صرح القرآن الكريم بأن الناس أمة واحدة وإن اختلف الألوان والأجناس واللغات لا يقتضى التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها ، بل الجميع سواء ، وما كان الاختلاف إلا للتعارف ، ولذلك قال سبحانه : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، وإن ذلك يقتضى أن يمد الإنسان العون لكل إنسان يحتاج إلى العون .

ولقد ذكرنا في صدر كلامنا أن العدالة الاجتماعية أساس من أسس الإسلام ، فعلى الجماعة أن تهيب القصر لكل من يريد العمل ، ويستطيعه ، وأن يمكن كل إنسان من العمل بقدر استطاعته الجسمية والعقلية .

ومن قعدت قوته عن القيام بأى عمل كان على الجماعة أن تهيب له أسباب الحياة ، وقد سلكت المجتمعات الحاضرة في ذلك سبيل التأمين الاجتماعي ، ولكنه طريق طويل شاق .

وسلك الإسلام لذلك سبيل التكافل الاجتماعي بين الأسرة ، وبين الأمة ، وفي المجتمعات الصغيرة ، وإن ذلك له طرائق أربع : ( أولاها ) نفقات الأقارب ، وثانيها الزكاة . وثالثها التعاون في المجتمعات الصغيرة . ورابعها الكفارات والصدقات غير الواجبة وجوبا قانونيا ، ومنها الأوقاف ، وتكفل في كل واحد من هذه الأمور بكلمات موجزة من غير تفصيل ، والكلام المفصل في ذلك ثابت في موضعه من كتب الفقه .

## ١ - النفقات

١٦٤ - المقصود هنا هو نفقات الأقارب ، وقد قررنا أن الأسرة متعاونة فيما بينها ، وأن القوى يمين الضعيف ، وأن الغنى يطعم الفقير ، وإن ذلك حق قانوني ، لا مجرد حق ديني ، إذ أن القضاء يطبقه ، وينفذه بالإلزام به . ولكن ما حدود القرابة التي توجب ذلك الحق ؟

لقد اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال ، فقال مالك رضي الله عنه إن القرابة التي توجب الإنفاق هي قرابة الأبوين والأولاد المباشرين ، فتجب نفقة الولد العاجز عن الكسب على أبيه ، ونفقة الأبوين على الولد ، إذا كان قادرا ، وكأنا فقيرين ، وهذا رأى لا يصور التواصل والترحم الذي دعا إليه الإسلام . والرأى الثاني رأى الشافعي ، وهو أوسع قليلا من رأى الإمام مالك ، وهو أن الأصول من الآباء والأجداد والجندات ، تجب نفقتهم على فروعهم ، والفروع من الأولاد وأولاد الأولاد تجب نفقتهم على أصولهم ، ولا نفتقد أن ذلك الرأى أيضا يصور الفقه الإسلامي ، فهو كسابقه في معناه ، وإن كان خط القرابة فيه أطول قليلا .

والرأى الثالث رأى الحنفية ، وهو أن القرابة التي توجب النفقة هي القرابة المحرمة ، أي القرابة التي تحرم الزواج ، فالأعمام والعمات والأخوال والخالات تجب نفقتهم على أقاربهم ، ولكن لا تجب نفقة ابن العم على ابن عمه ، وهذا الرأى بلا شك أوسع من الرأيين السابقين ، ولكنه لا يعم القرابة كلها . وهو المعمول به الآن .

والرأى الرابع هو رأى الإمام أحمد بن حنبل ، وهو يعم القرابة كلها ، بلا استثناء ، فكل من يرث الفقير العاجز عن الكسب إذا مات غنيا تجب عليه نفقته في حال عجزه ، لأن الحقوق متبادلة ، والغرم بالتم ، والميراث يمتد فيشمل القرابة كلها ، سواء أكانت قرابة قريبة ، أم كانت قرابة بعيدة .

١٦٥ — ومع أن المعمول به في أكثر البلاد العربية هو مذهب أبي حنيفة ، ولا يعمل بمذهب الإمام أحمد إلا في المملكة العربية السعودية — قد اقترح المجتبعون في حلقة الدراسات الاجتماعية التي انعقدت في دمشق سنة ١٩٥٢ العمل بمذهب الإمام أحمد في نفقة الأقارب ، فيما عدا نفقة الأصول على فروعهم والفروع على أصولهم ، والسبب في اقتراح العمل بمذهب الإمام هو أنه يشمل القرابة كلها ، وهذا التعميم للتكافل الاجتماعي في داخل الأسرة ، فيشمل التكافل الأقارب أجمعين ، والسبب في استثناء نفقة الأصول على فروعهم والفروع على أصولهم هو أن مقتضى المذهب التحليل أن النفقة لا تجب بينهم مع اختلاف الدين ، ومذهب الحنفية يوجبها مع اختلاف الدين ، فيبقى العمل بمذهب أبي حنيفة في هذا الجزء ، لمأفاه من معنى إنساني ، وتسامح ديني حكيم .

ويشترط لوجوب نفقة الأقارب ما يأتي .

أولاً — يشترط حاجة القريب الذي يطالب بالنفقة ، فإن لم يكن محتاجاً لا يستحق النفقة ، وما دام يجد النفقة الضرورية لا تجب نفقته على غيره ، لأن هذه النفقة إنما تجب لدفع الهلاك عن القريب ، فإذا كان للولد الصغير مال لا تجب نفقته على أحد ، ولو كان أباه ، بل تجب في ماله الخاص .

وثانياً — يشترط عجز من يطالب بالنفقة ، إلا في النفقة الواجبة للأصول عن فروعهم ، فإن العجز عن الكسب ليس بشرط بالنسبة لهؤلاء ، فتجب نفقة الأب على ابنه ما دام محتاجاً ، ولو كان قادراً ، وكذلك تجب نفقة الجد ، وغيره .

والسبب في اشتراط العجز عموماً فيما عدا الصورة المستثناة هو التحريض على العمل ، فإن العمل لإنتاج يفيد العامل ، ويفيد المجتمع . وإعطاء المحتاج مع أنه يقدر على العمل تعطيل لقوة من قوى الإنتاج ، ولا يصح لأحد أن يتعير من عمل أيأ كان ، فإن العيب في طلب العطاء أشد من العيب في طلب القوت ، من الأعمال اليدوية ، ولقد قال النبي ﷺ : « لأن يحتطب أحدكم بفأسه خير له من أن يسأل »

الناس ، أعطوه ، أو منعه ، والعمل اليدوى فى ذاته محمود فى الإسلام ، ولقد قال النبى ﷺ : « ما أكل ابن آدم طعاما خيرا من عمل يده ، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده » ، وروى أن داود عليه السلام كان يأكل من صناعة الدروع .

والسبب فى استثناء نفقة الأصول على فروعهم هو أن الإحسان إلى الآباء واجب فى الإسلام ، ومن الإحسان إليهم أن يوفر لهم الجهد ، ويتولى هو عنهم العمل ، ولأنهم فى الغالب يكون قد بلغوا سنا لا يصح أن ينافوا معها الشبان فى العمل ، والمصلحة الاجتماعية توجب أن يوفر للشبان العمل ، وينفوا هم آباءهم .

١٦٧ — والعجز الذى يسوغ طلب النفقة هو الحال التى يكون عليها الشخص فلا يتمكن منها من العمل ، ومن ذلك العسر ، والمرض الذى يقعد عن الكسب ، والمعنى ونحوه ، وكذلك إذا كان الشخص فى حال خرق لا يمكنه أن يعمل أى عمل ، ولا يحسن صناعة ، وتعتبر الأنوثة أيضا من حال العجز ، إلا إذا كانت تعمل بالفعل .

ومن العجز ما ذكره فقهاء الحنفية من حال طلبة العلم الذين ينصرفون لطلبه بشرط أن يكونوا ناجحين ، فلا تجب النفقة لمن لا يكون ناجحا ، إذ لا جدوى حتى طلبه العلم لأنفسه ، ولا للمجتمع ، إذ أن فائدة المجتمع فى تمكين الناجحين من طلبه العلم للتفرغ ثابتة بلا ريب ، وخير لثل هذا أن ينصرف لطلب قوته ، ولا يكون كلا على الناس .

وقد ذكر الفقهاء من صور العجز أن يكون الشخص من أبناء الأشراف الذين لا يستخدمهم الناس عادة ، لأنهم يكونون متعطلين ، فيعتبر ذلك تعطلا عجزا . ويقارب فى هذا المعنى تعطل بعض العمال بسبب سيادة الآلات ، ماداموا صالحين للعمل ، ولم يكن التعطل بسبب فساد خلقى ، أو إهمال أو قصير ، فإن التعطل فى هذه الحال التى لا تقترب بما سبق يكون عجزا يوجب النفقة .

١٦٨ - ويشترط في وجوب نفقة الأقارب ثالثاً - أن يكون القريب الذي يطلب منه النفقة موسراً في غير نفقة الأبوين على ولدهما ، ونفقة الولد على أبيه والسبب في عدم اشتراط اليسار بين هؤلاء هو أنه عليه أن يقاسمهم ما يملك من قوت ، ويضم أبويه إليه ، يأكلان عما يأكل ، وإذا كان الأب قادراً ، ولا يستطيع الإنفاق على ولده أمر بالاستدانة ، وكان ما يستدان ديناً على الأب ، يسدد بعد ميرته ، وإذا لم يكن من يستدين منه كانت النفقة على من يلي الأب في وجوب النفقة ، وينفق هذا ، على أن تكون النفقة ديناً على الأب ، وإذا كان الأب أو الابن عاجزين عن الكسب بأي سبب من أسباب العجز ، فإن الوجوب ينتقل إلى من يليهما ، والخلاصة أن الشرط في نفقة الأبوين والولد هو القدرة وليس اليسار .

واليسار الذي يجب بمقتضاه النفقة - هو أن يكون للشخص كسب دائم يكتفى حاجته ، وفيه زيادة يجب فيها نفقة القريب الفقير عاجز عن الكسب .

١٦٩ - وإذا كان للفقير العاجز قريب واحد من أهل اليسار الذين في كسبهم فضل ، فإن النفقة يجب عليه من غير مشارك له ، وإذا كان هناك قريب في طبقته وقوة قرابته ، ومتيسر مثله ، كان يكون له أخوان شقيقان ، فإن النفقة يجب عليهما بالتساوي ما داموا موسرين .

وإن اختلفت درجاتهم وقوة قراباتهم ، فقد قال الحنابلة إن النفقة تتبع الميراث فمن استحق الميراث إذا مات غنياً يجب عليه النفقة عند عجزه وفقره ، وإذا كانوا جميعاً يرثون ، ولكن بمقادير مختلفة ، فإن النفقة يجب بمقدار الميراث .

وقد اتبع الحنفية ذلك بالنسبة لقراءة الميراث ، كالأخ والأعم ، والحال وابن الأخ ، مع اشتراط المرتبة كما ذكرنا .

أما الأصول والفروع فاتهموا إلى قرب الدرجة فقط بالنسبة للفروع من غير انتمت إلى الميراث قط ، وأما بالنسبة للأصول ، فاتبعوا قرب الدرجة أساساً ،



والميراث لا يلتفت إليه إلا لترجيح إذا اتحدت الدرجة ، وإن اختلفت ، أو اتحدت ، وكان كلاهما وارثاً فهي على حسب الميراث .

وعلى ذلك قالوا إن وجوب النفقة بالنسبة للأصول والفروع لا يشترط فيها اتحاد الدين ، فلو كان للسبيعي ابنان : أحدهما مسلم والآخر غير مسلم فإن النفقة تجب عليهما بالتساوي ، وإذا كان للفقيه العاجز بنت وابن فإن النفقة تجب عليهما بالتساوي .

هذا مذهب الحنفي بالإجمال في نفقة الأصول والفروع ، أما الحنابلة فقد قالوا إن الميراث هو الحكم في كل درجات القرابة وأنواعها ، ولا عبرة إلا به ، وإذا يشترط اتحاد الدين دائماً .

هذا ومن المقرر أن الأب لا يشارك في نفقة ولده . وكذلك لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد ، وإذا كان الفقير العاجز له أب وابن ، فإن النفقة تكون على الابن لترجح جانب الوجوب على الابن بقوله ﴿يُؤْتِي الْمَالَهُ ابْنُ الْوَالِدِ وَالْأُخْتُ وَالْأُخْتُ وَالْأُخْتُ﴾ : أنت ومالك لأبيك ، ولأن الولد كسب أبيه ، فكسبه يكون لأبيه شطر فيه .

١٧٠ - ولقد قرر الحنفية أن نفقة الفروع على أصولهم والأصول على فروعهم لا تحتاج إلى حكم ، فلو كان لفقير ابن غني ، واحتاج إلى ماله ، فأخذ منه بغير إذنه ما يكفيه لا يمد منتصباً ولا سارقاً ، لأنه أخذ حقه ، وكذلك إذا كان لفقير عاجز أب ، وله مال تحت يده أو يد أمه ، فلهما أن يأكلانه ما يكفيهما من غير إذنه ، وذلك لأن النبي ﴿صَلَّى﴾ شكى إليه هند امرأة أبي سفيان أن أبا سفيان رجل شحيح ، وقد تأخذ من ماله ما يكفيها وأولادها بغير إذنه . فقال عليه السلام لها : « خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك ووليك بالمعروف » .

أما الحواشي كالحال والم وابن الأخت ... فإن النفقة لا تثبت لهم إلا بقضاء القاضي ، وعلى ذلك لا يحل لمطالبي النفقة أن يأخذوا قبل حكم القاضي ، وإن أخذوا كانوا منتصبين ، إلا إذا كانوا في حال ضرورة ، فإنهم يأخذون بحكم الضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

ونفقة الاقارب تقدر بقدر الحاجة بشرط قدرة المنفق من غير إرهاق له ؛ بحيث يكون مقدارها فاضلا عن حاجته الأصلية ، لأنه صرح في الأثر دأباً بنفسك ثم بمن تعول .

١٧١ - وقبل أن تترك الكلام في نفقات الاقارب نذكر أمرين لابد من ذكرهما :

أولهما - أن فقهاء المسلمون يقررون أن الفقير العاجز إذا لم يكن له قريب غنى ، كانت نفقته من خزانة الدولة ، وينفذ ذلك بطريق إدارى ، ويؤيد فقهاء الحنفية أن ولي الأمر إن لم ينفذ ذلك كان للقاضى المختص الحكم بتنفيذ هذا بحكم يصدره ، ويلزم بيت المال به ، وإن الحكم ينفذ في بيت المال الخاص بالضوائع التى لا يزال قائماً إلى الآن . وذلك لأن بيوت المال أقسام أربعة :

القسم الأول - بيت المال الخاص بالجزية والخراج ، وهذا يصرف منه على مرافق الدولة ، وعلى فقراء غير المسلمين .

القسم الثانى - بيت المال الخاص بالفنائم ، وهذا ينفق منه على مرافق الدولة وفقراء المسلمين .

القسم الثالث - بيت المال الخاص بالزكاة ، وهذا يصرف في مصارف الزكاة التى سنبينها فيما بعد .

القسم الرابع - بيت المال الخاص بالضوائع ، وهى الأموال التى لا مالك لها ، والزكوات التى لا وارث لها ، وهذا القسم مصرفة الفقراء فقط ، وقد قال فيه صاحب البحر : يعطى منه الفقراء العاجزون نفقتهم وأديتهم ، ويكفى به موثاقم ، وقال فيه الكاسانى في كتابه الودائع : « وأما الرابع فيصرف إلى دواء الفقراء والمرضى وعلاجهم وأكفان الموتى الذين لا مال لهم ، ونفقة القبط ، ونفقة من هو عاجز وليس له من تجب عليه نفقته ، ونحو ذلك ، وعلى الإمام صرف هذه الحقوق إلى مستحقها . »

وهذا يبين أن حق الفقراء العاجزين متعين في البيت الرابع ، وما دام قد تمين فإنه يكون لازماً ، ويحكم به .

وقد صدر في سنة ١٩٢٢ من محكمة نجع حمادى الشرعية حكم شرعى على الخزانة بالإفناق على فقير عاجز ، ولكن وزارة العدل التى كانت تسمى وزارة الحفانية إذ ذاك عطلت ذلك الحكم ولم تنفذه ، وأصدرت منشوراً تهمى الحاكم عن الحكم بمثله ، بدعوى أن فى الحكم خطأ قهياً ، والخطأ القهوى فى المنشور لا فى الحكم ، وقد بينا ذلك بالتفصيل فى كتابنا الأحوال الشخصية<sup>(١)</sup> ، وإنه من المصادقات أن بيت المال الخاص بالضرائع هو الذى مازال قائماً إلى اليوم فى مصر كما ذكرنا ، فكان حقنا علينا أن تنفذ منه ما يجب عليه ، وكان حقنا أيضاً أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية ما يجمع منه ، وتنفقه على الفقراء العاجزين دون سواهم ، فهم مصروفه ، فعليها أن تتولى التنفيذ .

الأمر الثانى : الذى تجب الإشارة إليه هو أن قانون الضمان الاجتماعى الذى صدر فى سنة ١٩٥٠ ، والذى كان يتجه إلى تقدير نفقة لكل فقير عاجز عن الكسب له أصل شرعى ، وإن كان عند التنفيذ تضاد عن أصله ، ثم ذبل ، حتى صار لا يذكر ، ولا ينفذ .

---

(١) راجع كتاب الأحوال الشخصية قسم الزواج ص ٤٣٥ وما يليها :

## ٢ - الزكاة

١٧٢ - الزكاة فريضة شرعية ألزم بها الإسلام كل مسلم يعتبر غنياً ، وهي الركن الخامس من أركان الإسلام ، وما من آية قرآنية كان فيها الأمر بالصلاة إلا كان الأمر بالزكاة مقترناً به ، وسميت زكاة لأنها تزكى المال والنفس والمجتمع ، ولذا قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم ، فالزكاة تطهر النفس من شحها ، والمجتمع من أدرانته وتزكى النفس والمال ، وتنمى المجتمع كما نص القرآن .

والإمام هو الذى يتولى جمع الزكاة ، وذلك لقول النبي ﷺ : « خذها من أغنيائهم ، وردّها على فقرائهم » ، وقد كان النبي ﷺ بعد فرض الزكاة في السنة الثانية يرسل إلى الأقاليم يجمعون الزكوات من الأغنياء الذين يجب عليهم ليوزعها على الفقراء الذين تحق لهم ، وقد استمر على ذلك إلى أن قبضه الله تعالى إليه ، وقد جاء من بعده أصحابه فاتبعوا طريقه ، فكانوا يجمعون الزكاة بالولاية الذين يولونهم أمراً ، ويوزعها الولاية الذين جمعوها بين مستحقها .

ولكن حدث في عهد ذى النورين عثمان بن عفان أن كثرت الأموال في أيدي الصحابة ، وامتلا بيت المال ، فكان سيدنا عثمان يجمع زكاة الأموال الظاهرة ، ويترك الأموال الباطنة لأصحاب الأموال يخصوصونها ، والأموال الظاهرة هي النعم ، أى الأبل والبقر والغنم ، والزروع والثمار ، والأموال الباطنة النقود والمنقولات التى تتخذ للأتجار .

ولقد خرج الفقهاء تصرف الإمام عثمان على أنه توكيل من ولى الأمر لأرباب الأموال ليؤدوا بالنيابة عنه زكاة أموالهم للفقراء . ولذلك لو ثبت للإمام أن أهل مدينة أو قرية لا يؤدون زكاة أموالهم الباطنة أجبرهم عليها ، وجمعها منهم ، لأنهم أخلوا بشرط النيابة ، ولا تنتقل الزكاة من أنها واجب ظاهر ملزم فى الدنيا إلى كونها واجبا دينياً فقط إلا إذا فسد بيت المال ولم يكن الولاية عدولا .

١٧٣ - ولأن الإمام هو الذى يتولى جمع الزكاة اعتبرت الخضرع لها وأدائها دليلا على الطاعة ، ولزوم الجماعة ، ولذلك قاتل أبو بكر الصديق الذين امتنعوا عن أدائها ، وارتضوا الصلاة دون الزكاة - وقال : « والله لو منعوني عقالا أعطوه لرسول الله لقاتلتهم عليه » . ولما اعترض عمر رضى الله عنه على صنع أبي بكر فى منع التفرقة بين الصلاة والزكاة - غضب أبو بكر ، وأخذ بلحية عمر ، وهو يقول : « ثكلتك أمك يا بن الخطاب ، أجبأر فى الجاهلية ، خوآر فى الإسلام ، واشتلت عزيمة أبو بكر فى قتالهم حتى يؤدوا الزكاة ، حتى لقد قال : « والله لو أفردت من جمعكم لقاتلتهم حتى أملكك مهلكا » ، وقد خص المؤرخون موقف الصديق فى أنه قرر : إما سلم مخزية أو حرب مجلية ، أى إما سلم يقدمون فيها الطاعة ويخرجون عن العصية الجاهلية ، ويلتزمون ما يجب التزامه فى بناء الدولة ، ومنها الزكاة ، وإما أن يحلوا عن البلاد ، فإنهم إن لم يفعلوا طائعين كانت الحرب المجلية .

وهذا يتبين أن الزكاة ليست إذلالا للفقير ، ولكنها فريضة اجتماعية يتولى ولى الأمر جمعها وتوزيعها .

١٧٤ - والزكاة حق معلوم للفقير فى مال الفقير ، فالمال الذى يجب فيه الزكاة يكون شركة بين الفقراء يمثلهم ولى الأمر ، وبين أصحاب الأموال ، وقد طبق كثيرون من الفقهاء ذلك تطبيقاً دقيقاً ، لقوله تعالى فى وصف المؤمنين : « الذين هم على صلاتهم دائمون ، والذين فى أموالهم حق معلوم ، للساائل والمحروم » .

ولهذا قرروا أن المال إذا وجبت فيه الزكاة لا يجوز بيعه ، وإذا باعه صاحبه يكون بيعه باطلا ، لأنه بوجوب الزكاة صار غير مالك للمال كله ، فإذا باعه فقد باع ما يملك مع ما لا يملك ، والبيع على هذا الوجه يكون باطلا عند هؤلاء . وقد قرر ذلك الشافى وأحمد بن حنبل .

وقرر جمهور الفقهاء أنه إذا مات الشخص ولم يؤد الزكاة كانت الزكاة ديناً متعلقاً بالمال يقدم سداده من هذا المال على سائر الديون ، وذلك إذا كان المال الذى وجبت فيه الزكاة ما زال قائماً ، فإن استهلك فى غيره أو تصرف فيه ، فإن دين الزكاة يثبت فى التركة كلها ، وهذا رأى الشافعى واحمد ومالك .

والشافعى واحمد قد قالوا إنه يكون متعلقاً بالتركة ، ولو لم يوص الميت بأدائه ، وقال مالك يؤخذ من التركة إن أوصى به ، ولكن عند أخذ الدين لا يعتبر وصية ، ولذلك يؤخذ الدين من كل المال ، لامن ثلث التركة .

### المال الذى تجب فيه الزكاة :

١٨٥ — اتفق الفقهاء على أن المال الذى تجب فيه الزكاة هو المال الثامى بالفعل كالحيوانات التى تنمو وتلد ، والأرض التى تزرع ويحصد زرعها ، والشجر الذى يثمر ويحلى ثمره ، والعروض التى يتجر فيها ، وتنمو بالاجتار ، أو المال الثامى بالقوة ، واعتبرت النقود مالا نامياً بالقوة ، لأنه يجب على مالكها ألا يتركها فى الخزانة ، ولا يعمل فيها ، ولذلك أمر النبي ﷺ بالاجتار فى مال اليتيم ، وقال : « اتجروا فى مال اليتيم ، حتى لا تأكله الصدقة » ، وفرض الزكاة فى النقود تحريض على الإتساع بها فى الصناعة والزراعة وغيرهما من وسائل الإنتاج .

ولا تؤخذ الزكاة من الأموال غير النامية ، فلا تؤخذ من الدور المدة لسكنى صاحبها ، ولا تؤخذ من أثاث المنازل أو الكتب التى يستعملها ولا يتجر فيها ، وهكذا لا تؤخذ الزكاة من الأموال المدة للانتفاع الشخصى لمالكها ، لأنها لا تعد نامية .

والخلى إذا كانت من الذهب أو الفضة اختلف الفقهاء فى وجوب أخذ الزكاة عنها ، فقال بعض الفقهاء : لا تؤخذ عنها زكاة لأنها غير نامية بالفعل ولا بالقوة ، إذ هى للانتفاع الشخصى ، وما يكون للانتفاع الشخصى لا يكون نامياً لا بالفعل

ولا بالقوة . وقال بعض الفقهاء : إن الزكاة تجب فيها ، لأن النقادين الذهب والفضة وضماً ليكونا مقياساً للتعامل ، فيجب أن توفر لهما هذه المهمة ، وذلك بالتقيل من التحلي بهما ما أمكن ، ولهذا حرم الذهب على الرجال . ومن جهة أخرى لو أضيفت الحلى من الزكاة لأكثر الناس منها ، وهى حافظة لقيمتها ، فيجب سد الطريق على الإكثار منها ، حتى لا يتألم الفقير برؤية الأغنياء يتمتعون بكل الحلى ، ويحرمون هم من هذه المتعة ، بل يحرمون حتى من فرض تلك الفريضة الاجتماعية فيها . وقد روى أن امرأة من اليمن جاءت إلى النبي ﷺ ، ومعهما ابتها وفي يدها سواران غليظان من الذهب ، فقال لها : أعطيني زكاة هذا ، فقالت : لا ، قال : أبرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار ، فخلعهما ، وألقتهما إلى النبي ﷺ ، وقالت هما لله ولرسوله .

والرأى الذى نراه وسطاً بين هذين القولين أن الزكاة تجب فى الحلى إذا بلغت فى ذاتها نصاباً من غير أن يضم إليها غيرها ، وذلك لكى لا تؤدان امرأة بأكثر من نصاب ، ولكى يعمل النساء على الاقتصاد فى الحلى .

١٧٦ — والأموال التى كانت يتحقق فيها وصف النماء فى عصر النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، والفقهاء المجتهدين هى :

١ — التعم : الإبل والبقر والغنم إذا كانت سائمة ، أى ترعى فى كلاً مباح ، ولا تلف ، وذلك لقوله ﷺ : « فى السائمة زكاة » ، ولأن التلف لا يجعل النماء من ذات المال ، بل يجعل النماء بمال آخر ، وقال الإمام مالك رضى الله عنه : فى المملوكة زكاة كالسائمة لأن السبب ، وهو كونه مالا نامياً قد تحقق وإذا تحقق السبب ثبت المسبب .

٢ — والذهب والفضة ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه جعل الزكاة فى كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وقرر الصحابة أن فى كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال .

٣ — وعروض التجارة ، وهى الأموال الممنوعة للتجار ، ثبتت فيها الزكاة ، لأنها أموال نامية بالفعل ، وقد قرر الزكاة فيها الصحابة رضوان الله تبارك وتعالى عليهم لتحقيق السبب الموجب للزكاة ، وهو المال النامى ، وإشارة النبي ﷺ إلى وجوبها فى الأمر بالتجار فى مال النامى .

٤ — الزروع والثمار ، فإن هذا نماء يجب فيه الزكاة ، والأراضى الزراعية والأشجار أموال نامية ، ولقد قال النبي ﷺ : « فيها أخرجت الأرض زكاة ، ولقد كان عليه السلام يجمع الزكاة من أثمار الأشجار والتخيل .

٧٧ — ولا يثبت للمال النامى سبباً لوجوب الزكاة إلا إذا بلغ نصاباً بالنسبة للأموال المنقولة ، وهى النعم أو النفود وعروض التجارة ، وهذا النصاب يختلف باختلافها ، ولكنه مع اختلافه يكاد يتفق فى مقدار قيمته ، وهو ما قيمته عشرون مثقالاً من الذهب ، وقيمتها بالنفود المصرية الآن نحو ستين جنهاً ، غلى حسب قيمة الذهب فى الأسواق .

أما الزروع والثمار ، فإن بعض الفقهاء قال ليس لها نصاب معلوم أى حد أدنى لما يملكه الشخص ، ويجب فيه الزكاة ، وقال بعض الفقهاء : لها نصاب فى الزروع والثمر ، لا فى الأرض ، وهو خمسة أحمال ، وقد اقترح بعض الذين يفكرون فى إحياء نظام الزكاة الآن تقدير هذا النصاب بنحو خمسين جنهاً مصرياً .

١٧٨ — والشرط فى وجوب الزكاة فى الأموال المنقولة هو مرور عام عليها ، وهى فى ملك صاحبها ، وذلك ليتحقق النماء بالفعل ، فيما ينمو بالفعل ، كالحبوانات ، وأموال الاتجار ، أو يتحقق إمكان النماء فيها مع عدم عمل صاحبها على هذا النماء .

وأما الزروع والثمار ، فإن الزكاة يجب فى كل زرع وفى كل ثمرة وقت قطعه ، فقد قال تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » وهذا يشمل الزروع والثمار ، وذلك لأن الزروع والثمار نماء بالفعل .



### من يجب عليه الزكاة :

١٧٩ — الزكاة تجب في مال نام بمالك أيا كان مالكة ، سواء أكان المالك مكلفاً أم كان غير مكلف ، فهي فريضة اجتماعية لا تشترط فيها التنية ، ولذلك تجب في مال الصغير ، ومال المجنون ، ومال المعتوه ، ومال السفه ، ومال الجنين ، لا فرق في ذلك بين نوع من الأموال ونوع آخر ، هذا رأى جمهور الفقهاء ، وقد وافقهم الحنفية بالنسبة لزكاة الزروع والثمار ، لأنها كالخراج ، أو هي في مقابله ، والخراج يجب على غير المسلم ، فهذه لا يشترط فيها التكليف .

أما في غير الزروع والثمار فقد اشترط الحنفية لوجوب الزكاة التكليف بأن يكون الشخص بالغاً عاقلاً ، فإذا كان صغيراً ، لا تجب في ماله الزكاة ، وكذلك إذا كان مجنوناً أو معتوماً . أما السفه فإنه تجب الزكاة في ماله ، لأنه مكلف والسبب في اشتراط التكليف في زكاة المنقولات هو أنها عبادة ، فلا تؤدي إلا بالتنية ، ولذلك كان لا بد من التنية عند إعطائها اختياراً .

والراجع بلا شك هو رأى جمهور الفقهاء ، إذ أن الزكاة هي منونة المال ، أو هي حق الفقير في مال الغنى ، وأخذ الحقوق لا تشترط لتحقيقه التنية .

والزكاة في الزروع والثمار قال بعض الفقهاء تجب على المالك للأرض ، وقال آخرون تجب على أزارع المالك لزروع ولكل وجهة هو موليها ، ولقد اقترح بعض علماء هذا العصر في مشروع قانون الزكاة أن تؤخذ من المالك والمهتاجر ، فيؤخذ من كل واحد منهما زكاة عما يصل إليه صافياً بعد أخذ الضرائب بالنسبة للمال ، وبعد تكليفات الزرع بالنسبة للمهتاجر .

### مقادير الزكاة :

١٨٠ — تؤخذ الزكاة بمقدار ربع العشر أى  $\frac{2,5}{100}$  بالنسبة للأموال المنقولة ، ولكن هل تؤخذ من النماء ورأس المال ، إن كانت ثمة نماء بالفعل ؟ - والجواب

عن ذلك أنها بالنسبة لزكاة الحيوان يلاحظ في الزكاة أنها تؤخذ من رأس المال ومن النماء معا ، فإنها تقدر عند الأخذ بعدد هذه المواشي عند جمع الزكاة .

وأما بالنسبة لعروض التجارة ، فجمهور الفقهاء على أنها تؤخذ من رأس المال والنماء معا ؛ وذلك بالقياس على النعم ، ولأنها إذا نقصت ، ولم تنزل عن النصاب أخذت الزكاة عن الباقي ، فكذلك إذا زادت أخذت الزيادة عن الباقي ، وقال الشافعي لا تؤخذ الزكاة إلا عن رأس المال الذي حال عليه الحول ، والزيادة تعتبر رأس مال جديد لا بد أن يحول عليه الحول ، والرأى العملي المنطقي هو أخذها من الأصل والنماء ، لأن النماء هو في الحقيقة الأمر الذي أوجب الزكاة ، فلا يعنى منها ، ولأن الأسهل هو ملاحظة النتائج العام ، ولصحة القياس على الأموال الأخرى .

وأما زكاة الزرع والثمار فإن المأثور عن النبي ﷺ أنه جعلها نصف العشر إن كانت قد سقيت بآله ، والعشر إن كانت قد سقيت بماء المطر أو السيج من غير آلة كالقمح في بعض البلاد كسوريا ، وكان النبي ﷺ يخرج قليلا من نتاج الزرع والثمر من غير زكاة

والزكاة في الزرع والثمار تؤخذ من الزرع والثمار ، ولذلك كان مقدار الزكاة فيها أكبر من مقدارها في الأموال المنقولة ، إذ الزكاة في الأموال المنقولة تؤخذ من رأس المال والنماء ، أما في الزرع والثمار ، فإنها لا تؤخذ إلا من النماء فكان المقدار لذلك كبيراً .

والذين اقترحوا العمل بالزكاة في هذه الأيام اتجهوا إلى الصافي من الزرع الذي يعود إلى المالك والمستأجر ، فقرروا العشر بالنسبة لصافي ما يتول إلى المال ، والصافي بالنسبة لما يتول إلى الزارع ، وذلك لأن هذا تطبيق دقيق للفكرة الإسلامية .

وقد قرروا الزكاة في الأراضي المصرية مع أنها خراجية أخذاً بقول الفقهاء

الذين أجازوا الجمع بين الزكاة والحراج ، وكان التطبيق في هذه الدائرة حتى لا يضار المالك والمستأجر .

أموال نامية في عصرنا :

١٨٢ - فلنا إن الأموال التي كانت تعد نامية بالفعل أو بالقوة في عصر النبي ﷺ ، وعصر الصحابة والصابيين ، والأئمة المجتهدين هي الثعم ، والنقود وعروض التجارة والأراضي والأشجار ، ولم تكن أدوات الصناعة في هذه المهود أموالا نامية ، بل كان الكسب لمهارة الصانع ، لا لهذه الأدوات ، وأكثر المهور كانت للسكنى والاستعمال الشخصي .

ولم تكن للاستغلال ، ولذا كانت لا تعد مالا نامياً بالجملة .

ولكن الآن صارت المصانع أموالا نامية ، وقد تحقق فيها السبب المثبت للزكاة ، فهل تعنى مع تحقق السبب ؟ فرأس مال الرجل يحضر به آلات يتولى العمل فيها عمال يديرونها ، وقد تدار بمحركات من غير عمل حامل إلا أن يكون مشرفاً على إدارتها . فأدوات الصناعة هي التي كان بها النماء والإنتاج ، والشركات الصناعية التي يسهم فيها الناس بأموالهم ، كل رأس مال الشركة يتفق في مصانع تقيمها وأرض تقام عليها المصانع .

وعلى ذلك تكون أدوات الصناعة أصبحت أموالا نامية ، وإن كانت لا تزال هناك أدوات صناعة بدائية كأدوات التجار الذي يعمل بيده ، وأدوات الحلاق الذي يخلق بيده ، فإن هذه مازالت أموالا غير نامية يجرى عليها الإعفاء من الزكاة الذي قرره الفقهاء ، لأنها تعد من الحاجات الأصلية .

وكذلك المأثر التي تبنى الآن للاستغلال ، اتعد أموالا نامية وبذلك يتوافر فيها سبب الزكاة ، وهو المال الثامى . . ويجب أن نقرر أن المباني التي تكون للاستعمال الشخصي تستمر على الإعفاء الذي قرره الفقهاء ، لأنها من الحاجات الأصلية . .

١٨٣ - وإذا كانت هذه الأموال التي جددتها في هذا العصر ، وهي المائر والصناعات تجب فيها الزكاة لتوافر السبب الموجب ، فعلى أى شكل يكون الوجوب ؟ أيكون الوجوب في رأس المال أم يكون الوجوب في الغلات .

وهنا لا بد أن نتخذ القياس الفقهي سبيلاً للاستنباط ، فنجد أن النبي ﷺ قد قرر أن الزكاة بالنسبة للأموال المتقولة تؤخذ من رأس المال بمقدار ٢,٥٪ تقريباً ، وأما بالنسبة للأموال الثابتة فإنها تؤخذ من الغلة ، وبما أن المائر المشيدة ، والمصانع أموال ثابتة ، فإن الزكاة تؤخذ من غلاتها ، وقد فرض النبي ﷺ العشر فيما يسقى بالمطر أو السبح من غير آلة ، ونصف العشر فيما يسقى بآلة ، فإن تطبيق هذا المبدأ في المصانع والدور يكون بأخذ عشر الصافي بعد النفقات .

وهذا ما قرره حلقة الدراسات الاجتماعية التي انعقدت في دمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وأوصت به الدول العربية .

٣٨٤ - ولا شك أن المصانع الآلية يدفع الزكاة ملاكها ، والشركات الصناعية تدفع الشركة هذه الزكاة ، فإن لم تدفعها وجب على مالكي الأسهم أن يدفعوها من الغلات التي تؤول إليهم .

وإذا كان مالك الأسهم يتجر في الأسهم ولا يتخذها للاقتناء ، فإنها تكون عروض تجارة تجب فيها الزكاة على أنها عروض تجارة ، فتقدم في أول العام وفي آخره ، وتدفع الزكاة عن الأصل والزيادة ، وقد أوصت بهذا أيضاً حلقة الدراسات الاجتماعية .

### مصارف الزكاة :

١٨٥ - مصارف الزكاة ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز ، فقال تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ، والغارمين وفي سبيل الله ، وابن السبيل » .

فهذه اصناف ثمانية ، وهم الفقراء ، والفقير هو الذى لا يملك نصاب الزكاة أو لا يملك ما يكتفى حاجاته الأصلية ، والمساكين هو المريض الذى لا يستطيع أن يكسب ما يكفيه ، أو هو الذى أذلته الحاجة ودفعته إلى السؤال ، وكيفما كان فهو من الفقراء ، إن أخذنا بعموم لفظ الفقير .

والمعاملون على الزكاة هم الذين يجمعون الزكاة ، ويقومون على إدارتها وتصريف شئونها .

وفى الرقاب هم العبيد الذين لاسيل إلى عتقهم ، والأسرى ، وإن هذا الباب يصرف منه — أولاً على اقتداء الأسرى ، وتسهيل سبل العيش لهم بعد فك أسرارهم ، وثانياً على شراء عبيد وعتقهم ، وثالثاً على تمكين من يتفق مع مالك رقبته على قدر من المال يعتق إذا أداه — من الوفاء بما ألزم به بأعاقبه .

وقد زال الرق بحمد الله تعالى . ولم يبق من هذا الباب إلا باب فك الأسرى باعطاء فدية مالية وإعاقبتهم .

والمصرف الخامس هم الغارمون ، وهم المدينون الذين عجزوا عن الوفاء بديونهم ، ولم يكونوا قد اقترضوها لاسراف أو تبذير ، أو الذين ألزموا بديون للصلح بين الناس ، فإن بيت مال الزكاة يؤدى عن هؤلاء ، ولو كانوا قادرين على الوفاء .

وفى تهذيب الشرح بسداد الدين عن المدينين تشجيع على القرض الحسن ، لأنه لا يذهب دين على صاحبه بأفلاس أو نحوه ، لأنه إن عجز عن الأداء ، فسيؤدى عنه من الزكاة .

والمصرف السادس هم المجاهدون فى سبيل الله تعالى .

والمصرف السابع ابن السبيل ، وهو الذى يكون فى مكان لا يجد فيه المأوى والطعام ، وله مال فى موطنه قد انقطع عنه ، فإنه يتفق عليه من مال الزكاة حتى يعود إلى أهله ، ويجوز أن يعتبر ما يتفق عليه ديناً يؤخذ منه إذا عاد إلى ماله .

والمصرف الثامن ، المؤلفة قلوبهم ، وهم الذين كانوا يعطون ليثبتوا على إسلامهم ، أو في سبيل النجاة للإسلام بين القبائل ، وقد اختفى ذلك القسم ، فإن وجد صرف له .

١٨٦ — وقد قرر بعض الفقهاء أنه يجب توزيع الزكاة على هؤلاء الثمانية ، أى أنه يخص كل صنف منها اثنين ، فإن لم يوجدوا جميعاً ، فإنه يصرف على الموجود منهم ، وقد سار عمر في خلافته على ألا يصرف للمؤلفة قلوبهم الذى كان يصرف لهم النبي وأبو بكر ، لأنه لم يعتبر ذلك حقاً مكتسباً لهم ، ولأنه كان يرى أن المؤلفة قلوبهم غير موجودين في عصره ، وإن وجدوا في عصر غيره صرف لهم .

وبعض الفقهاء على أن الإمام غير في الصرف ، على أن العبرة بالاحتياج ، فلا يمكن أن يحرم منها الفقراء والمساكين بل يتبدأ بهم ، فإن الاتفاق عليهم فيه قوة الدولة ، وقد قال النبي ﷺ : « ابنوفى في ضعفائكم ، إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم » ثم بعد هؤلاء يكون الاتفاق على الجيش معهم .

وإن الخلفاء المهديين كانوا حريصين على ألا يكون محتاج في الأرض إلا أنفقوا عليه ، ولقد اعتمد عمر رضى الله عنه أن يقوم برحلة ومعه الأموال ، ينفق على المحتاجين ويشرى عنهم ، ويعطيهم . ولقد أرسل والى الصدقات بأفريقية إلى عمر ابن عبد العزيز ، يقول له : لم يبق فقير محتاج في أفريقية ، وبيت مال الصدقات تمتلئ ، فأرسل إليه عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه يأمره بأن يسدد الديون عن المدنيين ، فسدد ديون الناس حتى لم يبق مدين يستحق السداد لم يسدد دينه ، ثم أرسل إلى الخليفة أيضاً بأنه ما زال في بيت المال الصدقات الكثير ، فأمره بأن يشتري العبيد ويعتقها .

تطبيق أحكام الزكاة في هذا العصر :

١٨٧ — لا بد من تمويل للتكاثر الاجتماعى ، وإاته مهما سادت نظم التأمين

الاجتماعى فان الفقر والعجز موجودان من غير تأمين ، على أن تنفيذ نظم التأمين الاجتماعى يحتاج إلى زمن طويل ، وإذن فلا بد من نظام الزكاة ، وفوق ذلك فإن الزكاة يصح أن تكون لتمويل نظام التأمين الاجتماعى فى بعض ما يمد به .

وإنه لابد من أن نرجع إلى تراث الشرق لناخذ منه العلاج لأدوائنا الاجتماعية وإن الزكاة قد أجمعت على وجوبها الأديان السماوية .

ولهذه المعانى أوصت بها حلقة الدراسات الاجتماعية .

وقد أثار بعض الباحثين فكرة هى : أليست وجوب الزكاة مع تلك الضرائب ، ونحن نقول إن هذه الضرائب إلى الآن لم يخصص منها مقادير ذات قيمة للتكافل الاجتماعى ، وإن المقصد الأسمى من الزكاة هو سد الخلل الاجتماعى ، وهى مطلوبة قبل كل شئ ، وقد تنقضى عن بعض الضرائب ، ولكن الضرائب القائمة لا يمكن أن تنقضى عنها ، لأنه لم نسد إلى الآن حاجات الفقراء ، ولا بد أن نسد .

١٨٨ - وإن الزكاة إذا طبقت يجب أن تكون لها حصة قائمة بذاتها منفصلة عن ميزانية الدولة إن جمعتها الدولة ، وإن جمعتها الهيئات المحلية ، فانه ستكون لها فى كل إقليم حصة ، وإن ذلك يتفق مع النص القرآنى ، فان النص القرآنى يجعل العاملين عليها مستحقين فيها ، ولا يمكن أن يتوافر ذلك إلا إذا كان لها ميزانية مستقلة منفصلة عن الميزانية العامة .

١٨٩ - وقد طلبت حلقة الدراسات الاجتماعية المذكورة جمع الزكاة ، ولم تعين طريق جمعها : أليكون بهيئات حكومية محلية ، أم بالدولة تتولاهما ، أم بهيئات أهلية .

وقد نبئت فى وزارة الشؤون الاجتماعية فكرة أن تتولى جمع الزكاة وصرفها فى مصارفها هيئات أهلية تكون على اتصال مستمر بالوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وقد اقترحت هذا لجنة المساعدات الاجتماعية بالوزارة ، ووافق عليها  
أعضاؤها بالإجماع .

وخلاصة ذلك الرأى أنه يتكون فى كل قرية ، وكل حى من أحياء المدن  
هيئة تعمل على جمع الزكاة ، وتعرف فقراء الحى أو القرية تعرفاً دقيقاً ، وتخصيم  
فى كتاب ، تتولى هذه الهيئة المكونة من الأهالى جمع الزكاة من أهلها ، وهم أعرف  
الناس بأنفسهم ، ويحصى ما يجمع فى كتاب ، ثم توزع هذه الهيئة ما جمعت على  
الفقراء الذين أحصتهم ، وتقسّم هذه الهيئة نفسها أقسام ثلاثة : طائفة للجمع ،  
وأخرى للتنظيم وثالثة للتوزيع ، وكل ذلك مع الاتصال بأحد موظفى وزارة  
الشئون الاجتماعية المختصين .

ولقد أعلن ذلك الرأى فى الصحف ، فتقدمت عدة قرى وعدة أحياء تطالب  
لجنة المساعدات بتنفيذ هذا النظام فيها ، وقد ذهب مندوبون من اللجنة ، وقاموا  
بالتنفيذ على وجه كامل ساعد عليه رغبة الأهالى فى التعاون الصادق .  
ولكن وقف التنفيذ آراء أخرى أثّرت ، واهته الهادى إلى الصواب .



### ٣- التكافل في المجتمعات الصغيرة

١٩٠- نظم الإسلام العلاقات في المجتمعات الصغيرة على أساس التكافل الاجتماعي بين أفرادها ، فالقبيلة كلها متآزرة فيما بينها متعاونة يمين النقي الفقير ، ويمد القادر فيها العاجز ، وهي مستوفاة عما يقع من أفعالها من جرائم ، بحيث لو وقعت جريمة من أفعالها وجب عليها تسليمه ، وعند وقوع عقوبة مالية عليه تؤديها أسرته عنه إن كان مصرا . وإذا كانت أموال الزكاة في قبيلة لا تسد حاجة فقرائها رجب على القبيلة مجتمعة أن تجمع من المال ما يسد حاجتهم . وقد صرح بذلك ابن حزم الظاهري .

هذا بالنسبة للعشائر المنبثقة في الصحراء والقبائل والقبائل ، ومع ذلك قد دعام الإسلام ليندجوا في الأمصار والقرى .

١٩١- وبالنسبة للبدان والقرى ، فإن الإسلام قد وضع مبادئ من شأنها أن تكون مجتمعا صغيرا متعاوناً متآزرًا لا يظهر فيه ضعف الفقر ، ولا ذل الحاجة .

ومن هذه المبادئ ملاحظة حقوق الجوار ، فإما من آية ذكر فيها الإحسان إلى الأقارب ، حتى كان معه الإحسان إلى الجار ، وقد قال تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى ، والمساكين ، والجار ذي القربى ، والجار الجنب ، والصاحب بالجنب ، والجار الجنب هو الجار الذي يجاورك في منزله أو زراعتك ، والصاحب بالجنب هو الرفيق بالطريق أو الذي يجاورك في مجلس عام ، ولقد ذكر النبي ﷺ الوصية بالجار حتى لقد قال ﷺ : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه ، وقال ﷺ : « واهل لا يؤمن ، واهل لا يؤمن ، واهل لا يؤمن ، قالوا من يارسول الله ؟ قال ذلك الذي لا يأمن جاره بوائقه » .

وإن هذه الوصايا المتكررة بالجوار توجب أن يمدد بالعون إذا احتاج ،  
ويسد خلته إذا ظهر فيه ضعف الفقر ، ويعينه إن كان عاجزاً ، ويسهل له سبيل  
العمل إن كان قادراً ، ولا يحد العمل .

ولقد روى عن النبي ﷺ أنه قسم الجيران ثلاثة أقسام : جار ذو رحم مسلم :  
له حق الإسلام وحق الرحم ، وحق الجوار ، وجار ذو رحم غير مسلم له حق  
الجوار ، وحق الرحم ، وجار ليس ذا رحم وليس مسلماً ، له حق الجوار .  
ولأنه لو كان التعاون بين الجيران يسير على المبادئ الإسلامية لكان أهل كل  
حي متعاونين فيما بينهم ، لا يكون بينهم عاجز إلا أعانوه .

١٩٢ - ومن المبادئ التي وضعها الإسلام لأهل البلد الواحد هو التأخي ،  
فإن النبي ﷺ قد وضع ذلك الأساس ، في المدينة الفاضلة آخى بين المهاجرين  
بعضهم ، وكان ذلك الإخاء قرابة اجتماعية تجعل الأخ يعين أخاه في الله وفي المجتمع  
كما يعين أخاه في الدم وفي القرابة ، ولقد كان الأخ يشاطر أخاه ماله ، وإن أقل  
صور، المؤاخاة أن يعينه إذا احتاج ، ويساعده إذا عمل .

وإن سنة المؤاخاة التي سنّها النبي ﷺ ووضع أسسها سنة قائمة إلى يوم  
القيامة لم يتم دليل على اختصاصها بعصره ، وهي صالحة لأن تطبق في كل مجتمع  
صغير ليم التجانس بين آحاده والتعاون على أسس من الأخوة الواصلة المقرّبة .

١٩٣ - ومن المبادئ التعاونية التي أقرها الإسلام تعاون أهل القرى فيما بينهم ،  
وهي أن يتضافروا في زراعة الأرض التي تكون تابعة لهذه القرية ، وقد صور  
لنا ابن عبد الحكم في تاريخه كيف كانت القرية المصرية تتولى زراعة ما في حيزها  
من أراض زراعية ، فإن ناظر القرية أو عريفها أو رئيسها ، كما كان يسمى كان يجتمع  
بأهل القرية ، ويوزع الأراضي فيما بينهم كل واحد ومقدرته ، ومن يكون عاجزاً  
يقوم غيره مقامه في زراعة ما يخصه ، والقرية كلها تخرج ما عليها من خراج ،  
وتسد حاجة كل من يكونون في حال احتياج من أهلها ، وقد كان الأساس في ذلك

أن الأراضي كانت خراجية ، ولم تعتبر ملكاً لمن هي في أيديهم ، بل أيديهم عليها يد إجارة ، وكان عرفاء كل طائفة من القرى يجتمعون ويتشاورون فيما بينهم فيما يجب أن يفرض من خراج على الأرض ، ولعل هذا كان أساساً لنظام الالتزام ، الذي حول ذلك المعنى التعاوني الاجتماعي إلى تهدي شخصي بخراج طائفة كبيرة من الأراضي على أن يتصرف فيه كما يشاء مع الزارعين وذوى الأيدي عليه .

وإنه بعد أن صارت الأراضي ملكاً للأهالي ، وأيديهم عليها أيدي ملاك يصح أن يؤخذ بذلك النظام التعاوني في الصورة السابقة ، بأن يتعاون أهل كل قرية في زراعة حيزها من الأراضي على أن يتهدوا فيما بينهم بسد حاجة المحتاج ، وإعانة ذوى الضعف .

وإنه لو اتبع ذلك النظام لأفاد أربع فوائد :

أولاهما — هو سد أحوال العجز والعوز ، ومعالجة كل أنواع الضعف مهما يكن سببها .

والثانية — هو التعاون على الحصول على أجود ما يحتاجون في زراعتهم أو في منازلهم .

والثالثة — هي تسويق المحصولات التي تنتجها أراضيهم .

والرابعة — دفع مضار تفتت الملكية ، والحيازات الصغيرة التي لا يتمكن أصحابها من استغلالها على الوجه الأكمل .

١٩٤ — ومن المبادئ التي دعا إليها الإسلام بالنسبة للمجتمعات الصغيرة أنه لو تبين أن الزكاة لا تكفي فقراء أهل قرية ، كان لابد أن يتعاون أغنيائها على سد الحاجة ، ولو كانوا قد أدوا الزكاة ، وقد أخذ هذا من قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، والسائلين وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا

والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا ، وأولئك هم المتقون .

فإعطاء المال على وجه أمر غير الزكاة ، وهو واجب عند لزومه ، ولذلك كان على الغني حق غير الزكاة ، وإنه من المقررات الإسلامية أن من يكون عنده فضل زاد ، ورأى شخصا لا يجد ما يقتاته حق عليه أن يعطيه فضل زاده ، ولو منعه يصح أن يأخذ منه جبرا ، ولو قاتله فقتله كان معذورا .

والأصل في ذلك ذلك ما ذكره أبو سعيد الخدري رضي الله عنه إذ قال : « كنا في سفر ، فقال النبي ﷺ : « من كان عنده فضل زاد فليعده على من لا زاد له ، ومن كان عنده فضل ظهر فليعده على من لا ظهر له ، ثم أخذ يعد من أصناف المال ما ظننا أنه ليس لنا من مالنا إلا ما يكفينا . »

ويجب أن يلاحظ أن ذلك كل في سفر ، وحال السفر هي الحال التي يتصور فيها أن يكون إنسان يحتاج إلى القوت ، والآخر عنده فضل يجب أن يعود به عليه .

١٩٥ — هذه مبادئ لو اتبعت في المجتمعات الصغيرة لقام التكافل بينها على أسس من التعاون المادي ، والتعاطف الأخوي ، والرحمة الواصلة ، وإحساس كل إنسان أنه ملتزم بسد حاجات أخيه ، وأنه في عونه دائما ، والله تعالى في عون الجميع .

## ٤ - الصدقات والكفارات

١٩٦ - ما ذكر كله كانت التزامات دينية وقضائية وإدارية ، أو بعبارة أدق الالتزامات فيها دينية ودينية ، فهي من أحكام الدين ، وينفذها ولي الأمر كرها إن لم ينفذها صاحبها طوعا .

وهناك أمور تتعلق بالتكافل الاجتماعى ، ولكنها تكليفات دينية عالصة ، ولا تنفذ بأمر ولي الأمر بل العبد موكول فيها إلى ضميره الدينى ، ولا سلطان لأحد عليه فيه إلا الله تعالى ، وهذه الأمور أنواع أربعة : أولا - صدقات تبلغ درجة الفرضية الدينية أو تقاربها ، والثانية الكفارات وهى لازمة بلزوم الشرع ، وثالثها - الصدقات المشورة الاختيارية ، ورابعها - الأوقاف .

١٩٧ - الصدقات اللازمة : هى صدقة الفطر ، وصدقات مناسك الحج ، ويقرّب منها صدقة الأضحية ، وإن لم تبلغ مرتبتها .

وصدقة الفطرة تبلغ نصف صاع من قمح ، أى نحو سدس كية مصرية تدفع قيمته للفقير يدفع ذاته ، ويدفع كل رجل غنى يملك نصاب الزكاة الذى شرحناه ذلك القدر عن نفسه ، وعن كل واحد فى عياله وتكون له الولاية عليه .

فإذا كان يعول عشرة أولاد ، عليه أن يعطى بمقدار عددهم مع نفسه ، وإذا كان يعول خمسة فكذلك ، وهكذا يزيد المقدار كلما زاد عدد من يعولهم .

وهى سنة مؤكدة عند بعض الفقهاء وواجب عند آخرين ، وهو ما غنّاه .

والهدى فى مناسك الحج من الواجبات فى كثير من الأحوال ، وهو يذبح فى البلاد الحجازية ، وقد يذبح فى غير البلاد الحجازية فى حال الإحصار .

ومن القريب من الواجبات الأضاحى ، وهى صدقات تعطى الفقراء ، ويستحب ألا يأكل منها صاحبها إلا الثلث ، وقد نهى النبي ﷺ عن إدخالها إذا كان ثمة محتاجون إليها ، وإنه يروى أنه نزل بأهل المدينة دافة ، أى طارئون لا قوت لهم ،

فهى النبي عامها عن إدخل لحوم الأضاحى ، وفى العام التالى أباح لهم الإدخار وقال كنت نهيتمكم لأجل الدابة .

١٩٨ — والإسلام حث على الصدقات الاختيارية وأمر بالإففاق ما استطاع الإنسان ، واعتبر الإففاق تطهيراً للنفس ، وتخليصاً للنفس من آثامها . فقد قال النبي ﷺ : « الصدقة تطهى المصيبة ، وبين أن الصدقة توجد فى المال بركة ، فقال عليه السلام : « ما نقص مال من صدقة » .

وشجع القرآن الكريم على الصدقة ، فاعتبرها قرضاً لله سبحانه ، فقال تعالى : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة ، والله يقبض ويبسط ، وإليه ترجعون ، وبين القرآن الكريم أن الصدقات تنمو فى المجتمع ، وأنها تعود على صاحبها وعلى الناس بأكل الخير ، فقال تعالى : « ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فأنت أكلها ضعفين ، فإن لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » ، والتنشيد القرآنى ثابت محقق لأن الإففاق البرى الذى لا يصحبه استعلاء ولا استكبار يسد خلافاً فى المجتمع فيزيد فى قواه العاملة ، ويستتب به الأمن ويطمئن الناس ، وإن هذا فى ذاته تبلغ قيمته أضعاف ما أنفق ، ولقد صرح سبحانه وتعالى بأن عدم الإففاق يؤدي إلى التهلكة ، لأنه يؤدي إلى ضعف القوى ، وتناذر المجتمع ، ولذا قال تعالى : « وأنفقوا فى سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » .

ومع هذا الحث الكثير على الإففاق من غير مَن ولا تفاخر ولا خيلاء فى الإففاق ، نجد معين الإحسان قد جف فى قلوب الأغنياء من الشرقيين ، ومن تصدق بالقليل أعلنه كأنه الكثير ، وفى ذلك الأذى كل الأذى ، والله يقول : « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » ، ونجد غيرنا على عكس ذلك تماماً ، يتصدق الرجل بالصدقة العظيمة ، ولا يملن اسمه ، فنظير

ثمرات الصدقة من غير أن تظهر اليد التي أعطت ، وقد صدق الله تعالى إذ يقول :  
« ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » .

### الكفارات والنذور :

١٩٩ - إذا نذر شخص صدقة معينة - بأن قال مثلاً - إن شئني الله تعالى مريضى فله على صدقة قدرها كذا ، فإن هذا النذر يكون واجب الوفاء ، لقوله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ، ولقد قال تعالى محرضاً على الوفاء بالنذر مادام في طاعة : « وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ، وما للظالمين من أنصار ، إن تبدوا الصدقات فنعما ما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم ، والله بما تعملون خبير » .

وقد قرر جمهور الفقهاء أن كل نذر واجب الوفاء إذا كان من جنسه واجب ، ونذر الصدقات من جنسها واجب وهو الزكاة فيجب الوفاء به ، ومن لم يوف به أثم عند الله ، وتعرض لسخطه وعقابه ، إلا أن يتخذه الله برحمة ويتوب ، ويقوم بنذره . وإن هذا بلا شك باب يؤدي فتحه إلى التكافل الاجتماعي لو أدى على وجهه .

وليس من هذا الصنف نذور الأضرحة ، فإن ذلك فيه كلام ، ولا يعد عند كثيرين نذراً خالصاً لله .

٢٠٠ - والكفارات - عقوبات قدرها الشارع الحكيم عند ارتكاب أمر فيه مخالفة لأوامر الله تعالى ، وهذه الكفارات بالنسبة للأغنياء دائماً تكون صدقات مالية .

١ - فمن أفطر في رمضان عن عجز ، وعدم قدرة على الوفاء في المستقبل عليه فدية عن كل يوم يفطره إطعام مسكين .

٢ — ومن حلف على أمر يريد أن يفعله ثم حنث في يمينه ، ولم يفعله كان عليه إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم .

٣ — ومن تمتد الإططار في رمضان كان عليه صوم شهرين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .

٤ — ومن أقرى وقال إن أمر أنه كأمه ، فإنه لا يقربها إلا بعد صوم شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً .

ولا شك أن هذه العقوبات المالية مألها إلى الفقراء الذين ينتفعون منها ، وذلك فيه سد لحلل اجتماعي .

وقد يقول قائل إن هذا كله يذهب هباء ، لأن الذين يقومون بحق الله تعالى عليهم يعطونه للتسولين ، وذلك يضر ولا ينفع ، وإن تشككوا في استحقاقهم حضنوا وشحروا ، وقليل منهم الذين يتعرفون الفقراء الذين لا يسألون الناس إلحافاً . وإتنا نقول إن الواجب حينذاك أن ننظم طريق جميع هذه الصدقات المشورة من كفارات ونذور ، وصدقات فطر وغيرها من صدقات التطوع بأن نعد صناديق للإحسان ، ولا يكون الجمع بتلك الصناديق التي يسير بها بعض الشبان في الطرقات ، وينادون بها في المراكب العامة ، وفي المتندبات العامة — ولكن يكون بطريقة أنظم وأحكم بأن نعد هذه الصناديق في الوحدات الاجتماعية ، ويذهب إليها الذين يريدون التصديق تطوعاً أو قياماً بحق عليه ، ويضع ما يريد في هذه الصناديق .



## الوقف

٢٠١ - هذا نوع من أنواع صدقات التطوع فهو غير لازم ، إذ لا يجب الوقف على أحد ، ولكنه اختص بيزة عن كل الصدقات ؛ لأن له صفة الدوام والاستمرار في الجملة ، ولأن موضوع التصدق فيه المنفعة المستمرة ، ولقد أدى الوقف دورا كبيرا في باب التكافل الاجتماعي في عصور الإسلام بمصر والشام وغيرها من البلاد الإسلامية ، فكانت أوقاف المساجد ، وأوقاف الخانات ؛ والأوقاف على المقابر ، والأوقاف على القرض الحسن ، بل إن الإحسان في الوقف تجاوز الإنسان إلى الحيوان ، وتجاوز جلال الأعمال إلى الأمور التي لا يلتفت إليها ، حتى إنه وجد في مصارف بعض الأوقاف تعويض الأسر عما يتلف الخدم فيها شيئا ، رحمة بالضعفاء من هؤلاء الخدم حتى لا يؤفوا .

٢٠٢ - والوقف بالصورة الواسعة لم يعرف إلا في الإسلام ، نعم كانت هناك أوقاف المعابد قبل الإسلام إذ إن المعابد ذاتها لا تتصور إلا أرضاً موقوفة لأداء العبادات ، وكذلك عرفت هناك أراض تكون محبوسة عن التصرف في عينها مع صرف منفعتها على من يجب ، ولكن اتساع أبواب الخير في الأوقاف بالصورة التي نراها في البلاد الإسلامية لم يكن معروفا قبل الإسلام .

والأصل في شرعية الوقف في الإسلام ما روى من أن عمر رضي الله عنه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس منها عندى ، فما تأمرني به : فقال صلى الله عليه وسلم : « إن شئت حسبت أصلها ، وتصدق بها ، فتصدق بها عمر ، أنها لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، وتصدق بها في الفقراء وفي القربى ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل والضييف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم غير متمول ولقد أكثر الصحابة من الوقف الذي تجبى فيه العين ، ويكون التصرف في المنفعة في أوجه البر المختلفة ، ولكن انشعب الوقف شعبتين :

إحداهما : تتجه إلى أبواب الخير مباشرة .

والثانية : تتجه أولاً إلى من يجب من أبنائه وأحفاده ، أو أقاربه ، ومن بعدهم للفقراء ، وبانضمام الوقف إلى هاتين الشعبتين ، صار في الوقف نوحان ، وقف خيرى ، وهو الأصل في الوقف ، ووقف أهلى أو ذُرعى ، وإن النوع الأول محض للخيرات ابتداء ، والثاني تكون الخيرات فيه انتهاء ، لأنه لا بد أن ينص في أى وقف على أنه بعد انقراض النذرية أو انقراض الجهات الموقوف عليها يتول إلى الفقراء .

وأحياناً يكون عقد الوقف عند إنشائه مشتملاً على النوعين فيكون جزء من الأعيان الموقوفة للخيرات ، وجزء آخر يكون وقفاً على النفس ومن بعده على من يشاء من ذريته أو ذرية غيره .

٢٠٢ - وقد اتجهت حكومة مصر وسوريا إلى إلغاء الوقف الأهلى أو الوقف الذرى ، وأبقت الوقف الخيرى .

وقد كانت الحكومة السورية موقفة عند إلغاء الوقف الأهلى ، لأنها أخذت منه قدراً للخيرات ، نحو ١٠٪ وجعلت الباقي ملكاً للمستحقين ، والسبب في ذلك أنها اعتبرت كل وقف أهلى متضمناً في معناه جزءاً خيرياً ، أولاً : لأن نهايته دائماً خيرية وهى للفقراء ، وثانياً لأنها لاحظت أنه إذا توقف المصرف فى أى طبقة من طبقات الوقف الأهلى ولم يعرف للواقف بيان المصرف صرف الاستحقاق للفقراء . وذلك الاعتبار حق ، أما الحكومة المصرية فإنها عند إلغاء الوقف الأهلى جعلت الوقف كله ملكاً للمستحقين ، وبهذا حرمت الفقراء من حق كان يمكن أن يتول إليهم .

وعلى أى حال يلاحظ أن إلغاء الوقف الأهلى أدى إلى منع أوقاف خيرية جديدة ، بل إن الأوقاف الخيرية التى كان أصحابها على قيد الحياة رجع الكثيرون منهم فيها ، ولم يحم من هذا الرجوع بإطلاق إلا أوقاف المساجد ،

والأوقاف على المساجد ، والذي حماها هو منع الرجوع فيها بمقتضى القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ الذى سوغ الرجوع فى الأوقاف ما عدا هذين النوعين .

٢٠٤ - ويمكن الانتفاع بالوقف الخيري القائم الآن ، وإنه اكثير جداً فى مصر وسوريا ، وذلك لأن وزارة الأوقاف بمقتضى القوانين المتلاحقة صارت هى الناطرة على كل الأوقاف الخيرية ، تقريباً إلا ما قد يكون منها خاصاً بجهة معينة وليس لها صفة العموم ، وطلب ذرو الشأن أن تكون الولاية لهم ، أو كان الواقف حياً .

وسواء أكان النظر لوزارة الأوقات أم كان لغيرها ، فإن القانون أباح لمجلس الأوقاف الأعلى مع موافقة المحكمة المختصة تغيير المصرف ، وقد استثنى من هذا أوقاف غير المسلمين ، فإنها لا ولاية لها عليهم .

وإنما بعد هذا نجد أن من الواجب أن تكون غلات كل الأوقاف الخيرية ما عدا ما يكفى لإنشاء المعابد التى تتكافأ مع عدد الطائفة والانفاق عليها يكون للتكافل الاجتماعى من غير استثناء . ويعد من قبيل التكافل الاجتماعى القرض الحسن لمن يحتاج إليه ، كما يعد من قبيل التكافل الاجتماعى مساعدة الجماعات التعاونية ، ولذلك نرى أن يكون كل ريع الأوقاف فى الجمهورية العربية المتحدة على الوجه الآتى :

١ - يبق للمعابد ما تحتاج إليه ، وما ينشأ به معابد جديدة على أساس التناسب بين عدد الطائفة وعدد المعابد ، ويكون الجهة المختصة بالإشراف التام على كل ريع الأوقاف الخيرية من غير نظر إلى أن يكون منشئها مسلماً أو غير مسلم .

٢ - أن يخصص جزء من ريع الأوقاف الخيرية كلها للتعليم الدينى الخاص بكل طائفة من أوقافه الخاصة به ، ويطلع منه الكتب المطلوبة للدارس المخصصة لذلك .

- ٣ — أن يخصص جزء القرض الحسن : لمن يحتاج إلى قرض في نفقاته الخاصة ، أو لمن يضطر إلى القرض .
- ٤ — أن يخصص جزء من ريع الأوقاف لمعاونة الذين يخرجون من السجون على عمل يملونه .
- ٥ — أن يكون الباقي للإنفاق عن الفقراء والمعوذين ، وتتولى ذلك الإنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارة الأوقاف .
- واقه تعالى وليّ التوفيق ؟

## العلاقات الاجتماعية

٢٠٥ - تقوم العلاقات في المجتمع الإسلامى على أسس ثلاثة :

أولها - تمكين كل إنسان من أن يعمل بما يتفق مع قواه ، وتوزيع الأعمال على قدر طاقة كل عامل ، وتوزيع القوى على الأعمال بما يناسبها ، وقد قررنا من قبل أن العدالة الاجتماعية لا تقتضى المساواة المطلقة ، بل تقتضى التناسب بين القوى والإنتاج .

والثاني - إعطاء كل فرد الحرية بقدر لا يكون فيه اعتداء على حرية غيره ، ويمكنه من أن يعمل في دائرة الحياة الاجتماعية لا الحرية المطلقة .

والثالث - الأخذ بيد الضعيف ، وقدمنا الكلام في هذا الجزء عند الكلام في التكافل الاجتماعى ، وجملناه مقصداً قائماً بذاته ، لأن إعماله هو الذى يؤدى إلى آفات اجتماعية ، ومن المقررات أن إزالة الضرر مقدمة في البيان وفى العمل ، وفى القواعد العامة أشرنا بتوضيح إلى الأساسين الآخرين ، ولتسكلم الآن فى الأساس الأول ، وهو تمكين كل عامل من أن يعمل بطاقة الاجتماعية ، وذلك يكون بالترية ، فلتسكلم الآن فى الترية الإسلامية ، فإنها المنصر الذى يوضح الطريق لتمكين كل عامل من أن يعمل بمقدار كفايته .

## ١ — التربية الإسلامية

٢٠٦ — تقوم التربية الإسلامية على عناصر أربعة :

أولها — تهذيب النفس ، وتربية الوجدان ، وتقويم اللسان .

وثانيها — تمكين كل عامل من أن يعمل بمقدار طاقته ، وارتفاع الجماعة من كل الكفايات ، وتسهيل ذلك .

وثالثها — الانتخاب الطبيعي ، وإشراف الجماعة على توجيه القوى المختلفة للعمل .

ورابعها — التربية العسكرية العامة ، بحيث يكون كل مسلم مجاهداً مقاتلاً إذا طلب للبدان .

هذه عناصر التربية الإسلامية ، وهي تسير بالناشئة على سنة التدرج والاعتماد على أدوار السن في كشف المواهب والخواص التي توهم كل واحد لها يستطيع .

وإنه في هذا السبيل نجد بعض المناهج متحدة ، وبعضها متنوعة ، وهي متنوعة في المراحل الأخيرة ، متحدة في الأولى ، ومقاربة في الثانية ، وتكون مختلفة متلاقية مع اختلافها في خدمة المجتمع في الأخيرة .

في المرحلة الأولى :

٢٠٧ — في المرحلة الأولى يترتب لجميع تربية واحدة ، أساسها تهذيب الروح : وتقوية اللسان ، وإيقاظ الحافظة ، والحث على التفكير والتأمل ، وبعث كل ما طوى في عقل الطفل وقلبه من ينابيع سالحة ، ونزوع مختلف ، وإنه في سبيل تربية الروح والوجدان ، كان لابد من الدين ، والعناية به ، وتلقين الطفل له ، وطبع مشاعره به ، ولذلك أمر النبي ﷺ عامة المسلمين بأن يعملوا أولادهم الصلاة ، ويحملوم عليها بالترغيب والتأديب ، ولا يتجاوز ذلك ، وإن الصلاة

إذا أدبت على وجهها هي التي تهذب الوجدان ، وتجنب العصيان ، ولذا قال تعالى :  
« إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر » .

ويلاحظ أنه في المرحلة الأولى يعمل أيضاً على تهويم اللسان ، وقد سلك  
المسلمون الأولون في ذلك سبيلين :

أحدهما — إرسال أولادهم إلى البادية ليتفصحوا فيها ، ويعودوا بالتلق  
العربي ، وقد كان ذلك مستحسناً في عصر الأمويين والعباسيين ، لأن العجمة  
قد كثرت في المدن الإسلامية ، فكان لابد من أن يرسلهم إلى البادية ليعلموا  
اللسان العربي الذين لم تشبه أعجميه .

وثانيهما — تحفيظ القرآن الكريم ، وإن ذلك كان سائداً في كل الأمصار  
الإسلامية ، فالطفل المسلم لابد أن يحفظ خطأ من القرآن الكريم ، وكثيرون  
كانوا يحفظونه كله ، وأولئك هم الذين حفظوا نواتر القرآن ، وكان لهم حفظه ،  
كما قال تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

وقد أثار ابن خلدون في مقدمة تاريخه — الكلام حول استحسان حفظ القرآن  
في المرحلة الأولى ، فقد استحسن حفظ القرآن بعد المرحلة الأولى ، حتى يمكنه  
أن يفهمه في الجملة فيحفظ ما يفهم ، ولم له بما يذكر أنه رأى أن الحفظ في المرحلة  
الأولى يكون بالقهر ، وليس فيه اختيار قط .

ولكننا لا نستحسن ما استحسن ابن خلدون ، لأن من يتجاوز المرحلة الأولى  
تتقاصر مته عن حفظ القرآن ، فلا يحفظه ولا يفهمه ، ولأننا لاحظنا أن الذين  
يحفظون القرآن في مراحلهم الأولى تقوم ألفتهم ، ولأن الإيجار على الحفظ  
فوق أنه يقوى الحافظة ، ويرفها ، هو أيضاً يقوى الإرادة ويشجها ، إذ أن  
الإرادة تقوى في الطفل بتعوده قهر رغباته وأهوائه ، واستهدافه إرضاء مريه  
. بإرادة مختارة قوية ، ولذلك لا نجد في الناشئة التي تربي بالترغيب فقط إرادة  
قوية حازمة عند ما تصطدم رغباتهم بموجب العقل وقوانين الاجتماع ، أما الذين

يقربون رغباً ورهباً فإنهم يكونون ذوى إرادة ضابطة تحول بينهم وبين التردى في موجات الهوى .

٢٠٨ — وفي هذه المرحلة يعلم فرائض الإسلام الدينية والخلقية ، ويحفظ أيضاً طائفة كبيرة من السنة النبوية التي تتعلق بملاقة الناس بعضهم مع بعض ، وبما يتحلى به المؤمن من خلق كريم .

ومع هذه التربية المعنوية يربى على الرماية ، والسباحة ، واستعمال السلاح ، وركوب الخيل ، وبمباراة عامة يربى على ما يقوى جسمه وخلقه وعقله ودينه .

وبهذه تتجه التربية الأولى إلى تربية نواح ثلاث : الناحية الدينية ، والناحية اللسانية والعقلية والاجتماعية ، والناحية الثالثة : الناحية البدنية والعسكرية ، وبذلك يجتمع في الغلام منذ نعومة أظفاره دين قوى ، وعقل قوى ، وإرادة قوية ، وجسم قوى ، وتكون بها كل المعاني الإنسانية فيه قوية متناسقة غير متنافرة .

#### المرحلة الثانية :

٢٠٩ — وهذه المرحلة الثانية يجب أن تتنوع بحسب ما يبدأ من ذكاء وميول ، فمن بدت ميوله نحو الثقافة والتعلم الذى يسير بها نحو التخصص والتعمق سار فيه ، ومن بدت ميوله نحو الصناعة الفنية الدقيقة سار فيها ، ومن وقف به ذكاؤه وميله عند حد المرحلة الأولى ، وقف عند ذلك ، وكان عاملاً يدوياً ، والمجتمع محتاج إلى هذا النوع ، وقد وضع هذا المعنى الشاطبي في الموافقات ، وبين أن من الناس من تقف بهم ميولهم وقواهم عند المرحلة الأولى فقال :

قال الله تعالى : « وانه أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » ثم وضع سبحانه وتعالى فيهم العلم على التدرج والتربية ، تارة بالإلهام ، كما يلهم الطفل التقام الثدي ومعه ، وتارة بالتعليم ، فطالب الناس بالتعلم والتعليم لجميع ما تستجلب به المصالح ، وكافة ما عدوا به المفساد لإنهاضاً لما جبل فيه من تلك الغرائز الفطرية .



والمطالب الإلهامية ، لأن ذلك كالأصل العام للقيام بتفاصيل المصالح ، ويبين أن إيقاظ القوى الإنسانية يكون في نفس الطفل بتعليم مبادئ الشرع وتنقية الاعتقاد ، ومبادئ العلوم المصلحية الدنيوية ، ثم يقول رضى الله عنه : « وفي أثناء العناية بذلك يقوى في كل واحد ما فطر عليه ، وما ألهم من تفاصيل الأحوال والأعمال ، فيظهر فيه ويبرز على أقرانه ، فلا يأتى زمان التنقل إلا وقد نجم على ظاهره ما فطر عليه في أوليته ، فخرى واحداً قد تهيأ لطلب العلم ، وآخر لطلب الرياسة ، وآخر للتصنع ببعض المحتاج إليه . . . إلى آخر سائر الأمور .

فالمرحلة الأولى فيها كشف اللوالب ، وتنقيف إنسانى عام ، لا يستغنى عنه مسلم ، بل لا يستغنى عنه إنسان .  
وفي المرحلة الثانية يكون التوجيه ، كل لما ميّ له ويسر ، وما تمده به قواه .

#### المرحلة الأخيرة :

٢١٠ — والمرحلة الأخيرة هي مرحلة التعمق ، وهي تكون لمن برزت شمس ذكائهم ، وبدأ نورها مبشراً بأن هذا سيكون منه فائدة محققة للجمتمع إذا اتجه إلى التخصص والتعمق في علم من العلوم التي لا تستغنى عنها الأمة ، فهذا يتجه إلى الطب ، وذلك إلى علم اللغة ودقائقها ، وذلك إلى علم الشريعة وقضاياها ، وآخر إلى علم القيادة ورسم الخطط فيها .

وإن التوزيع بهذه القوى يكون بالميل أولاً ، والقدرة على ما اتجه إليه ثانياً ، فهو نوع من الانتخاب الطبيعى ، لا التوجيه التيسرى ، ولا يكلف أحد نفسه ضد طبعه ، وضد قدرته .

وإن التخصص والتعمق في مطلب من هذه المطالب السامية فرض كفاية في الأمة ، فيجبت أن يكون في الأمة مهندسون وأطباء ، ورؤساء ، وقادة جيش ، وغير ذلك ، ولكل نوع من هذه ناس يميلون إليها ولهم قدرة عليها ، وواجب

الامة أن تسهل ظهور مواهب هؤلاء أولاً ، وتوجيههم إلى ما يوافق ميولهم  
ثانياً ، وتسهيل سبل التعمق لمن هم أهل تالفاً ، ويقول في ذلك الشاطبي :

« وبذلك يترتب لكل فعل هو فرض كفاية قوم ، لأنه سير في طريق مشترك ،  
فحيث وقف السائر قد وقف في مرتبة يحتاج إليها في الجملة ، وإن كانت به  
قوة زاد في السير إلى أن يصل إلى أقصى الغايات في المفروضة الكفائية ،  
وهي التي يتدرج من يصل إليها ، كالاجتهاد في الشريعة والإمامة ، فبذلك تستقيم  
أحوال الدنيا والآخرة » (١) .

٢١١ — وإن ذلك المنهاج الذي رسمه علماء المسلمين الذين سمام الشاطبي —  
الربانيين — هو الذي يتفق مع كل المصور ، ومع عصرنا الحاضر ، ولعله يكون  
علاجاً للتعليم في مصر ، وإنه في تدرجه يشبه الهرم فإن قاعدته تسع الامة كلها ،  
فإذا علا ضاق على ذوي المواهب ، وكل علو فيه يتجه إلى ذوى نبوغ أشد ،  
ومواهب أغزر ، حتى إذا علا إلى قته كان ضيقاً لا يتسع إلا لذوى الكفايات  
الطبيعية العالية الذين يتعمقون ، ويستنبطون ويسرون بالإنسانية إلى الأمام ،  
وبمقدار قوة النبوغ والتعمق في هؤلاء يقاس تقدم الامة ، ففضمة الأمم العلية  
لا تقاس بعدد المعلمين ، إنما تقاس بقوة التابغين .

وإننا في مصر نفرض أن أكثر من يخرجون من المرحلة الأولى صالحون لكل  
فروع الثانية ، ومن يخرجون من المرحلة الثانية ، نفرض أنهم جميعاً صالحين  
لثالثة — وهي الأخيرة ، ولذلك يكون فيها أكبر عدد ، ثم تقعد بهم مواهبهم  
فإنما أن يَنْبَت بهم الطريق في وقت غير مناسب ، وإما أن يتمموا ، ولكنهم  
يخرجون من الكليات غير متفوقين ، وليس لهم من التخصص والتعمق إلا الاسم ،  
وبذلك تكون الأمور الفكرية والاجتماعية في اضطراب .

---

(١) المواقفات الجزء الأول ص ١٧٦ ، وما إليها طبع المكتبة التجارية .

### الحرية في التعليم :

٢١٢ - اسم التعليم في الإسلام بالحرية ، فقد كان كل امرئ يعنى بتربية ولده بالطريقة التي يرتضيها ، لا يرهقه أحد في أى أمر من أمور ولده ، ففهم من كان يحضر المبلين لولده ، ومنهم من كان يرسل ولده إلى مدارس صغيرة هي ما كان يسمى في الماضي الكتائب ، حتى إذا اشتد الغلام وترعرع اتجه إلى طلب العلم من رجاله ، فهذا يتجه إلى الحديث ، ويطلبه في مقالنه ، ويرحل إلى روايته أينما كانوا وحيثما حلوا ، وهذا يتجه إلى الفقه ، فيلتزم فقهاً يتخرج عليه ، ولكنه لا ينقطع عن غيره انقطاعاً تاماً ، ومنهم يتجه إلى الفلسفة يطلبها من مقالنها ، ومن رجالها ، ومنهم من يتجه إلى العربية ، فيلتزم علماءها ، ثم يبحث هو من بعد ، فكان كل عالم كأنه مدرسة قائمة بذاته .

وإذا كان ذلك العالم ليس له موارد مالية أجرت عليه الدولة ما يكفيه وأهله بالمعروف ، وهو يعمل حراً لا سلطان لأحد عليه إلا هميره الديني ، وحق العلم عليه .

وقد أمتحت تلك الحرية العلمية التي كانت تسيرها الرغبة الحقيقية أطيب النتائج ، فهذه المكتبة العربية التي طبع بعضها ، وما زالت النفاث المظمورة التي لم تطبع أضعاف ما طبع بشاهده ، ولا نجد في الحاضرين من عتده همة الماضين في الإنتاج .

### الانتخاب الطبيعي :

٢١٣ - وإن هذه الحرية في طلب العلم وتعليمه جعلت قانون الانتخاب الطبيعي يسير في مجراه من غير أى عائق يعوقه ، فإن الطفل يتعلم بالقدر الذي ينفذ عقله ، ويبرز مواهبه ، وذلك قدر مشترك ، فن وقفت به مواهبه في هذا الموضع وقف فيه ، وخرج إلى الحياة عاملاً فيها يديه ، والمجتمع يحتاج إلى العاملين بأيديهم ، وأجسامهم ، ولو كان الناس جميعاً علماء ، أوفنين متخصصين

ما وجد الزارع الذى يفلح الأرض ، وما وجد الصانع الذى يقف على الآلات وغيرها مما يحتاج ويشرف عليه المهندس البار ، وما وجد العامل الذى يشرف على نقل الأشياء أو ينقلها بما آتاه الله تعالى من قوه جسمية وهكذا ..

وإن الذين تبين بعد الدور الأول مزاياهم العقلية ساروا فى طريق الدراسة ، ويقفون حيث تقف بهم تلك المواهب ، وكل ميسر لما خلق له .

إن ذلك هو الانتخاب الطبعى ، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، فليس تكافؤ الفرص أن يدفع الكل إلى التعليم فى كل مراحل دفء ، سواء أكانت مواهبه تسعفه ، أم لم تكن مواهبه مسعفة له ، بل تكافؤ الفرص أن يمكن كل ذى موهبة من أن تظهر مواهبه ، وتتكشف ، ثم يوجه إلى ما يتفق مع تلك المواهب .

وبذلك توزع القوى فى المجتمع ، وتعمل كل القوى فى الدائرة التى يحتاج إليها فيها .

٢١٤ — وإن هذا الانتخاب الفطرى لا يجعل امرأ يطلب ما لا يحسن ، ولا يتجه إلى الدراسات العالية التى تخرج علماء إلا من هو لذلك أهل ، والأمة تنفع منه إذا انفتحت على تعليمه ، فلا يتجه إلى الهندسة إلا من يحسنها .. وهكذا .  
وإننا الآن فى مصر نشكو من كثرة المقلبين على التعليم فى المرحلة الأخيرة ، لأن الطرق الدراسية فى المدارس فى المراحل الأولى أكثر من النجاح الصناعى الذى لا نختبر فيه القوى ، ولا تتميز فيه الفطر ، فيكثر الذين يتقدمون إلى المرحلة الأخيرة ، وفهم من لا تقوى فطرتهم بذاتها من غير وسائل صناعية على التأهل للدراسة العالية ، ولذلك يكثُر الرسوب ، ويكثر الذين يخرجون من هذه المرحلة بوسائل صناعية أيضاً ، كالاستعانة بمدرسين ، وبذلك يخرجون غير ناضجين ، وغير متعمقين ، وغير متخصصين .

وإنه فى الماضى كانت الدراسة تمكن من إبراز الفطر ، فقد كان الراغبون

في طلب العلم والتخصص في فرع منه يذهبون إلى شيوخته ، ويمشون في بيئته ، وما كان يرغب إلا القادر عليه الذي بدا ذكؤه كما أشرنا .

ولما أنشئت المدارس النظامية في العراق في القرن الرابع الهجري وأجريت فيها الارزاق على طلاب العلم والعلماء تفكك كثير من العلماء في أن ذلك ينسب العلم ، ولذلك أقام علماء ما وراء النهر مآتماً على العلم عندما بلغهم إنشاء هذه المدارس في العراق ، إذ اعتقدوا أنه سيطلب العلم من لا يحسن رجاء الرزق ويصير التخصص في العلم مرتزاقاً يقصد للبال لا لطلب الحقيقة .

٢١٥ — وقبل أن نختم الكلام في التربية الإسلامية نشير إلى موضع لا يصح أن نتركه ، وهو استعمال العقاب الجسدي في المرحلة الأولى للتربية ، أهو جائز أم غير جائز ؟

فنقول إنه بالملاحظة لما كتبه الفقهاء يستفاد أنه جائز في الجملة ، فقد تكلم الفقهاء في المؤدب : إذا ترتب على ضربه خطأ تلف عضو من الأعضاء أيكون عمله حل عفو فلا يؤاخذ عليه ، أم يكون عمله حل مؤاخذة . ونرى أن كلمة فقهاء الحنفية تنفق على أن المعلم لا تجب عليه عقوبة ، لأنه أخطأ والخطأ في فعل مأذون فيه لا يوجب الضمان .

ويجب أن يعلم أن ذلك إذا كان في سبيل التعليم لا في سبيل غرض آخر ، كاتقام وغيره .

وقد يقال إن ذلك لا يتفق مع ما ينبغي من التوجيه والترغيب ، ونقول في الجواب عن ذلك إن التأديب ضرورة ويجب أن تقوى إرادة الطفل لا هواه ، وتقوية الإرادة بتنبهه بقوة إلى ما هو صالح ، ولو بشيء من الحزم من غير عنف واضح يجعله في حال رهبة دائماً ، حتى يقدم على ما يفعل وهو يعلم نتائجها ، وإن الذين يرغبون من غير حزم ينشئون ضعيفي الإرادة ، تتحكم فيهم أهوائهم كما أشرنا .

ويجب أن يجمع المربي بين الترغيب والحزم ، حتى لا تتابع نفس التائب ، ولا تكره فتسخط ، وقد قال علي بن أبي طالب : « إن القلوب شهوات وأقبالاً وادباراً ، فاتوها من قبل إقبالها ، فإن القلب إذا أكره عصى » .

## ٢ - الحرية في الإسلام

٢١٦ - الحرية كلمة أخذتها اللغة من وصف «الحُرَّة» ، فالحرية والحرَّة متلاقيان في الوجود ، تستمد اشتقاقها منه ، ويتجلى هو بها - ومن هو الحر؟ هنا نجد المعاني تتراوح ، وأحياناً تتضارب عند بعض الناس ، حتى نجد من الناس من يصف الذين يطلقون غير مقيدين بأنهم أحرار ، وليس هؤلاء من الأحرار في شيء ، فإن الحر حقاً هو الشخص الذي تتجلى فيه المعاني الإنسانية العالية ، الذي يعلو عن سفساف الأمور ، ويتجه إلى معاليها ، ويضبط نفسه ، فلا تتطلق أهواؤه ، ولا يكون عبداً لشهوة معينة ، بل يكون سيد نفسه ، فالحر يمتدئ بالسيادة على نفسه ، وإذا ساد نفسه ، وانضبطت أهواؤه وأحاسيسه أصبح لا يذل ولا يهون ، وبذلك يكون حراً بلا ريب ، وإن هذه السيادة النفسية التي ينتمى بها الشخص الحر ، وتكون هي العنصر الأول في تكوين معنى الحرية في نفسه - قد دعا إليها الإسلام في قوله ﷺ : « ليس الشديد بالصرعة ، إنما الشديد من يملك نفسه عند الغضب » ، وقوله عليه السلام : « ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس » .

وإذا كان الحر هو الذي يضبط نفسه ، ولا يذل ويأنف من أن يهضم حقه ، فهو لا يمتدئ ، فالحر لا يمكن أن يكون معتدياً ، لأنه يسيطر على أهوائه ، ولأنه يعطى لغيره ما يعطيه لنفسه ، ولأنه يحس بالمعاني الإنسانية التي يجب أن يلتزمها بالنسبة لغيره .

٢١٧ - وإذا كانت معاني الحرية متلافية في أصل اشتقاقها مع «الحُرَّة» ، فإن الحرية الحق إذن لا تتصور انطلاقاً من القيود والضوابط الإنسانية والنفسية ، والاجتماعية . لأن الحر لا يمكن أن يكون مطلقاً ، وعلى ذلك لا تكون الحرية مطلقة أبداً ، لأنه لا شيء في الوجود الإنساني يمد مطلقاً من كل قيد ، ولأن الحرية معنى اجتماعي لا يتصور وجوده إلا مجتمع ، يأخذ

الآحادته ويعطون ، وما دامت الحرية معنى اجتماعياً ، فلا بد أن تكون في قيود اجتماعية .

والذين يفهمون الحرية انطلاقاً من عيد الأهل والنهوات ، الذين لا يراعون حق المجتمع على أنفسهم ، ولا حق أنفسهم عليها .

ولكن يجب أن يلاحظ أن القيود الضابطة للحرية هي في أصلها قيود نفسية ، وليست قيوداً خارجية ، وهي تتكون من حقيقتين ثابتتين :  
إحداهما — السيطرة على النفس كما أشرنا من قبل .

والثانية — الاحساس الدقيق بحق الناس ، وإنه من ذلك الإحساس ينبثق نور الحياء ، فهو الذي يشعر الشخص بالحق الاجتماعي ويشعره أيضاً بالعلو النفسي ، ولذلك دعا الإسلام إلى الحياء ، وقال عليه السلام : « الحياء خير كله » وقال : « لكل دين خلق ، وخلق الإسلام الحياء » وإن النبي ﷺ نبه إلى أن الحياء هو القيد الاجتماعي الذي لا تتحقق الحرية في أسى معانيها إلا به ، ولذلك قال عليه السلام : « إن ما توارثه الناس من كلام النبوة الأولى : « إذ لم تمنح فاصنع ما شئت ، وأنه إذا انطلقت النفس ذهبت الحرية والإنسانية معاً .

٢١٨ — والحرية قد يتصور أن تقيّد بقيود غلوقة عن النفس يقيد بها القانون ، وإذا تدخل القانون لتقيّد الحرية ، فإنه إذا كان عادلاً يجب أن يكون الباعث عليه هو ضعف القيود النفسية ، فإذا كان الصحفي أو الشاعر لا يلاحظ حق الغير في التمتع بحرية رأيه ، بل يمتدّ عليه بالتشنيع والأذى في كرامته وممته ، فإن القانون يقيد حرية الصحافة والشاعر ، ليكن أن يتمتع الآخر بحريته ، وتجب في هذا كلمة رجل العلم والقانون والحرية سعد زغلول إذ يقول رضى الله عنه : « كل تقيّد للحرية لا بد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية ذاتها ، وإلا كان ظلاماً ، فتقيّد حرية المنفلتين الذين لا يراعون حق المجتمع يكون المبرر له هو المحافظة على حرية الغير .

وكل النظم الاجتماعية والقانونية العادلة إنما هي لتوفير الحرية الحقيقية لكل إنسان ، وهى أيضاً لحماية المجتمع من الانحراف .

وإننا وقد وصلنا إلى هذا القدر من التحليل نقرر أن القيود والنظم إذا كانت فى هذه الدائرة لا تعد تقييداً للحرية فى ذاتها ، لأن الذين يقيدون بهذه القيود ليسوا أحراراً ، وإنما هذه القيود هى ضوابط ممانعة من الانفلاق ، والإفلات من المعاني الاجتماعية والإنسانية ، فهى ليست تقييداً لذات الحرية ، بل هى حماية لها .

### الحرية الشخصية :

٢١٩ - وإن أول مظهر من مظاهر الحرية هو الحرية الشخصية ، وهى تتضمن حرية الشخص فى أن يستقذ ما يراه حقاً ، وأن يقول ما يراه حقاً ، وأن يتصرف فى دائرة شخصه بما يعود عليه بالخير فى نظرة من غير تدخل من أحد ، ولا تحكم ذى سلطان فى إرادته ، وأن يكون له الحق فى إبداء رأيه فى كل ما يتصل بالمجتمع الذى يعيش فيه .

وإن الحرية الشخصية على هذا تنسحب إلى شعب ، فهى تتناول حرية الاعتقاد أو الدين ، وحرية الرأى ، وحرية العمل والقول والتصرف ، والحرية السياسية والاجتماعية .

### حرية الدين :

٢٢٠ - أحترم الإسلام حرية الاعتقاد ، وجعل الأساس فى الاعتقاد أن يختار الدين الذى يرتضيه من غير إكراه ، ولا حمل ، وأن يجعل أساس اختياره التفكير السليم ، وأن يحصى دينه الذى ارتضاه ، فلا يكره على خلاف ما يقتضيه ، وبذلك تكون حرية الاعتقاد من عناصر ثلاثه :

أولها - تفكير حر غير مأسور بشئ سابق من جنسية أو تقليد .



وثانيها — منع الإكراه على عقيدة معينة ، فلا يكره تهديد من قتل أو نحوه .  
وثالثها — العمل على مقتضى ما يستقضى ويتدين به .

٢٢١ — وقد حوى الإسلام هذه العناصر الثلاثة ، فدعا إلى التحرر من رقة التقليد ، ودعا الناس إلى التفكير بالدليل والبرهان ، وتعرف الحقائق من آيات الله البنات في السماوات وفي الأرض ، وانظر إلى القرآن الكريم وهو يدعو الناس إلى التفكير في آيات الله تعالى الكونية ليستنبطوا من إبداع المخلوقات وحدانية الخالق : « أمن خلق السموات والأرض ، وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ، ما كان لكم أن تنبتوا شجرها ، أله مع الله ، بل هم قوم خصمون ، أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا ، وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزا أله مع الله ، بل أكثرم لا يعلمون ، أمن يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف السوء ويحكم خفاء الأرض أله مع الله قليلا ما تذكرون ، أمن يهديكم في ظلمات البر والبحر ، ومن يرسل الرياح بين يدى رحمته أله مع الله ، تعالى الله عما يشركون ، أمن يدؤ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أله مع الله ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، .

وهكذا تجد الآيات القرآنية تدعو إلى التأمل الحر في الآيات الكونية ، من غير أى قيد إلا بالأدلة العقلية المادية . ونرى سبحانه وتعالى على المشركين التقليد ، لأن التقليد ، وحرية الاعتقاد نقيضان لا يجتمعان ، ولقد جاء في القرآن الكريم ما نصه : « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ، .

٢٢٢ — ولقد منع الإسلام الإكراه في الدين فقد قال تعالى : « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سميع عليم ، وقال سبحانه « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ، ولقد أراد أحد الأنصار أن يحمل ابنين له على الإسلام

فتباه النبي عليه السلام ، ولقد نهى القرآن الكريم عن الفتنة في الدين ، أى اضطهاد الناس لأجل عقائدهم ودينهم ، واعتبر الفتنة في الدين أكبر من القتل ، فقال سبحانه : « والفتنة أشد من القتل » .

وأمر القرآن الكريم بقتال من يفتنون الناس عن دينهم ، فقال تعالى : « وقالوا هم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين » .

وما أبيض القتال في الإسلام إلا لحاية الحرية الدينية ومنع الاضطهاد الديني : « أذن الذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ، ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز » .

وإن المسلمين الأولين كانوا حريصين كل الحرص على ألا يكرهوا أحداً في دينه ، وإنه ليرى في هذا أن مجوزاً نصرانية قابلت عمر بن الخطاب رضى الله عنه لحاجة لها عنده ، وبعد أن أداها لها دعاها إلى الإسلام فأبى ، غشى عمر أن يكون في كلامه إكراه لها ، فقال : اللهم أنى لم أكرهها ولا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي » .

٢٢٣ — وحى الإسلام من يكونون في ظل الحكومة الإسلامية من غير المسلمين ، فنع الحكماء من أن يعملوا على التصديق عليهم في إقامة شعائر دينهم ، والقاعدة الفقهية التي حرص المسلمون على تنفيذها هي : « أننا أمرنا بقرهم وما يدينون » . ولذا يتوافر للذين يمشون في ظل الإسلام حرية الاعتقاد ، فلا يضارون فيما يمتدنون ، ويقسمون الشعائر الدينية كما يحبون ، وكما يريدون ، ولقد رأى عمر رضى الله عنه هيكلاً لليهود قد ستر بالتراب ، ولم يبق ظاهراً إلا أعلاه ، فجاء بفضل ثوبه ، وأخذ بعض التراب المتراكم فالتدى به جيش ، فزال كل ما على الهيكل ، وبدا واضحاً ليقعوا عنده شعائرهم الدينية .

وعند ما ذهب إلى بيت المقدس لم يصل في كنيسه ، قيل له ألا تجوز فيها الصلاة ، قال : خشيت أن أصلي فيه فيها ، فيزيلها المسلمون من بعدى ويتخذوها مسجداً . . . وهكذا نجد الفاروق يهذى النبي ﷺ بحمى الشعائر الدينية لمن كانوا في ولايته من غير المسلمين .

وإن الإسلام ليحمي نظام الأسرة عتدم فلا يجوز لأحد أن يتدخل في تنظيم الزواج والطلاق إلا بمقتضى عقيدتهم وتنفيذ أوامر دينهم ، وما يجب عليهم أن يتبعوه فيها — ولا يتدخل أبداً إلا إذا كان ثمة اعتداء على حق مسلم ، وأبيح لهم ما يبيحه دينهم ، حتى إنهم لو كانوا يأكلون الخنزير ويشربون الخمر ، ليس لأحد أن يمنعهم ما داموا لا يعتدون على أحد ، وقد أثار هذا عجب بعض الآئمة ، فقد أرسل عمر بن عبد العزيز إلى الحسن البصرى يسأله : « ما بالنا تركنا المجوس يشككون بناتهم والتعاضى يأكلون الخنزير ، ويشربون الخمر ، » فرد عليه الحسن البصرى قائلاً : « على هذا أخذنا الجزية ، وعلى هذا أقرم السلف الصالح ، إنما أنت متبع لا مبتدع . »

وإن الإسلام ليحمي كرامتهم من أن يعتدى عليها ، حتى لا يرهقهم ذلك ، فيدخلوا في الإسلام مكرهين ، ولم تشرب قلوبهم به ، ولذلك لما سابق قبلى ابن عمرو ابن العاص ، فسيقه ، وعلاه ابن عمرو بالسوط ، وشكا المجنى عليه إلى عمر — أحضر الضارب مع أبيه ، وأمر الفتى القبطى أن يقتص لنفسه من ضربه ، فضربه وأمره عمر بالزيادة ، وقال متبكا : زد ابن الأكرمين ، لأن ابن عمرو عندما اعتدى على القبطى قال : أتسبق ابن الأكرمين ، ثم أمر الفتى القبطى بأن يضرب على رأس عمرو نفسه ، وأزاح الهامة عن رأسه ، وقال اضرب على صلعة عمرو ، فقال يا أمير المؤمنين لقد ضربت من ضربى ، فقال الفاروق الذى فرق الله به بين الحق والباطل : فباصمه ضربك ، ثم التفت إلى عمرو ، وقال له : منذ كم يا عمرو تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .

## حرية الرأي :

٢٢٤ - رأى هو الفكرة التي ينتجها الفكر السليم ، والانجاء المستقيم إلى طلب الحقائق وإعلانها ، فإن حقائق الكون ، ونواميس الاجتماع ، وطبائع الأشياء ، لا بد من دراستها وإعلان ما يقتهى إليه العقل من نتائج فيها ، ولا بد أن تكون الدراسة حرة متعلقة مادامت في الدائرة العقلية ، ولا بد أن يكون إعلان النتائج حراً لا قيد يقيد إلا منع الاعتداء على الغير ، وإن ذلك من حق المجتمع ، لأن المجتمع الإسلامي كله يستفيد من الدراسة الحرة ، لأنها تكشف له عن حقائق هذه الوجود ، وعما يجري فيه ، وعن النواميس التي يجري عليها الكون ، وإن ذلك يؤدي إلى خدمة الإنسانية ، وتسخير ابن الأرض لهذا الكون الذي سخره الله تعالى لمعلم الإنسان ، كما قال تعالى : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض » ، وكما قال تعالى : « ألم تر أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض والفلك تجري في البحر بأمره ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه » .

وإذا كانت حرية الرأي والفكر هي السبيل الوحيد للدراسة الكونية وما يجري فيه ، فإن الله قد حث المسلمين عليها ، ودعا إليها ؛ ولأنه قد نهى عن التقليد ، إذ التقليد وحرية الرأي قضيضان لا يجتمعان .

وإن تقدم الإنسانية في العلوم والمعارف لا يتم إلا إذا توافر للعلماء ما لهم من حرية الفكر والنظر ، وإن الإسلام قد حرص عليها في كثير من آي القرآن ، ودعا إلى النظر إلى ما في السموات والأرض ، وإن قضايا الإسلام كلها تتفق مع ما يحكم به العقل ، ولقد سئل أعرابي لماذا آمنت بمحمد ، فقال : ما رأيت محمداً يقول في أمر أفعل ، والعقل يقول لا تفعل ، وما رأيت محمداً يقول في أمر لا تفعل ، والعقل يقول أفعل .

وإن العلماء المسلمين قرروا أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل لا بالشرع فقط ،

وأن الأساس في فهم المعجزات والأدلة الشرعية هو العقل .  
وإنه في سبيل تحرير الرأى من السلطان قرر الإسلام أن المؤمن يسير فيها  
يهديه إليه الدليل القطعى ولو خالف كثرة الناس ، فالعبرة بأقتناعه ما دام على  
أساس على منطقي عقل مستقيم من غير شطط ، ولقد قال تعالى : « وإن قطع  
أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ، إن يتبعون إلا الظن ، وإن هم  
إلا يخرسون » .

ولقد كان القرآن حريصاً على منع الاستزاء بسبب الآراء ، فكان يمنع المسلمين  
من أن يسخر بعضهم من بعض ، ونص على أن المشركين هم الذين يستهزئون بكل  
تفكير سليم يأتي به أهل الإيمان ، وقال في المشركين : « الله يستهزئ بهم ،  
ويجدهم في طغيانهم يعمهون » .

وإن علماء الإسلام من أقدم العصور احترموا نتائج العقول المستقيمة حتى  
إن النزالي ليقدر أن العلوم القطعية التي لا مجال لمخالفتها إذا ورد نص في ظاهره  
يخالفها أول النص بما يتفق مع ما انتهى إليه أهل هذه العلوم القطعية غير الظنية .  
ولا يحارب في الإسلام إلا الآراء التي تدعو إلى الزندقة ، أو هدم الدين ،

#### حرية العمل والتصرف :

٢٢٥ - حدد الإسلام حدوداً ، ورسم للمحرّمات رسماً مانعاً ، ونهى الناس  
عن أن يقاربوها ، وقرر أن من حرم حول الحى أو شك أن يقع فيه ، وللناس  
الحرية في العمل فيما عدا دائرة الحرام ، وما حوله ، فكل يختار ما يعمل ،  
وما يكتسب به رزقه .

وقد حث الإسلام على العمل ، فقال تعالى : « هو الذى جعل لكم الأرض  
خلولاً فامشوا فى مناكبها ، وكلاوا من رزقه ، وإليه النشور » واعتبر كسب الرزق  
صدقة ، وجعل كل إنتاج أياً كان نوعه صدقة ، فقد قال عليه السلام : « ما من مسلم  
يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فإكل منه إنسان أو دابة إلا كتب له به صدقة » .

وقد اعتبر النبي ﷺ العامل لِرِزْقِ أهله كالجهاد في سبيل ، ولقد قال عليه السلام : المؤمن القوى أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل فضل .

ولقد جاء قوم إلى النبي ﷺ وفيهم رجل عابد زاهد ، فقال النبي ﷺ : من هذا؟ فقالوا رجل انصرف للعبادة ، فقال النبي ﷺ : « ومن يؤكله ، قالوا كنا يؤكله ، فقال عليه السلام : « كلكم خير منهم ، وجاءه طبايد آخر ، فقال عليه السلام : « ومن يؤكله ! ، قالوا أخوه ، فقال عليه السلام : « أخوه أعبد منه ، ولقد ترك الناس أحراراً في تعرف أعمالهم النافعة ، وقال : « أتم أدرى بأمور دنياكم . »

ولقد قال عمر رضي الله عنه : « لا يقعدن أحدكم في داره ، ويقول رب ارزقني ، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة . »

وإذا كان الإسلام يدعو إلى العمل ، فقد ترك للشخص حرية السير في العمل الذي يريده ، والذي يستلحه ويسهل عليه ، وقد خي هذه الحرية بأمرين :

أحدهما - بعدم التعنيق عليه في الحصول على نتائج عمله ، حتى إنه ليسبح لمن يبيع أرضاً ميتة لا يفتضح بها بأي نوع من أنواع النفع أن يملكها ، فيقول النبي ﷺ : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وإحياء الأرض الميتة يكون يجعلها صالحة للاتقاع بعد أن كانت غير صالحة .

الأمر الثاني - منع المسلم من أن يحقر عمل أخيه المسلم ، فقد نهى الإسلام عن أن يحقر المسلم أعاء لمهنته ، أو نحوه ، واعتبر العمل اليدوي من خير الأعمال ، فقال عليه السلام : « ما أكل ابن آدم طعاماً خيراً من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده . »

وإن المسلم لا يقيد في إقامته ، ولا في رحلته ، بل إن الإسلام حث على الرحلة ، ولا تشيد حرية إنسان في عمل أو إقامة إلا إذا اقتضت مصلحة عامة ، كما كان يحدث من عمر رضي الله عنه ، إذ منع كبراء قريش من الخروج من

الحجاز حتى لا يستطيعوا على الناس ، وكما حدث منه عندما نفي شاباً كان له جمال يحاول أن يسترعى به أنظار النساء في المدينة ، فنفاه منها ، وهكذا مما كان يجد في حد الإقامة أو تقييد حريتها مصلحة عامة .

### الحرية السياسية:

٢٢٦ - دعا الإسلام إلى الحرية السياسية للأفراد ، والجماعات ، فقد أباح للناس أن يبدوا آراءهم في الحكم ما داموا لا يخرجون عن طاعة ، ولا يسمون في الأرض بالفساد ، ولقد كان بعض الناس يتطاولون على مقام النبي ﷺ ، ويعترضون على بعض الأعمال ، ومع ما انطوت عليه نفوس هؤلاء من مرض وأدران ما كان يعاقبهم على قولهم ، حتى لا يتخذ بعض الأمراء من بعدهم مسوغاً لمنع الناس من إبداء آرائهم ، فكان يتحمل عليه السلام مرارة ذلك ويأخذهم بالرفق خشية أن يفتح باب الأذى لمن يحبه بعده ، ولقد سجل القرآن الكريم ما كان يفعله أولئك المنافقون ، فقال تعالى : « ومنهم من يلزك ( أى يهكم ) في الصدقات ، فإن أعطوا منها رضوا ، وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون . »

ولقد كان الخلفاء الراشدون من بعده يدعون الناس إلى تقدم ، ولقد كان عمر رضي الله عنه يقول : « من رأى منكم في أهوجاً ، فليقومه » ، وكان يبيع قول الحق إن نبه إليه ، ولقد روى أنه م « بأن يجد حداً أعلى للهور ، فعارضته امرأة ، وتلت قوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطاراً ، فلا تأخذوا منه شيئاً ، أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً » .

ولقد قال له بعض الناس ، اتق الله ؛ فقال بعض الحاضرين : أو تقول لأمر المؤمنين : « اتق الله ، فغضب عمر رضي الله عنه ، وقال : « ألا فلتقولوها ، لا خير فيكم إذا لم تقولوها ، ولا خير فينا ، إذا لم نسمعها » .

ولقد كان يعارض رضي الله عنه في تصرفاته وأقواله ، ولا يجد غضاضته في معارضته ويرى في هذا أنه جاءته غنائم من ثياب ، وفيها ثوب جيد ممتاز ، فأعطاه بعض

الشيان ، فظن سعد بن أبي وقاص ذلك عاباة ظالمة خلف ليضربن بالثوب رأسه  
عمر ، وقال له ، تكسوفى البرم ( أى الثوب ) وتكسو ابن أخى مسورا أفضل  
منه فقال الفاروق : يا أبا اسحق إنى كرهت أن أعطيه أحدكم ، فيغضب الصحابة ،  
فأعطيته فى نثا نشاة حسنة ، لا يتوم فيها أحد أنى أفنله عليكم ، فقال سعد :  
« لقد حلفت لأضربن بالبرم الذى أعطيتى - رأسك ، قال عمر برأسه ، وقال  
رأسى عندك يا أبا اسحق ، وليرفق الشيخ بالشيخ ، فضرب رأسه بالبرم .

ولقد كان عل بن أبى طالب يقاطع بالسب ، وهو يخطب ، ويسب ، ولا يعاقب  
من يفعل شيئاً من ذلك .

فخية الراى السياسى كانت مكفولة ، إلا إذا أدى الأمر إلى فتنه .

#### تقرير المصير :

٢٢٧ - وحرية الجماعة مكفولة ، ولكل أمة أن تقرر مصيرها الذى تختاره ،  
فبالنسبة للمسلمين نهام عن أن يخضعوا لآى دولة أخرى ، ونهام أن يبقوا  
على الذل ، وأمر الذين يسلمون فى أرض للعدو أن يهاجروا إلى المسلمين ،  
وبالنسبة لغير المسلمين لم يرهقهم المسلمون ، ولم يظلموهم ، ولم يفسدوا عليهم  
أموالهم ، بل كانوا يخبرونهم بين أن يعاهدوهم أو يدخلوا فى دينهم من غير  
إكراه ، ولا ضغط ، ولا فتنه فى الدين ؛ ولا يقاتلونهم إلا إذا ناولوهم وأعلنوا  
لهم العداوة ، وما حاربوا أبدا معتدين ، بل كانوا يحاربون مدافعين ، ولذا يقول  
تعالى : « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين .

وإن الذين كانوا يعاهدون المسلمين يترك لهم الأمر إذا عجز المسلمون  
عن الوفاء بهدم ، وإنه يروى فى ذلك أن أبا عبيدة عند فتح الشام ، كان قد عاهد  
أهل حصص على أن يدافع عنهم فى نظير مال يدفعونه لجيش المسلمين ، وقد دفعوا  
فعلا المال ، ولكن أصاب الطاعون جيش المسلمين ، فهجروا عن الدفاع عنهم  
أمام جيوش الرومان ، فأرسل إليهم القائد العادل يرد إليهم أموالهم لعجزه عن



الدفاع عنهم ، فردوا إليه المال ، وهبوا مع المسلمين لمقاتلة الرومان .

وإن تقرير المصير كان يثبت حتى في ميدان القتال ، يروى أن قتيبة بن مسلم فتح بعض أقاليم سمرقند من غير أن يخيرهم بين القتال ، أو الإسلام ، أو المعاهدة ، فشكا أهل هذا الإقليم إلى الحاكم العادل عمر بن عبد العزيز ، أن قتيبة لم يخيرهم ذلك التخيير ليقرروا مصيرهم ، فأرسل الخليفة إلى القاضي ، ليستمع إلى هذه الشكوى ويحققها فتبين له صدقها ، فأصدر أمره إلى جند المسلمين بأن يخرجوا من البلد الذي فتحوه ، ويعودوا إلى ثكناتهم . ويخبروا أولئك بين هذه الأمور الثلاثة ، ويقرروا مصيرهم ، فاختر العهد ، ومنهم من اختار الإسلام ديناً .

## مراعاة حق الغير

٢٢٨ - كل ما أطلقه الإسلام من حرية في القول أو الفعل أو الرأي أو السياسة، أساسه عدم الاعتداء على حق الغير، فقد نبى عن الاعتداء نهياً مطلقاً، وذكر الله سبحانه وتعالى في أكثر من آية أنه لا يجب المعتدين، فقال سبحانه « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، وقد وضع النبي ﷺ قاعدة للتعامل العادل الذى لا اعتداء فيه : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به ، وإن ذلك القانون هو أمثل قانون يحد به ما يباح للإنسان أن يفعله ، وما لا يباح بالنسبة لحق الغير ، ولقد قرر الفيلسوف الألماني « كانت ، أن الميزان الصادق للأفعال التى يجوز للإنسان أن يفعلها ، والتى لا يجوز هو أن يفرض الشخص عند القيام بعمل أن ذلك العمل يباح للناس أجمعين ، ولينظر ما يترتب على ذلك ، فإن كان الذى يترتب عليه صلاح لا شك فيه ، فإن ذلك العمل يكون متفقاً مع الأخلاق ، وإن كانت إباحته للجميع يترتب عليها ضرر لا محالة فإن ذلك العمل لا يكون متفقاً مع الأخلاق . وإن ما سبق به الهدى النبوى من قوله عليه السلام : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به ، أحكم في الدلالة على ذلك المعنى الاجتماعي الذى يقرره هذا الفيلسوف ، لأنه لم يمنع الإنسان أن يعمل بالنسبة لغيره ما يضر فقط ، بل أمره بفعل ما يكون محبوباً عند الناس .

٢٢٩ - وإن الإسلام في تطبيق مبدأ منع الاعتداء قد قرر مبادئ دقيقة منها :

( ١ ) أن الله سبحانه وتعالى يغفر لعباده ما يكون فيه اعتداء على حقوق الله تعالى إذا تاب العبد عما ارتكب ، فن شرب الخمر وتاب فإن الله يتوب إليه ، أما من اعتدى على حق من حقوق العباد ، فإن الله تعالى لا يقبل توبته إلا إذا أعاد المعتدى الحق إلى صاحبه ، أو عفا صاحب الحق ، فن اغتصب مالا لإنسان ، ثم تابت لا تقبل توبته إلا إذا أعاد المال لصاحبه ، أو عفا عنه صاحب المال . ومن أصاب إنساناً بأذى فى بدنه لا يقبل الله توبته إلا إذا عفا المجنى عليه ،

أو اقتص من الجاني ، أو أذى من عليه الحق عوضاً عما أصاب الآخر من أذى .  
(ب) ومنها أنه أوصى بالجار حتى في الطريق . وهو ما عبر عنه سبحانه وتعالى بالصاحب بالجنب ، جوار الطريق ، ولو في مركب عام ، كقطار ، أو طائرة ، أو سيارة له حق ، وهو عدم الإيذاء بأي نوع من أنواع الإيذاء ، فلا يضايقه في مجلسه ، ولا يعتدى عليه بعبارة ، ولا يجلس جلسة تضايق النظر ، كما يفعل أولئك الذين يثنون إحدى أرجلهم على الأخرى ، وقد لووا أعناقهم استعلاء ، وفي ذلك إيذاء نفسى لا يدركه إلا ذور الإحساس واللياقة ، والحياء .

(ج) ومنها — أنه أوصى بالرفيق في السفر ، حتى إنه يوجب عليه أن يشاطره في طعامه إذا لم يكن له طعام ، ولقد قال أبو سعيد الخدري : « كنا في سفر ، فقال النبي ﷺ : « من كان معه فضل فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، وأخذ يعدد من أنواع المال ، حتى قلنا أنه ليس لنا في مالنا إلا ما يكفينا ، وذلك حق الغير في السفر ، وليس حقاً للغير في كل الأحوال .

(و) ومنها أنه قيد التجارة بمنع الاحتكار ، فقد قال النبي ﷺ : « المحتكر خاطئ » والجالب مرزوق ، وفي ذلك الحديث النبوى تنبيه إلى أمرين تعالج بهما الأزمات الاقتصادية :

أحدهما — منع الاحتكار ، ووضع عقاب رادع للمحتكرين .  
وثانيهما — جلب الأرزاق والاستيراد من الخارج ، والإسلام لا ينظر إلى تسمير الأقوات نظرة راضية ، لأنه لا يحمل الأزمة ، ويضع الباب للأسواق المغلقة ، فيدخلها الأغنياء ، ولا يستطيع أن يدخلها الفقراء ، ولذلك روى أن النبي ﷺ قال : « لا تُسْكَروا فإن المسكر هو الله » ومن أجل هذا حرّم كثيرون من الفقهاء التسمير ، وإن التسمير يحترم حيث يكون الوفّر ، ولا يحترم حيث يكون القلّة ، وفي الأولى لا حاجة إليه ، وفي الثانية لا جدوى فيه .

وفي سبيل منع الاحتكار حرّم الإسلام بيعاً مختلفة ، فحرّم تلقى الركبان ،

بأن يستقبل التاجر غلج الأسواق المقبلين بالبضائع فيشترها ، وقد يحتكرها ، ويتحكم في أسعارها ، وحرّم المفاضات في الأطلمة ، ولكي يمنح منع المفاضة إلا إذا كانت مثلاً بمثل من غير نظر إلى اختلاف النوع ، أو الجودة والرداءة ، فلا يباح القمح بالقمح إلا مثلاً بمثل يدأ يد ، ولو اختلف النوع ، واختلفت الصفة ، لأن تشجيع المفاضة يؤدي إلى احتكار الأقوات في أيدي طوائف معينة ، فلا يستطيع نيلها من ليس معه شيء منها .

(هـ) ومنها أنه أوصى بالاستئذان عند دخول المنازل ، فقال : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلبوا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها ، حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أذكى لكم ، » .

وقد قرر الإسلام حرمة البيوت ، ومنع من أن ينظر الإنسان إلى أستر غيره ، وأباح النبي لمن كشف غير ستره بأن ينظر إلى غرفة نومه من ثقب أو نحوه أن يقرأ عنه .

(و) ومن المحافظة على حق الغير أنه منع التجسس ، وألا يظن المؤمن بالناس إلا خيراً ، فقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ، إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً ، أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ، فكبرهتموه ، وقد قال عليه السلام : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تجسسوا ، وكونوا عباد الله إخواناً » .

هذا وإننا نقرر أن الإسلام دين المعاملة العادلة ، وأن خاصته منع الاعتداء ، والمدالة حتى مع الأعداء ، ولذلك يقول الله تبارك وتعالى : « ولا تجرموا أنفسكم من الناس ، قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، والمغنى لا يحملك من ينصر قوم على ظلمهم ، وإذا كان لكل دين سمه ، فسمة الإسلام المدالة ومنع الأذى ، ولذا ورد عن النبي أنه قال : « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده » .

تم بتوفيق الله تعالى

## بيان ما يشتمل عليه الكتاب

(٣) الاتصاحية : عناية الحلقات للدراسة الاجتماعية بما طالت به الشريعة أدواء المجتمع (٤) ثناء بعض علماء الاجتماع والأمريكان على مسلك الشريعة في التكافل الاجتماعية — عناية معاهد الخدمة الاجتماعية بعلاج الشريعة لأفات المجتمع .

### (٥) المجتمع قبل الإسلام

(٦) المجتمع الروماني : التفرقة العنصرية - ظلم العبيد (٧) فقد المرأة شخصيتها - فقد الأولاد شخصيتهم ولو كانوا كباراً . اضطراب شئون الأسرة (٨) فظلم الميراث وفساده - تحكم الأقوياء في الضعفاء . الاضطهاد الديني .

(١٠) المجتمع الفارسي : التفرق السياسي - الدعوات المتحرقة (١١) القوضي الاجتماعية التي أنشأها مزك الفارسي .

(١٢) المجتمع العربي : أهل القرى وأهل البادية (١٣) اضطراب المجتمع ، والتنازع بين القبائل (١٤) حال المرأة في المجتمع العربي (١٥) تعدد الزوجات والإكثار منه عند العرب قبل الإسلام ، وحدث الإسلام منه .

### (١٦) المجتمع الإسلامي

(١٦) مصادر العلم بنظم المجتمع الإسلامي : النصوص (١٧) ما اشتملت عليه - المعاملات المالية (١٨) الأسرة - المجتمع الصغير - المجتمع في الأمة (١٩) النصوص والمجتمع الإنساني (٢٠) عمل المجتهدين (٢١) الأهداف الاجتماعية في الشريعة .

(٢١) تهذيب الأفراد : العبادات والتهذيب النفس (٢٢) الكفارات وآثارها الاجتماعية - الفضائل الاجتماعية . الحياة (٢٣) منع إعلان الجرائم (٢٤) تكوين رأي عام فاضل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢٥) السكوت عن الأمر بالمعروف وعواقبه .

(٢٦) العلاقات الاجتماعية : الأخلاق وأثرها في بناء المجتمع الإنساني (٢٧) الكرامة الإنسانية - لافرق بين جنس وجنس في استحقاق الكرامة (٢٨) إكرام العبيد (٢٩) التسوية في الكرامة بين بني الإنسان (٣٠) منع الإكراه في العقائد - عمر ونشدده . في احترام الكرامة الإنسانية ..

(٢١) المدالة - شعبها : المدالة القانونية (٢٢) عقوبة القوى وعقوبة الضعيف والموازنة بين الإسلام والقانون الروماني (٢٤) التسوية في المقاب بين رئيس الدولة وأصغر الرعية (٢٥) غير المسلم في ظل الإسلام .

(٢٥) المدالة الاجتماعية : (٢٦) الفقر والغنى واستحالة عوهما (٢٧) منع الطبقات بسبب التفاوت المالى (٢٨) طرق علاج الفقر (٢٩) تكريم العمل اليدوى - نهضة الفرس (٤١) تسهيل الحياة للعاجزين - تمويل التكافل الاجتماعى .  
(٤٢) المدالة الدولية : وجوبها - الوفاء بالعهد .

(٤٤) التعاون الإنسانى : التعاون فى الأسرة - التعاون بين الجيران (٤٦) تعاون الطوائف فى الأمة (٤٧) التعاون الدولى (٤٨) الحروب وصلتها بالتعاون (٤٩) حرب الإسلام وعدالتها .

(٥٠) الرحمة والمودة : المودة فى الأسرة (٥١) تخصيص اليتامى بالمودة والرحمة وسببه (٥٢) المودة عند اختلاف الدين (٥٣) المودة فى أثناء الحروب - رحمة الإسلام عامة لا خاصة .

(٥٥) المصلحة ودفع الفساد : مذهب المنفعة والمجتمع (٥٧) ما يدعو الإسلام إلى المحافظة عليه من المصالح - المحافظة على النفس والنسل (٥٨) المحافظة على العقل (٥٩) المحافظة على الدين (٦١) المحافظة على المال .

### (٦٣) الأسرة

(٦٣) الزوجية : حث الإسلام على الزواج (٦٥) أثر الأسرة فى تكوين النسل جسميا ونفسيا ، والتجارب العلمية فى ذلك (٦٦) السعادة فى الزواج .  
(٦٧) الاختيار فى الزواج : ضرورة حسن الاختيار (٦٨) وجوب ملاحظة الجانب النفسى لا المظهر الحسى ، ولا غيره .

(٦٩) الخطية : تحريض الإسلام على رؤية الخطيئة فى غير خلوة . (٧٠) شروط الخطيئة - الخطيئة من الناحية القانونية وجواز العدول عن تميم العقد - مآل هدايا الخطيئة عند العدول . (٧١) التعويض عن أضرار الخطيئة بعد العدول .

(٧١) عقد الزواج : حضور الشهود والوثيقة .

(٧٢) المحرمات اللائى لا يصح زواجهن - أقسامهن - المحرمات بسبب القرابة - المحرمات بسبب المصاهرة . (٧٤) المحرمات بسبب الرضاة - المحرمات على سبيل التوقيت تعدد الزوجات فى الجاهلية وفى الإسلام . (٧٦) شروط جواز التمتع - الزواج المفرد هو الأمثل - حكمة التمتع . (٧٧) قييد تعدد الزوجات، ومضاره - موط نسبة التمتع . (٧٨) آثار عقد الزواج - حقوق الزوجين . (٧٩) حقوق الزوج على زوجته . (٨٠) حقوق الزوجة على زوجها .

(٨٢) المهر

(٨٢) المهر أثر للعقد وليس شرطاً فى صحته . (٨٣) الطلاق قبل الدخول وأثره فى المهر - الخلوة الصحيحة . (٨٤) قبض المهر - ضمان المهر .

(٨٥) النفقة

(٨٥) سبب استحقاق نفقة للزوجة - تقديرها . (٨٦) دين النفقة . (٨٧) نفقة زوجة المهر . (٨٨) حماية الحياة الزوجية - الاحتياط قبل العقد . (٨٩) الاحتياط عند الاختلاف . (٩٠) شخصية المرأة .

(٩١) الطلاق

(٩١) أسباب شرعيته - كونه بيد الرجل . (٩٢) التقيد النفسى ، والطلاق الذى شرعه الله . (٩٤) الدعوة إلى قييد الطلاق - بطلان أساسها . إحصاءات الطلاق قييد علم سوء استعماله بكثرة . (٩٦) التقييد يضر المرأة أكثر مما ينفعها . (٩٧) عدد الطلاقات - أقسام الطلاق . (٩٨) الطلاق البائن والطلاق الرجعى . (٩٩) الخلع - قد تكون العصة بيد المرأة . (١٠٠) يمين الطلاق . (١٠١) المدة : أحوالها - نفقة المعتدة .

(١٠٢) حقوق الأولاد

(١٠٢) الحضانة - لمن تكون الحضانة - شروطها . (١٠٣) سن الحضانة . (١٠٤) درجات تربية الصغير ، أعلاما وأدناها . (١٠٦) الولاية على النفس - من له حق

الولاية على النفس . (١٠٧) متى يزوع الطفل من يد أبيه . (١٠٨) الإماتة شرط في كل ولى ، ومتى تفقد قانونا .

(١١٠) التشرد : أسبابه . (١١١) السبب الجوهرى فيه هو إهمال الولى على النفس .

(١١٢) علاج التشرد الواقع .

(١١٣) العلاج الوقائى للتشرد وعناصره : (١١٥) إعداد كل إنسان العمل أعظم علاج وقائى من التشرد .

(١١٧) الولاية على المال : أسباب الحجر المالى - الصغر والجنون والته (١١٨) الولاية على المال لمن تكون - الأب ومدى ولايته . (١٢٠) القوامة على السفينة وذى النفقة . (١٢١) ذوى العاهات والمساعدات القضائية لهم .

(١٢٣) الأولاد الذين لا آباء لهم : أقسامهم - الرفق بهم . (١٢٤) وصايا الإسلام المشددة باليتامى وسبيهم . (١٢٥) الموازنة بين وضع الطفل فى ملجأ وتحت رعاية أمين على نفسه . (١٢٦) المحافظة على أموال اليتامى . (١٢٧) الاتفاق على اليتامى .

(١٣٠) التبني : تاريخه عند العرب . (١٣١) تحريم الأديان السماوية للتبني - وأسبابه (١٣٣) النسب والتبني . (١٣٤) التعويض عن التبني بالنسبة لمن لا آباء لهم . يكون بالأسر يلحقون بها .

(١٣٥) القطاء : حقوق من يلتقطه . (١٣٦) نفقة القبط - الولى على القبط .

### الميراث (١٣٨)

(١٣٨) نظام الميراث فى الإسلام - جعل مال المتوفى لأسرته فلا يتصرف بعد وفاته إلا فى الثلثين (١٣٩) يعطى الميراث للأقرب : يلاحظ فى التوزيع مقدار الحاجة (١٤٠) الإسلام ينتج فى الميراث إلى توزيعه لا إلى تجميعه فى وارث واحد (١٤١) احترام قرابه الأم فى الميراث (١٤٢) الوارث فى الإسلام يرث حقوق الميت ، ولا يرث الواجبات المالية عليه إلا بمقدار التركة .

(١٤٤) الوصية الواجبة : موضعها - وشروطها - (١٤٥) الأصل الفقى للوصية الواجبة

(١٤٦) التكافل الاجتماعى

(١٤٦) النتائج لتكافل الاجتماعى فى الإسلام ، وأقسامها إجمالا .



#### (١٤٧) - ١ - نفقات الأقارب

(١٤٧) اختلاف الفقهاء في مدى القرابة الموجبة للنفقة . (١٤٨) ما عليه العمل ، وما اقترح العمل به . شروط وجوب نفقة الأقارب . (١٤٩) سبب اشتراط العجز وأنواعه (١٥٠) يسار من يجب عليه النفقة - تعدد المؤسرين من القرابة (١٥١) النفقة في الأصول والفروع يجب مع اختلاف الدين ولا تحتاج إلى حكم (١٥٢) إذا لم يكن للفقير العاجز قريب غنى أنفق عليه بيت المال . أقسام بيت المال (١٥٣) قانون الضمان الاجتماعي أخذ بهذا .

#### (١٥٤) - ٢ - الزكاة

(١٥٤) الدولة هي التي تجمعها (١٥٥) تعلق الزكاة بالمال الذي وجبت فيه (١٥٦) الأموال التي تجب فيها ، (١٥٧) أقسام الأموال التي جمع النبي ﷺ فيها الزكاة ، وشروطها في كل قسم (١٥٩) من تجب عليه الزكاة (١٦١) أموال نامية في عصرنا ، ولم تكن نامية في عصر الاجتهاد الفقهي . المصانع والمآثر - فرض زكاة فيها بالقياس (١٦٢) مصارف الزكاة .

(١٦٤) تطبيق أحكام الزكاة في عصرنا (١٦٥) تشديد حلقات الدراسات الاجتماعية في الحث على تطبيقها (١٦٦) جمعها بلجان أهلية .

#### (١٦٧) - ٣ - التكافل الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة

(١٦٧) التكافل في القبيلة - التكافل في المدن والقرى - حقوق الجوار (١٦٨) المؤاخذة - التعاون (١٦٩) طرق استغلال الأراضي الزراعية وتعاون أهل القرية - ما قرره الإسلام إذا تبين أن الزكاة لا تكفي .

#### (١٧١) - ٤ - الصدقات والكفارات

(١٧١) الصدقات اللازمة (١٧٢) الصدقات الاختيارية وحث الإسلام عليها (١٧٣) الكفارات والتذوق (١٧٤) أمثل طريق لجمع الصدقات والكفارات .

(١٧٥) الوقف : التوسع فيه في الإسلام . الوقف الأهلي والخيري (١٧٦) إلناء الوقف الأهلي في مصر وسوريا . (١٧٧) طرق الانتفاع بالوقف الخيري في مصر .

#### (١٧٩) الأسس الاجتماعية

(١٨٠) التربية الإسلامية : عناصرها . مراحلها . المرحلة الأولى (١٨٢) المرحلة

الثانية . (١٨٣) المرحلة الأخيرة (١٨٥) الحرية في التعليم : الانتخاب الطبيعي .  
(١٨٧) تأديب التلاميذ .

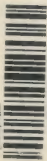
(١٨٨) الحرية في الإسلام : حقيقة معنى الحرية عناصر الحرية . متى يسوغ تقييدها  
(١٩٠) الحرية الشخصية - حرية الدين - عناصرها (١٩١) حماية الإسلام لهذه العناصر .

(١٩٢) حرية الدين . (١٩٤) حرية الرأي . (١٩٥) حرية العمل . (١٩٧) الحرية  
السياسية . (١٩٨) تقرير المصير . (٢٠٠) مراعاة حق الغير .



مطبعة مجمر  
٢٩ شارع الكهف ت ٤٧١٩٢

Bibliotheca Alexandrina



0213135